AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية وطنية ديمقراطية بهوية يسارية

سركيس أبو زيد للهدف: مطلوب مقاومة قومية شاملة لمواجهة نفس الأعداء

الإمارات تصعد موقعها في معسكر العدو

الذكرى الـ١٩ لاستشهاد أبو علي مصطفى

الهدف - فلسطين العدد 17 (1491) - آب/أغسطس 2020

الذكرى 19 على استشهاد الرفيق الأمين العام

أبو علي مصطفى

19TH ANNIVERSARY OF THE MARTYRDOM OF THE GENERAL SECRETARY OF THE PFLP

ABU ALI MUSTAFA

EL ANIVERSARIO 19 DEL MARTIRIO DEL PRIMER SECRETARIO DE FPLP

الافتتاحية

ما بين جريمة بيروت وخيانة الإمارات

كل الحقيقة للجماهير

هل يمكن أن تكون بيروت التي انفجرت «بنيترات الأمونيوم» المخزنة وهي تحتضن مقاومتها، كالإمارات التي انفجرت، لكن وهي تفصح عن خيانتها؟ وعليه هل يمكن الفصل بين الحدثين أو وضعهما في سياقات لا تتلاقى؟

بالطبع، لا وجه للمقارنة بين بيروت التي انفجر مرفأها الرئيسي وهي تحتضن مقاومتها، وتثبت العدو على رجل ونص، وبين الإمارات التي قامت بتطوير دورها وليس مكانتها في معسكر العدو، في سياق استسلام النظام الرسمي العربي والرضوخ إلى مطالب واشتراطات العدو حد التحالف معه ضد قضايا أمتنا وشعبنا، وهنا موقع أنظمة دول الخليج بغالبيتها التي لا تتوانى في توجيه سهام طعناتها لقضية العرب الأولى؛ فهل يعرفون أن الدفاع عن فلسطين هو دفاع عن كل بلدان الوطن العربي، وفي المقدمة منها تلك الدول التي تتدحرج واحدة تلو الأخرى في علاقتها العلنية مع العدو؛ العدو الذي لا يحترم خيانتهم بكل تأكيد، فهو لا يسعى إلا إلى تعظيم أرباحه وتحقيق أهداف مشروعه الصهيوني؟

ما يتضح، هو أن المشروع المعادي الصهيوني الذي تغذيه أنظمة الذل والخيانة العربية، يكشف عن وجهه، دون مساحيق تجميلية باسم المصلحة العربية أو الفلسطينية، أو تبريرات لا تنفع مع سقوط برسم عدم القدرة على الوقوف مجددًا، أو وضع خطوط «حمراء» حتى مع من شاركهم نهج التسوية فلسطينيًا.

لا يمكن أن توضع الإجابة على الأسئلة المطروحة في سياقاتها الطبيعية أو تكتمل، إلا إذا نظرنا إلى ما يمثله لبنان كمكوّن مُقاوِم في معادلة الصراع في هذه المنطقة، هذه المقاومة التي كانت ولا زالت محط استهداف وتصويب دائم من ذات المعسكر المعادي، حيث تعددت وسائل الاستهدف؛ من إعلامية ودعائية إلى اقتصادية ومالية إلى مادية وبشرية إلى جغرافيا سياسية... الخ، وهنا ستجد موقع كل من سوريا وإيران والعراق واليمن وفلسطين وما بينهما، إنه استهداف شامل بكل ما تعنيه الكلمة، لذلك لا يمكن أن يلتقي هذا التحالف الغربي الصهيوني العربي ضد فلسطين وكل بلدان وشعوب أمتنا العربية، إلا إذا خبا نجم المقاومة، وخفت صوتها وانزوى فعلها؛ إنها معادلة بسيطة الفهم، إذا ما أدركنا أن المعادل الطبيعي للهزيمة والاستسلام هو النضال والمقاومة.

لهذا لم يكن انفجار بيروت إلا في هذا السياق، ولذات الأهداف العدوانية، وعليه، حتى لو كان الفساد هو وراء انفجار بيروت، يجب أن نرى في قلبه العدو الصهيوني، فهو أساس كل شر وبلاء يستهدفنا، بما في ذلك الفساد –طبعًا هذا لا يعني أن نعفي أنفسنا من مسؤوليتنا- وهذا ما يجيب عليه سؤال: من المستفيد مما جرى ويجري؟

لا يمكن أن تكون قيامة العربي في هذا الواقع؛ إلا إذا قامت قيامة الفلسطيني، وهذه مسؤولية رسمية وشعبية، أي في الوقت الذي تعلن فيه قيادة المنظمة أنها ضد ما جرى من اتفاق إسرائيلي – إماراتي، يجب أن ترى موقعها فيه من بوابة اتفاق أوسلو التي لا تزال تجلس على كرسي سلطته وتحكم باسمه؛ فطالما لم تقطع معه وكل ما ترتب عليه، وتعتذر لشعبنا على كل الخطايا التي وقعت بها، ولم تُقدم على إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة وترتيب أوضاع المنظمة على أسس وطنية وديمقراطية وتعمد الشراكة السياسية، فإن كل أشكال الرفض والممانعة لا تعدو عن كونها لفظية إعلانية؛ تقطع الطريق على المواجهة الجدية مع هذا المسار الانهزامي، كما تزيده دفعات إضافية.

وشعبيًا، فإن حشد الشعوب العربية في هجمة عكسية ضد المطبعين والخونة والمتساقطين، هو عنوان أساسي للعمل.. نعم، لكن يجب أن ينهض في البداية شعبنا الفلسطيني من بوابة قواه الوطنية، ولعل نقطة البدء أو الوضوح في النهوض هنا، هو أن نسمي الأشياء بمسمياتها دون مجاملة أو تمويه أو تزييف؛ فالقيامة فعل يبدأ بكلمة من أربعة حروف «ثورة» على من يستهدف شعوبنا وحقوقنا ومقاومتنا وثرواتنا وأحلامنا وآمالنا وتراب أوطاننا.. فلا يمكن أن نمتلك رؤية تأخذنا نحو النصر دون الوضوح في التسمية والتصنيف والمواجهة، لقوى المشروع المعادي، وفي ذات الوقت التعريف الصحيح لذاتنا: فمن اختار العداء لفلسطين وقضيتها والعروبة وشعوبها، هم حكام ونظم الخيانة والاستسلام، وردع هؤلاء وتدفيعهم ثمن عربي باهظ لمواقفهم، صحيح أنها ليست مهمة الشعب الفلسطيني وقواه الحية وحده، بل مهمة كل أحرار العرب من المحيط إلى الخليج، لكن نقطة البدء من فلسطين.. وهنا موقعنا في معادلة الصراع الأشمل.

في هذا العدد

المشرف العام
كايد الغول

رئيس التحرير
د. وسام الفقعاوي

مدير التحرير
سامي يوسف

تحرير وتنفيذ
أحمد.م.جابر

يسمح النقل وإعادة النشر
بشرط الإشارة إلى المصدر .

عناوين بوابة الهدف
غزة- بجوار مستشفى الشفاء-
نهاية شارع الثورة
الهاتف
082836472
البريد الإلكتروني
info@hadfnews.ps

تصدر عن بوابة الهدف الإخبارية

شؤون فلسطينية..

محمد أبو شريفة: في ذكرى أبو علي مصطفى..... 6

وسام الفقعاوي: أبو علي مصطفى في اللحظة الراهنة..... 8

هاني حبيب: المصطلحات غموض غير مفيد..... 11

شؤون عربية..

سركيس أبو زيد: حوار 12

نضال عبد العال: انفجار مرفأ صاعق انفجار بلد.....18

موسى جرادات: لبنان في استهدافه الجديد.....20

عليان عليان: لبنان بين الطائفية والتدخلات الخارجية.....22

رضي الموسوي: انفجار مرفأ بيروت.....26

مراقب خليجي: حلف بغداد الجديد.....28

حاتم استانبولي: بالون كوشنير الإماراتي.....30

كنعان كنعان: نحو تحصين القلعة الثقافية العربية 32

تيسير محيسن: دور دول الخليج في الصراع.....36

عابد الزريعي: اتفاق أبراهام.....38

سامح اسماعيل: مصر ومسارات المواجهة.....42

علي بو طوالة: نحو رؤية تقدمية للازمة الليبية.....44

لبيب قمحاوي: الحريات العامة والدولة الوطنية.....47

سياسية عربية
كل الحقوق للناس

AL-HADAF
الهدف

الهدف الرقمي - فلسطين العدد 17(1491) آب/ أغسطس 2020

الغلاف الأول
الفنان علي عبد العال
الغلاف الثاني (داخلي)
الفنان قاسم عبد القادر

المقالات المنشورة لا تتطابق مع وجهة نظر الهدف بالضرورة

كلـــــــــمة

تتوالى المحن والطعنات على فلسطين وأهلها، فيجتمع عليها شذاذ آفاق الصهاينة وأولئك من العرب الذين هم أشد كفرًا ونفاقًا، متحالفين مع أتيلا العصر الحديث، ولا نعني هنا ترامب بشخصه، بل النظام الإمبريالي المتوحش الذي يقوده ويمثله. وفوق كل جرائمهم وخياناتهم، وطعنات الظهر التي يوجهونها إلى الفلسطينيين، يجد هؤلاء أن من الغريب حقا أن يصمد الفلسطينيين، ويرفضوا الاستسلام، واستغراب هؤلاء ليس استغراب المعجب، بل استغراب القاتل الذي يرفض لضحيته حتى الصراخ. ويتجاهل هؤلاء الأعراب فلسطين ما قدمته للبشرية والتاريخ من عقل وقدرة على البقاء واستمرار حضاري عبر آلاف السنين، ناهيك عن أسماء لامعة لا يحلمون بمثلها، ويهرعون إلى حضن الغاصب المحتل يرجون عطفه وشفاعته، متحالفين معه ضد التاريخ، ويا لجهلهم، فإن من يقف أمام التاريخ تسحقه تروسه، ونحن الفلسطينيون أبناءه وأبناء مستقبله.

في هذا العدد، الذي يصادف الذكرى التاسعة عشرة لاستشهاد القائد المعلم أبو علي مصطفى، وكذلك ذكرى استشهاد الفلسطيني العظيم ناجي العلي، نوجه تحية لكليهما، ومن خلالهما لشهداء فلسطين والحرية سواء في فلسطين والوطن العربي والعالم كله الذي ما يزال يؤمن بعدالة القضية الفلسطينية ولا يتوانى عن الدفاع عنها.

أيضًا في هذا العدد تحية لبيروت المقاومة، بعد انفجار مرفأها، مؤكدين إننا على عهدها نقف معها أين تقف في متراس عمد بالدم والضحايا المخلصين من أبناء فلسطين ولبنان وسوريا واليمن وكل العال. في هذا العدد مقالات عن بيروت، وأخرى تتعمق في الخيانة الإماراتية، وأبعادها وظروفها ومآلاتها، وكذلك متابعة لقضايا عربية ودولية والعدو الصهيوني. كما نوجه في القسم الثقافي تحية ناجي العلي، وأخرى لمحمود درويش، وعبرهما تحية لفلسطين والفلسطينيين.

كاظم الموسوي: مآلات الأزمة السياسية في العراق.....48
الجمعي القاسمي: تونس أزمة حكم متحركة.....50
طلال عوكل: انهيار المؤسسات والقيم.....52

شؤون العدو..

نواف الزرو: الأمن القومي العربي في منظار الصهيوني.....53
أكرم عطاالله: الضم بعد التطبيع.....55
محمد أبو أسعد كناعنة: الثالوث الدنس.....56

شؤون دولية..

إسحق أبو الوليد: الانتخابات الفنزويلية.....58
الهدف: انقلاب عسكري في مالي.....60

الهدف الثقافي..

عاطف سلامة: ناجي العلي..... 62
وليد عبد الرحيم: محمود درويش..... ... 65
غازي الصوراني يوقع موسوعته الفلسفية.....67

أبو علي مصطفى:

الذاكرة المستدامة لاستعادة الهيبة الفلسطينية

محمد أبو شريفة – كاتب سياسي فلسطيني /سوريا

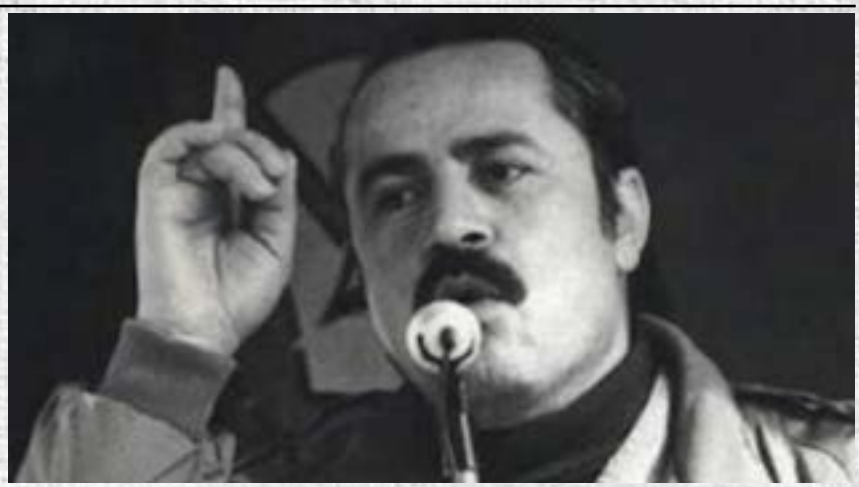

منذ أن نبدأ في مسيرة حياتنا وهناك خيارات تحتم علينا أن نحدد موقفنا ورؤيتنا تجاهها منذ البداية المبكرة لها وحتى الخواتيم. في هذه المسيرة لو نظرنا لها بتجرد وبدون منمنمات سنرى أن الأمر يمكن أن يختصر ويختزل وأن يكون في هذا الموقع أو ذاك، أن تكون مع الحق أو الباطل. وبمعنى أدق أن تحدد موقفك إن كنت مع فلسطين، أي مع نفسك، أو أن تكون قد تحالفت ضد نفسك، واتخذت نفسك عدوًا بجانب العدو.

ويبدو أن تمثلات الطريق لازمت أبو علي منذ يفاعته وتبدت له معالم الحقيقة، والتي سلك دربها بكل تجلياتها لينتج تجربة وطنية غنية تدعو كل الأحرار والوطنيين للاقتداء بها، فلم يخطئ التوجه نحو الهدف وبقي وفيًا لمسيرته الكفاحية، والتي جسدت دروس ملهمة خطها بعزيمة وإصرار عبر مسيرته الكفاحية الطويلة في صفوف حركة القوميين العرب والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

ومن أجل القدرة على تحديد المواقف يجب أن نميز بين ما هو مختلف وما هو ضد، كثيرون لا يميزون بين الأمرين، يتوهمون أن كل اختلاف هو أمر يجب أن تكون ضده وينسون أن الأمر يتدرج مثل بناء القلعة. وعندما لا نميز بين الأمرين نسقط في فخ محاربة كل شيء، لكن هذا الأمر لا ينطبق على كل شيء؛ هناك أشياء ما يندرج اختلافها ضمن التنوع والتدرج والتكامل، وهناك ما لا يحدث فيه ذلك؛ هناك ما يجب أن تحدد موقفًا منه، وهناك ما يجب أن تحدد موقفك ومكانك منه، لذلك كان مؤمنًا بأنه لا يمكن تحقيق الانتصار على العدو بدون الوحدة الوطنية الجامعة لفصائل العمل الوطني، وقد ترجمها فكرًا وممارسة انطلاقًا من وحدة الهدف والخيار والمصير.

فضمن واقعنا اليوم؛ المثخن بجراح الانقسام الفلسطيني-الفلسطيني تبرز قيمة الوحدة الوطنية التي تشبث بها أبو علي خاصة مع تردي وضعنا الفلسطيني وغزارة المخططات الاحتلالية التصفوية للقضية الفلسطينية وعلى راسها «صفقة القرن». هذه أضداد كامل لا نسبي ولا تدرج فيها وعليك ان تحدد موقفك. هل تختار الحق أم الباطل؟ هل تختار الصمود أم الاستسلام؟ هل تختار أن تبقى أسيرًا للمغريات أم عليك أن تحسم أمرك، وتمضي إلى ما يجب أن تمضي إليه ولو كان في منتهى الصعوبة؟

الواقع يطلب منك أن تحدد موقفك، مما يدور حولك؛ يمكنك أن تختار ألا ترى شيئًا؛ أن تغمض عينيك؛ أن تختبئ خلف اصبعك وأن يكون حب المغريات عنوانك الدائم الذي لا تستطيع الخروج منه.

فقد آمن أبوعلي مصطفى بأن الصراع مع العدو الصهيوني هو صراع تاريخي مفتوح شامل ومتشابك يستهدف الوجود قبل الحدود، ويقصي الشعب الفلسطيني ماديًا ومعنويًا عن أرضه التاريخية ويهدف لإقامة دولة يهودية عنصرية مدعومة أميركيًا وغربيًا ومن كل بؤر الإمبريالية العالمية الذيلية، باعتبار أن الدولة اليهودية المزعومة هي القلعة الغربية المتقدمة في الوطن العربي، ولذلك لم تقتصر رؤية أبو علي مصطفى بحصرية الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بل يمتد ليشمل الأمة العربية والعدو الصهيوني الذي يريد السيطرة والهيمنة على كل مفاصل المنطقة الحيوية وإخضاعها بالمطلق لأطماعه التوسعية الإمبريالية.

تحديات الواقع وتعقيدات المرحلة تضعك أمام خيارات أن يكون موقفك منها (بين بين)، لا يمكن أن تكون رماديا هنا، لا يمكن أن تضع قدمك في منطقة والقدم الأخرى في المنطقة المضادة. لا فصام هنا، لا يوجد أصلًا خيارًا كهذا؛ هنا ثمة قرار حاسم يجب أن يتخذ، لذلك تمسك أبو علي مصطفى بديمومة الكفاح الوطني والقومي كأفضل وسيلة ممكنة لإلحاق الخسائر بالعدو، وبهذا كان مؤمنًا بالمقاومة الشاملة المتنوعة وفي مقدمتها الكفاح المسلح، وليس نهج التسويات والمفاوضات والتنازلات وقد أعلنها على الملأ عند عودته إلى أرض الوطن (عدنا

العودة إلى الفهرس

لنقاوم لا لنساوم)، هذا القرار وبهذا الاتجاه هو جزء من الفطرة الإنسانية السليمة.

طبيعة الصراع مع العدو المحتل يتطلب أن تحدد موقفًا واعيًا مدركًا بما حولك. قد تقود الحركة إلى الهلاك، أيضًا، ولكنها تحتوي على احتمالية النجاة، أما البقاء في الوضع الساكن في الراحة والمكاسب المادية فهي توقيع مسبق على رسالة الانتحار مهما طال الأمر، لذلك كان أبو علي مصطفى شجاعًا حتى النخاع في صدقه ووضوحه وانسجامه مع الشعب الفلسطيني والقضية الوطنية. فلم يخف الحقيقة عن الجماهير التي يجب أن تبقى شاهدة على ايقاع ما وصلت إليه الحالة الفلسطينية وضرورة إحداث مراجعة وطنية شاملة لمسار التجربة الوطنية وتصحيحها بما يعيد لشعبنا الأمل، وبما يعيد التلاحم بين التحرر الاجتماعي والتحرر الوطني للشعب الفلسطيني أينما تواجد، حيث عمل القائد أبو علي على صون حرياته وعدم التعدي عليها وتوفير مقومات الصمود الوطني وبناء المؤسسات الوطنية على أساس من النزاهة والشفافية والكفاءة؛ فالثورة بطبيعتها تتطلب هذا القرار، هذا الانتقال من مربع حب الذات والمغريات إلى ميدان العمل والمواجهة.

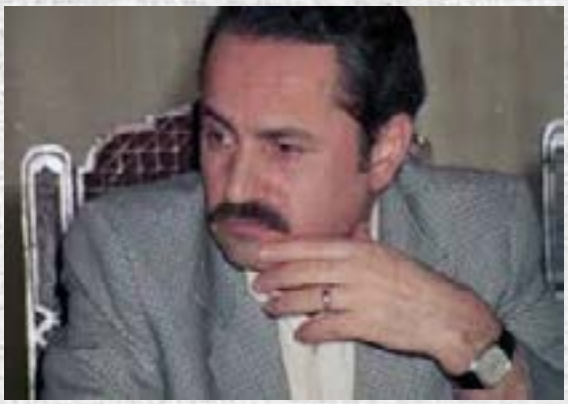

في ذكرى استشهاده ال19 تحضرنا سمات هذا القائد وميزاته على الصعيد الفلسطيني والعربي، فالإيمان بالفكرة القومية لديه هي متمم للهوية الوطنية الفلسطينية؛ فالهويتان المنسجمتان إلى حد التماهي جعلت من شخصيته محل إجماع عربي وفلسطيني، فهو القادر على التواصل مع المحيط العربي وكل القوى الاستقلالية، وفي الوقت ذاته المعبر عن الهوية الوطنية الفلسطينية.

أدرك الاحتلال بذلك أن وجود أبوعلي مصطفى في فلسطين يقود حتمًا إلى تعزيز المزيد من الدعم للشعب الفلسطيني على كل المستويات من محيطه العربي. فلم يكن قرار اغتياله عبثيًا، بل جاء ضمن رؤية استراتيجية محددة للعدو الصهيوني، وهي الإجهاز على القيادة التاريخية للشعب الفلسطيني، وذلك للتحلل من كل الالتزامات التي تفرضها القضية الفلسطينية عليه.

وبعد 19 عامًا يبقى السؤال: هل استطاعت قوى الاحتلال من النيل من الإطار الثوري الذي مثله ابوعلي مصطفى؟

في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ما تزال حتى هذه اللحظة على ذات الخط والنهج التي رسمته القيادة التاريخية للجبهة الشعبية ودفع ثمنه من دمه القائد أبو علي مصطفى.

صحيح أن الواقع الفلسطيني اليوم يختلف عما هو عليه بالسابق، إلا أن زخم القضية الفلسطينية سرعان ما يقفز إلى الواجهة كلما تعرضت هي والشعب لمحاولة الإفناء من العدو الصهيو-أميركي وبعض النظم العربية التابعة والخانعة.

بقي أن نشير إلى أن القائد أبو علي ومنذ اللحظة الأولى في مسيرته الكفاحية كان يدرك أن الشهادة والاستشهاد جزء لا يتجزأ من منظومته الفكرية، ولهذا خاض الصعاب للعودة إلى الوطن من أجل مهمة واحدة وهي بناء الرأس الفلسطيني (القيادة) في بيئتها الطبيعية وحاضنتها الأم، وهي الشعب الفلسطيني. لهذا ما تزال كل القوى الاستعمارية وحتى هذه اللحظة، وبالرغم من كل انتصاراتها لم تستطع الإجهاز على القضية الفلسطينية؛ فالقيادة التي تُستشهد أمام شعبها تكرم دائمًا بالإمساك بوصاياها والعمل عليها.. وهذا ما تحقق للشهيد القائد أبوعلي مصطفى.

مصطفى علي الزبري (أبو علي مصطفى):
في اللحظة الراهنة

د. وسام الفقعاوي– أكاديمي–رئيس تحرير «الهدف»/ فلسطين

قد تكون الكتابة التي تتناول الأشخاص مهما كان دورهم أو وزنهم أو تأثيرهم مسألة إشكالية إلى حدود ما، خاصة أنه مهما بدا أن الشخصية التي سيتم تناولها في الكتابة متفق عليها، ستجد الاختلاف بشأنها يتأجج ويأخذ مناحٍ مختلفة؛ سواء من مواقع الاختلاف الموضوعي أو المفتعل. طبعًا مطلوب وفي كل الأحوال قراءة حدود الاتفاق والاختلاف بعين فاحصة ومدققة ناقدة، وعليه، يجب تجاوز الإرادوية والرغبوية أو إضفاء هالة من «القداسة» عن الشخص المكتوب عنه، رغم أنه في كل عصر هناك أنبياء، حملوا رسالة أمة بأكملها، وأعطتهم مكانة وحضور مختلف، ليس أقلها أن بعضهم مهر نبوته بالدم، وهل هناك ما هو أصدق من مسيرة «نبي» مُهرت بالدم، بقبوله ورضاه؟!

المسألة لا تتعلق بنبي قَبل المشي على طريق من الأشواك، كي يُنبئ أمته بطريق خلاصهم فقط، بل مشى في الثورة ومعها، حيث فيها الأشواك والآلام والآهات وأوجاع الطريق، اللصيقة بالأحلام والآمال والطموحات وتحقيق الأهداف. لذلك عندما عَزمْت على الكتابة عن أحد أنبياء عصرنا غير المعصومين: أبو علي مصطفى، فكرت مليًا قبل أن أبدأ، من أين وكيف أبدأ؟! هل أبدأ من أن أضيف له رثاءً؛ يصطف إلى جانب ما سبق من رثاء؟! أم أن مضمون الذكرى ودلالتها كما اللحظة الراهنة ودقتها وأبعادها يجب أن تتجاوز ذلك ذهابًا إلى صاحب الذكرى ذاته، من خلال: ماذا قال عن نفسه وعن مشروعه/حلمه الذي لم يكتمل بعد، خاصة أننا في أغلب الأحيان لا نتذكر كلمات أنبيائنا إلا بعد فوات الأوان أو عندما نغرق في «وحل» من الأزمات والانتكاسات والهزائم، لنعزي أنفسنا في الأغلب أو لنسقط عليها بعضًا من التراتيل المهدئة في زمن التوتر غير المجدي، إن لم تتحول كلماتهم إلى قبس في الواقع المُدرك؟!

هنا لم أتردد كثيرًا، بل وجدت من المجدي الغوص في العديد من كلمات صاحب الذكرى الميت شهيدًا على قيد مشروع/حلم لا يزال «قيد التنفيذ» المُتعثر بأداء منخفض المستوى، بكل مقاييس وحسابات الفكر والسياسة والتنظيم... وعليه، يحضر سؤال هل قرأناه «صح» أم أن العور أصاب عقولنا حد «العطب»؟

في محاولة الإجابة، سيحضر صاحب الذكرى مصطفى علي الزبري «أبو علي مصطفى»، ليعطينا إجابات على أسئلة طُرحت سابقًا، لكنها لم تعط حق الفعل الذي لا يمكن أن يكون التبرير لعدم القيام بهذا الفعل، أن صاحب الكلمات/القول قد مات؛ لأننا حينها يجب أن يكون السؤال: هل نحن أحياء؟ لهذا اعتدنا أو درجنا – أن نستحضره – هو وغيره - قسريًا بمظاهر «طقوسية/احتفالية/مهرجانية».. لا تَذكُر من معاني ودلالات ذكرى الحضور الدائم سوى تاريخ قتله/اغتياله/استشهاده، دون الوقوف مليًا أمام سؤال: لماذا يستمر قتله/اغتياله؟! فهل خانتنا سطحية فراستنا وضيق أفقنا؟! لذلك أعلن «أبو علي» أننا لا زلنا في الجولات الأولى من الصراع رغم كل ما «مضى» من تضحيات جليلة وعظيمة..!

لذلك أدعوكم باسمه، لتتحملوا معي مشاق قراءة مطولة قليلًا لنبي ترجل ولم تَخُنه فراسته وشجاعته ونجابته وسعة أفقه وصدقه وانتمائه والتزامه الوطني والقومي... حد الشهادة..

وأبدأ بسؤال طرحه في حفل استقباله في بيت حانون، جاء فيه: «هل نبقي على هذا الحال في الوقت الذي يُنفذ عدونا مخططاته ضد شعبنا وحقوقنا الوطنية، وليس (الطرف الآخر)، أم علينا أن نتحد بمفاهيمنا نحو هذا العدو؟! مطلوب أن يسأل كل واحد منا نفسه هل نقبل هذا الوضع أم علينا أن نعيد النظر في هذا الحال؟! إن ما يجري باستمرار الحال الراهن لا يمكن أن يحمي القضية الوطنية، بل يبدد الوقت كما يبدد الأرض، لذلك ضعوا هذا السؤال على طاولة البحث حتى نُوحد الموقف والسياسة والتنظيم، يجب مصارحة الذات. لا بد من استخدام الوقت، ولا يجوز لنا بعد اليوم من هدر الوقت الذي يستخدمه العدو الصهيوني في تنفيذ سياسته وبرنامجه».

وحول المفاوضات والموقف منها، ففي كلمته في مخيم/معسكر جباليا، قال: «صدقوني إننا سندفع المزيد من حسابنا الخاص، ومن رصيد قضيتنا العادلة، من الأجدر بنا أن نقول للعالم، هذه مفاوضات لن تستمر ما دام العدو لا يعترف بحقوقنا. إن الزمن يعمل عكس صالحنا، إنه يسير لصالح حساب الإسرائيليين، فهم يطبقون برنامجهم على الأرض، نحن بحاجة على إحداث صدمة سياسية تعيد الاعتبار لقضيتنا،

العودة إلى الفهرس

وأن تضع سياسة جيدة، ونقول للعالم: وهذا ليس مطلوبًا منا، فنحن لم نكن مع المفاوضات ولا مع أوسلو، مطلوب ممن أوجدوا أوسلو أن يقولوا للعالم: لقد حاولنا وقدمنا وتنازلنا وقبلنا باتفاق مجحف، ورغم ذلك عدونا يماطل ويرفض قرارات الشرعية الدولية ومنطق العدل الدولي».

وانطلاقًا من قناعته بترابط الوطني التحرري والاجتماعي الديمقراطي الذي لم نجد ممارسته طوال تجربتنا المنصرمة، يقول: «علينا ضرورة الربط بين النضال التحرري والنضال الاجتماعي، بمعنى كيفية تأمين قاعدة اجتماعية على أسس ديمقراطية، تمثل قاعدة فعل مادي للنضال التحرري».

وفي ضرورة الربط بين التكتيكي والاستراتيجي، حيث أن تجربتنا أوصلتنا إلى أن ما أسميناه تكتيكًا – وهو ليس كذلك – انتهك الاستراتيجية حد الاهتراء، لهذا يقول: إن «توحيد مفهوم الربط بين المرحلي والاستراتيجي ضرورة لا بد منها؛ فمثلًا الحديث عن فلسطين في حدود 67 أو غيرها، هل هذا كاف للتعبير عن طموح الشعب الفلسطينيً؟ نحن لا نرى أن الدولة الفلسطينية تنتهي عند حدود 67 حتى لو أعلنت على أراضي تلك الحدود كاملة، هي حسب المفهوم الإسرائيلي مختلفة عما نفهمه، فإن هذا لا يعني إلغاء الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، وإلّا فعلى ماذا كنا نناضل قبل عام 67؟!».

وحول أهمية ومكانة ووظيفة ودور منظمة التحرير الفلسطينية، وفي كلمته التي ألقاها في مخيم/ معسكر خان يونس، قال: «نحن لنا عنوان هو منظمة التحرير الفلسطينية، نعتبرها المرجعية الفلسطينية، نعتبرها العنوان الذي جرى تغييبه عن الحياة السياسية، ونعتقد بضرورة إعادته إلى دوره وإعادة مكانته ليستطيع تجميع الشعب الفلسطيني وتوحيده. ولا يظن أحد أنه يمكن أن يكون أي عنوان آخر بديلًا عن منظمة التحرير الفلسطينية، مهما كانت المساومات أو التخلي عن برنامجها وميثاقها... واقترانًا بهذه النقطة نرى من حق المواطن الفلسطيني أن يتساءل عن أسباب هذا التهميش؟ وعن أي منظمة تحرير تتحدثون؟

نحن نقول لا بد أن نميز بين منظمة التحرير الفلسطينية كعنوان والمؤسسات التي يجب إعادة بناءها بشكل يعيد الثقة للشعب الفلسطيني، كي تتوفر الإمكانية لإعادة بناء البيت الفلسطيني على أسس سياسية وتنظيمية جيدة».

أما حول البعد القومي للقضية الفلسطينية وفي إطار تشخيص لواقع النظام الرسمي العربي وما هو المطلوب في هذا الجانب، وتحديدًا الشعبي منه، وفي مقابلة مع الكاتبة والأديبة الفلسطينية دنيا الأمل إسماعيل، يقول: «أدرك أن النظام الرسمي العربي ليس نظامًا واحدًا مُنسجمًا، ففيه فريق يُحبذ أن نعفيه من المسؤولية أمام جمهوره، وتبريره أننا نحن أصحاب القضية، قد قبلنا بهذا الوضع، فلماذا هو يتحمل المسؤولية، وقد سمعنا كلامًا من هذا القبيل، وهو في حقيقة الأمر كان يتمنى أن يحدث ذلك ليُعفى من مسؤولياته تجاه فلسطين. وهناك فريق راض عما يحدث، من منطلق أنه هو نفسه قد دخل التسوية، ويريد للكل أن يكونوا مثله، فلماذا يعزف هو منفردًا، في حين بالإمكان وجود فرقة تعزف معه لحن التسوية. وهناك فريق ثالث غير راض عما يحدث، لكنه لا يعبر عن عدم رضاه بفعل مضاد، ويتحدث بلهجة سلبية... رغم ذلك التشخيص، يجب الربط بين الوطني والقومي، واعتبار أن بُعدنا القومي يشكل ركيزة إستراتيجية في الصراع مع العدو الصهيوني، ولا يجوز أن تُقاس الأمور على شكوى هذا النظام أو ذاك، والتركيز على البعد الشعبي العربي الفعّال، لقد كان معنا آلاف المقاتلين العرب، الذين قاتلوا معنا في مرحلة الكفاح، وقد استشهد منهم من استشهد وأسر من أسر».

وحول أهمية التنظيم والتخطيط المفقود في واقعنا القائم، وفي كلمته أمام الأطر النقابية في قطاع غزة، قال: «أنا أعتقد أنه إذا لم يرتق العامل الفلسطيني إلى مستوى القدرة على التخطيط والتنظيم من خلال المؤسسات الفلسطينية الفعّالة، فلا يعتقد ولا يظن أحد أنه مهما حَسُنت النوايا سنحقق إنجازات وطنية كُبرى، فالمسألة ليست بتعداد الشهداء وتعداد الأسرى، بل يجب أن تتطور لحد بناء بُنية سياسية تنظيمية كُبرى على مستوى الوطن الفلسطيني والوطن العربي. لماذا أقول ذلك؟ لأن لا أحد يقدر أن يخفي أننا نعاني من واقع فشل أو هزيمة أمام المشروع الصهيوني، وعلينا أن نصارح النفس بأنه مع كل التضحيات، فإن المشروع الصهيوني لا زال يتقدم على حساب المشروع الوطني التحرري الفلسطيني العربي».

وفي ضرورة بناء الثقافة الوطنية الفلسطينية التي تتعرض للتزييف والتوير وكي وعي أصحابها، وفي كلمته أمام أكاديميي وطلاب جامعة الأزهر بغزة، قال: «نعم هناك من استعد لتغيير التاريخ. صحيح نحن نعرف أنه ليس منا من يفرط بالوطن لا في الحاضر ولا في المستقبل، لكن علينا أن نحمل هذا الإيمان للمستقبل ونورثه للأجيال. ابنوا ثقافتكم الفلسطينية حتى يُستكمل مشروع تحرير فلسطين، لأن الأجيال القادمة ستلعننا إذا ما زورنا التاريخ، ستلعن الجميع، وستقول من أجاز لكم أن تلعبوا بالتاريخ؟ قد يكون هناك وسطاء فيما يتعلق بتكييف الواقع مع السياسة، لكن لا يجب مصادرة المستقبل».

وتأكيدًا على أهمية بناء الذات والتوظيف الأمثل لأدوات المقاومة، وفي كلمته في مخيم/معسكر النصيرات، يقول: «هل أدواتنا وأدائنا يتناسب مع المهمات المناطة بنا في مرحلة التحرر الوطني التي نعيشها؟ أنه سؤال من أصعب الأسئلة على النفس وأقصاها... وعليه فإننا نقول لأنفسنا جميعاً؛ يجب أولًا: أن تُبنى الذات جيدًا، بناءً سياسيًا وديمقراطيًا واجتماعيًا وثقافيًا، حتى نواجه العدو بما نملك من أدوات المقاومة؛ المقاومة التي هي حق مشروع لنا ضد عدونا، من دون أن ننسى أن هناك الكثير من المفاسد والعيوب التي يجب اقتلاعها من الجانب الفلسطيني حتى نقوي العامل الفلسطيني. فلا حرية ولا استقلال ولا قوة لنا بدون أن نكون أقوياء حقًا بذاتنا، من داخل أنفسنا (فإن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم). غيروا ما في أنفسكم أولًا، وأعملوا بصدق من أجل وطنكم وحقوقكم، فالثورة الفلسطينية ليست مشروع اقتصادي، بل هي بوصلة دم، وبوصلة عظم. إن قولنا بالوفاء لدماء الشهداء يُملي أن نكون في مستوى دماء الشهداء».

ضد انتحار المجتمع

أوقفوا العنف ضد النساء والمهمشين

خاص بالهدف

العديد من الظواهر الاجتماعية السلبية باتت تطفو على السطح، في ظل ظرف وطني استثنائي من حيث ثقل التحديات والتهديدات للقضية الوطنية، وهو ما يدفع بهذه القضايا المجتمعية إلى مكانة متأخرة في جدول الأولويات، ويعطي مجالا للتجاهل المدمر والتأجيل المستمر الذي ينعكس بدوره على سلامة هذا المجتمع وقدرته على الاستمرار .والصمود والنهوض بمهماته الوطنية
إن القوى الوطنية وخصوصًا التقدمية من بينها، ومعها سائر المؤسسات والتشكيلات والشخصيات التي تتبنى القيم العادلة، وتدافع عن بقاء هذا المجتمع وتماسكه واستمراره، باتت ملزمة بمقاربة قضايا العنف المجتمعي، والاضطهاد الممنهج والتهميش والتعنيف والتنكيل الذي تتعرض له النساء الفلسطينيات، والشرائح الضعيفة، بذات الجدية التي تقارب بها القضايا الوطنية، بما يسمح بعلاج حقيقي لهذه المشكلات، فلقد استثمرت أكثر الشرائح تخلفًا ورجعيةً في هذا التجاهل الوطني العام، وعمقت انتشار قيمها المعادية لحقوق النساء والشرائح المهمشة، والمحمولة على روافع منطق الوصاية ومقولات الأبوية بأشد معانيها رجعية.
ورغم ما حققته وانتزعته النساء في فلسطين خلال العقود الماضية من إنجازات ومكتسبات، على مستوى بعض القوانين واللوائح، فإن النقص لا زال كبير في مجال تعديل البيئة القانونية بما يحقق إنصاف حقيقي للمرأة، كما إن حجم الخلل في موازين القيم الاجتماعية لا زال هائل بكل المقاييس في اجحافه للمرأة، والأسوأ من ذلك هو موجة العنف الاجتماعي التي تقع المرأة كضحية مثالية لها في ضوء القيود واشكال الاجحاف التي تعانيها وتضعها في موقع الاستضعاف .واستسهال تفريغ العنف تجاهها
إن الردع القانوني والمجتمعي أشكال العنف التي تطال المرأة والشرائح المهمشة هو ضرورة وأولوية في المرحلة الحالية، لكنه سيبقى غير كاف بدون تعديل للقيم التي تسمح باستضعاف المرأة والتفرد بها واستباحتها أمام العنف والتهميش والإقصاء والقتل، وهو ما يتطلب جهد ونضال اجتماعي استثنائي تنهض به القوى التقدمية ومعها كل المؤمنين بحق المرأة في المساواة، والمكافحين لأجل العدالة في المجتمع، ولأجل حماية هذا المجتمع مما يتهدده من أخطار تفرزها هذه الظواهر السلبية والجنوحات المجتمعية الخطيرة.
إن مجابهة أعمال القتل والتعنيف للنساء، هي حماية الإرث النضال الوطني النسوي الفلسطيني، ولمستقبل المجتمع وليس لمستقبل النساء ضمن المجتمع فحسب، بل وهو ضرورة وطنية لاستعادة الاعتبار لكل أولئك النساء المعنفات، وبناء الردع الضروري في وجه المعتدين عليهن، و هذا يبقى الحد الأدنى من الوفاء الضروري لكل النساء والرجال ممن قدمن وقدموا تضحياتهم على درب التحرر الوطني والنضال الديمقراطي.

العودة إلى الفهرس

المنظومة العشائرية المتمددة

خاص بالهدف

لا زالت العشائرية وأدواتها تلعب دورها في خدمة منظومات التسلط وضد الشرائح الأكثر ضعفًا وتهميشًا، وإذا كان استمرار هذه البنى في لعب أدوار من هذا النوع هو علامة سلبية مزعجة في أي من المجتمعات، فإن تمدد وتوسع وتعميق أدوارها بالتأكيد قد يكون علامة مفزعة.

ليس القرابة العائلية والحفاظ على الصلات الاجتماعية بين الأقارب جوانب سلبية، ولكن حلول هذه الصلات محل الصلات الوطنية ووضعها في مواجهة هويات أخرى، أي الانتماء لعموم هذا المجتمع ولقضيته وهويته، وخصوصًا في هذا الظرف الوطني والمجتمعي الحالي، فالمؤكد أننا بحاجة لتأكيد هويتنا الوطنية الواحدة، كما وحدة أهدافنا وهمومنا، وتذويب الحواجز وأدوات الفصل التي يسعى الاحتلال لتكريسها، لا استحضارها وتقويتها ودعمها؛ الأمر الذي لا يقل خطورة كما يتضح في عديد من القضايا: تقدم العشائرية على حساب القانون وحكمه، ورجالها على حساب منظومات إنفاذ القانون ومنظومة القضاء، بل وخضوع الأخيرتين لما تفرزه الأحكام العشائرية. الأعراف العشائرية والتقاضي بموجبها هي نتاج متقدم لمجتمعنا في زمن قديم، كرست توازنات القوى في ذلك الوقت داخل المجتمع، وحمت القيم السائدة أيضًا انذاك، لكن لا أحد يفضل التمسك بمنظومة بدائية للتشريع والقضاء، في مواجهة المنظومة القانونية التي يفترض أن تساوي بين الجميع.

إن المرأة والطفل والهوية الوطنية، وغير ذلك، هي ضحايا ثابتة لاستمرار العشائرية في تمددها على حساب القانون، هذا ما يتضح في العديد من حالات الإفراج عن مجرمين وقتلة بفعل أوراق الصلح العشائري، أو الدفاع عن ممارسات وسلوكيات خاطئة وخيانية في بعض الأحيان بداعي الولاء العائلي، ناهيك عن المحسوبية والزبائنية التي تكرسها هذه المنظومة.

من يدافع اليوم عن هذه المنظومات والانتماءات البديلة، يطالبنا بالتشبث بالماضي على حساب المستقبل، وبهيكل التسلط الاجتماعي، وتراتبيته المقيتة، وبكل ما حمله من ظلم، وليس بالقرابة ومحبة العائلة والأقارب، فهي منظومة لا لبناء التقارب، بل التنافر والتباعد والمشاحنة، وتعزيز .أسباب وعوامل الاحتكاك والتفرق المجتمعي

فلسطين التي ستطرد الاحتلال لن تفعل ذلك بفعل العشائر، أو بأعرافها التي تجاوز الزمن معظمها، ولكن بقوة مجتمعها الواحد الموحد، وتماسك بناه، ووضوح هويته، ووطنية هذه الهوية واستقلاليتها، هذا هو الطريق للغد والمستقبل الذي حلم به هذا الشعب وكل من ناضل لأجل حريته.

المصطلحات: غموض غير بناء

هاني حبيب– كاتب صحفي / فلسطين

ما بين «تعليق» و «تجميد» و«إلغاء» تداولت وسائل الإعلام تصريحات المسؤولين في كل من إسرائيل والإمارات العربية والولايات المتحدة حول «خطة الضم»؛ الفروقات تبدو غير ذات أهمية بنظر البعض، حيث يتم تداولها ببساطة دون تدقيق بين مصطلح وآخر، إمّا نتيجة لعدم الفهم أو بهدف التعتيم والتغييب والخداع في كل الحالات، فإن نتنياهو وضع حدًا لهذا الخلاف؛ إلا أنه فتح لنا نافذة لقراءة ضرورة الدقة في استخدام المصطلح، خاصة من قبل الساسة والإعلاميين.

يفصل بين قطاع غزة ومستوطنات فلسطين المحتلة عدد من الاستحكامات العسكرية وأبراج المراقبة والدشم الاسمنتية والأسلاك الشائكة وحقول الألغام، كما هو الأمر عليه في الحدود الحربية، غير أنّ هذا الخط الفاصل يطلق عليه «السياج الأمني»، فيما يتعلق بالجزء المحيط في قطاع غزة، وإيحاءات السياج هنا ليس لها إلاّ معنى واحد ومغزي محدّد لا علاقة له بعسكرة هذا الخط، ذلك أنّ السياج ليس حدودًا ولا استحكامات عسكرية مزودة بكل وسائل المراقبة تحت الأرض وفوقها، ولكن السياج هو ما يحيط بالحظائر لفصل الحيوانات والطيور عن القطاعات الأخرى، بينما هذا الخط العسكري الفاصل وعلى الجانب الآخر منه فتسمى المنطقة «بغلاف غزة».

هذا بالنسبة للمستوطنات والمستوطنين والفرق بين السياج والغلاف له دلالاته الواضحة التي لا يريد البعض الوقوف عندها؛ فالمصطلح هنا واضح مع أنه مخادع وموحي وما زال مستخدمًا لدى الساسة والإعلاميين دون التفكير بتأثيراته.

وعندما يتم ذكر القرار 242 بشأن التسوية بالشرق الأوسط عام 67 ا، نتذكر على الفور قصة «أل التعريف» والفرق بين النص الانجليزي صاحب «أل التعريف» والنص الفرنسي بدونها ويبدو الأمر كما لو أنه مجرد فرق في الترجمة؛ إلاّ أن الأمر على خلاف ذلك، إذ من المعروف بعد صدور أي قرار من مجلس الأمن، فإنه يعتمد نصًا واحدًا، لهذا القرار بغية التحديد الدقيق لمضمونه؛ إلاّ أنّ الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للقرار 242، فقد اعتمد مجلس الأمن القرار بنصيه المختلفين وذلك بهدف بالغ الأهمية، إذ تم تبني هذا القرار بالإجماع رغم الخلافات بين أعضاء مجلس الأمن، ذلك أن كل دولة اختارت النص المناسب لها لتستند إليه في تنفيذ القرار، وهو الأمر الذي ساهم في تملص اسرائيل من الوفاء بالتزاماته.

خارج النص

قصة «أل التعريف» كانت واضحة ومقصودة ومتداولة؛ إلاّ أن قصة صدور هذا القرار استنادًا إلى الفصل السادس، وليس استنادًا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فإنها كانت ولا تزال الأكثر إثارة، فقد تبين أن نقاشات الأطراف العربية حول مشروع القرار لم تلحظ هذا الأمر، ويبدو حسب العديد من الآراء أنّ بعض هؤلاء، إن لم يكن كلهم، لم يدركوا الفرق بين الفصلين؛ إما نتيجة لعدم إطلاعهم الكافي أو ربما لعدم الاهتمام والتركيز على الألفاظ والمعاني والمضامين في نص القرار نفسه، وحسب بعض الشروحات، فإن الفصل السادس يوصي بينما الفصل السابع يلزم باستخدام عدة أدوات من بينها العقوبات وربما القوة لتنفيذ القرار.

يؤكد القرار 242 الاعتراف بإسرائيل وبحدود أمنة لها بينما يتعامل مع القضية الفلسطينية، كأنها قضية لاجئين، والمثير في هذا السياق أن كافة القرارات اللاحقة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة تضع في مقدمتها الاستناد إلى هذا القرار ،والأكثر غرابة وإثارة ربما حد الاستهجان والإدانة تأكيد معظم الساسة لدينا على ضرورة تطبيقه والعودة إليه بين الحين والآخر، مع التأكيد على أنه حتى لو تم تنفيذ هذا القرار في سياق الاستناد إلى النص الفرنسي، فإنه يكرس دولة الاحتلال وضرورة توفير الأمن لها، في حين يتعامل مع القضية الفلسطينية، ليست كقضية حقوق، بل كقضية إنسانية.

سركيس أبو زيد في حوار مع "الهدف":

مطلوب مقاومة قومية شاملة لمواجهة نفس الأعداء:
المشروع الإسرائيلي الأميركي وامتداداته في الداخل والخارج

أجرى اللقاء: د. وسام الفقعاوي

*** اتفاق الطائف لم يعد كافيا**

***الولايات المتحدة تسعى إلى أن تأخذ من المقاومة بالاقتصاد والحصار وبالضغوط، ما لم تتمكن من أخذه بالحرب وبساحات المعركة،**

*** «إسرائيل» خطر وجودي على لبنان، خطر على سيادة لبنان، خطر على طبيعة النظام الاقتصادي التعددي في لبنان**

ضيف «الهدف» في هذا العدد، هو الباحث والصحفي اللبناني سركيس أبو زيد.. وهومن مواليد زغرتا 1951، صحفي لبناني مخضرم، منذ أكثر من أربعين عاما، في مجالات الصحافة الفنية والسياسية والثقافية. وما بين باريس وبيروت، أدار العديد من الصحف والمجلات اللبنانية، وهو صاحب دار «أبعاد» التي تصدر عنها مجلة تحولات.
لأبو زيد العديد من المؤلفات في تفاصيل وخفايا الأزمة اللبنانية المتطاولة، ومن مؤلفاته : «الموارنة سؤال في الهوية-2000»، و«عولمتان: الفوضى والمقاومة-2005» و«إيران والمشرق العربي-2010» وغيرها كثير.

***جاء انفجار بيروت المُفجع، ليزيد الضغط على الداخل اللبناني الذي يشهد منذ أكتوبر الماضي «انتفاضة» شعبية يتداخل فيها الاقتصادي والاجتماعي مع السياسي، هل لك أن تعطينا رؤيتك بهذا الخصوص؟**

**يواجه اللبنان أزمة كيانية مصيرية تهدد وجوده؛ لأن هذه الأزمة متشعبة وعميقة الجذور، بما يعني أن النظام السياسي الموجود عاجز عن إيجاد حلول سياسية لذلك هو مترهل وجامد، وغير قابل للحياة؛ لأنه يقوم على المحاصصة الطائفية وتوزيع المغانم، ولم يعد يواكب تطورات وتحديات العصر إلى جانب أزمة النظام هناك أزمة الطبقة السياسية التي حكمت البلاد خلال 60 سنة المنصرمة، وأثبتت أنها غارقة في الفساد والعجز وهي فاشلة وغير قادرة على إيجاد الحلول، ورغم انقساماتها وخلافاتها السياسية الظاهرة تحاول أن تعقد صفقات فيما بينها، ولكن تفاقم الأزمة أصبح وضعها أمام حالة عجز وارباك وعدم القدرة على الخروج أمام كل هذه الأزمات.

بالإضافة إلى هذه الأزمات، يحتفل لبنان هذه السنة بمرور 100 سنة – أي قرن من الزمن - على إعلان دولة لبنان الكبير عام 1920 من قبل الجنرال غورو وتقيم موضوعي لهذه الـ100 سنة؛ استنفذ الكيان اللبناني وظيفته دوره التاريخي ومن هنا أصبح أمام الطبقة السياسية ضرورة ايجاد حل جدي وجذري يجيب على كل هذه التحديات وعلى مستقبل البلاد؛ لأن التركيبة التي سادت، خاصة على المستوى الاقتصادي خلال قرن من الزمن كانت قائمة على أساس قطاع المصارف وعلى أساس الخدمات والتطور الذي حصل في العالم العربي جعل هذا الدور شبه منتهي، فلم يعد لبنان يحتكر القطاع المصرفي، ولا قطاع الخدمات؛ لأن التطورات في الأنظمة العربية تجاوزته في هذا المجال، لذلك مطلوب من لبنان أن يعقد مؤتمر تأسيسي جديد يثبت فيه هويته ونظامه الجديد وخياراته الاقتصادية ليذهب أكثر نحو نظام إنتاج بالصناعة والزراعة، حتى يستطيع أن يستعيد دوره وفعله؛ لأن الدور الاقتصادي الماضي أصبح شبه منتهي، لذلك لبنان يواجه أزمات مزمنة ومستمرة وخانقة؛ وكل هذا أدى إلى تفكك القوى السياسية، لذلك نلاحظ أن الاكثرية الحاكمة التي شكلت الحكومة تعاني من تفكك وإرباك وخلافات كذلك المعارضة النيابية توجد خلافات وتباينات بين أطرافها، خاصة أن الاصطفاف الذي كان بين 8 آذار و 14 آذار لم يعد متماسكًا كما كان في السابق، أي كل أن كل فريق لم يعد متماسك؛ ليس له برنامج، وليس له قيادة، وليس له إدارة، كما أن العلة الأساسية، بأن الانتفاضة التي حصلت هي تعبر عن نقمة شعبية عارمة ومحقة، لكن هذه القوى التي شاركت في هذه الانتفاضة الشعبية متباينة ومتناقضة؛ البعض

العودة إلى الفهرس

منها له ارتباطات في الأن جي أوز والتمويل الخارجي، والبعض لآخر هو يعبر عن قوى يسارية وقومية وتقدمية متباينة الرأي؛ لم تتمكن حتى الآن من وضع برنامج موحد وقيادة موحدة حتى تستطيع أن تشكل كتلة شعبية موحدة قادرة على فرض الحل.

أمام كل هذا التفكك والانهيار لبنان في حالة خطيرة؛ فإما أن يجدد التسوية السياسية السابقة ودونها عقبات، وإما أن تتبلور القوى الشعبية لتفرض التغير والإصلاح، وإما الذهاب إلى فتنة جديدة؛ تدخل البلاد في فوضى وفي ضياع.

***لبنان لا يزال محكومًا لاتفاق الطائف الذي جاء ليُمأسس الطائفية السياسية، ويبقي التدخلات الخارجية في الوضع اللبناني الداخلي قائمًا، كيف يمكن أن يجري استثمار انفجار بيروت من القوى الخارجية المعادية للبنان، خاصة في إطار الاستهداف المباشر للمقاومة؟ وأين موقع الاستراتيجية الأمريكية – الصهيونية من ذلك؟**

**يمكن أن نقسم الجواب على مستويين

أولًا: بالنسبة إلى اتفاق الطائف، نجح في إيقاف الحرب اللبنانية ودخل في مرحلة السلام، ولكن بعد مرور سنوات تبين أنه لم يعد كافيًا لحل المشاكل، فهو من جهة تم تنفيذه بشكل انتقائي؛ لم ينفذ بالكامل، هناك عدد كبير من البنود الموجودة في اتفاق الطائف لم تنفذ، بالإضافة لا يوجد ظروف مواتية من أجل إنتاج تسوية جديدة ونظام جديد، لذلك الآن هناك عدة طروحات حول موضوع اتفاق الطائف البعض يطالب بتطبيق اتفاق الطائف والبعد يطالب بالتعديل. وهناك أطروحات من خارج اتفاق الطائف تدعو إلى حياد اللبنان وتدعو إلى الفدرالية أو الأمن الذاتي أو اللامركزية الموسعة الإدارية، وكل ذلك لا يمكن الاتفاق عليه أو تحقيقه بدون توافق اللبنانيين. فلبنان محكوم من جهة بالدستور، ومن جهة أخرى بميثاق قائم على ما يسميه باللغة اللبنانية «الديمقراطية التوافقية»، بمعنى عدم الاحتكام إلى الأقلية والأكثرية، بل إلى توافق الطوائف الرئيسية على الدستور أو على القوانين أو على الحلول المطلوبة، لذلك لبنان الآن في مأزق؛ لأن طبيعة القوى السياسية وطبيعة الموازين وطبيعة التركيبة تضعه أمام ارباك وعجز في تغير اتفاق الطائف أو تعديله؛ بسبب كل هذه التوازنات، لذلك أمام هذا العجز المؤسساتي السياسي وأمام هذا المأزق انفتحت الأبواب أمام التدخلات الخارجية، لا سيما الأمريكية والصهيونية التي تستغل هذه الانقسامات وهذا التفكك السياسي من أجل فرض عقوبات وفرض حصار الهدف منه هو تطويق المقاومة لأن المشروع الأمريكي الصهيوني، لم يتمكن من أخذ ما يريد من المقاومة بالعمل العسكري؛ لأن هنالك نوع من توازن رادع؛ فلم تعد «إسرائيل» بإمكانها أن تقوم باعتداءات سهلة على لبنان دون أن يكون هناك عقاب؛ دون أن يكون هناك كلفة، لذلك بعد أن كانت «إسرائيل» تأخذ ما تريده من الدول العربية بفعل الضربات والحروب الخاطفة والسريعة وغير المكلفة الآن أصبحت هذه الكلفة عالية، من هنا لجأت مع الولايات المتحدة الامريكية إلى فرض عقوبات وحصار حتى تأخذ من المقاومة بالاقتصاد والحصار وبالضغوط، ما لم تتمكن من أخذه بالحرب وبساحات المعركة، لذلك لبنان الآن في مأزق ليس قادرًا بسهولة على تعديل نظامه ليحل مشاكله السياسية، وفي الوقت نفسه، هذا يفسح المجال أمام القوى الخارجية لفرض ضغوطها وإرادتها من هنا الخيارات الآن صعبة ومصيرية.

***قلت في تغريدة لك على «توتير» أن الرد الوحيد، على العملاء هو جبهة المقاومة الوطنية، كما تناولت أيضًا بالانتقاد البطريركية، كيف تنظر لتجاذبات واستقطابات النظام السياسي اللبناني؛ سلطة وأحزاب وتيارات، وكذلك دور المرجعيات الدينية في ذلك؟ وما هو أفق الخروج من المأزق القائم؟**

**رغم الأزمات الاقتصادية والسياسية التي يواجهها لبنان؛ هناك أيضًا مجموعة من الأزمات التي أيضًا تضيف إلى الأزمات الاقتصادية والسياسية أزمات أخرى، منها على سبيل المثال وليس الحصر؛ الموقف المتباين في لبنان حول موضوع العملاء، خاصة الموجودون في الأرض المحتلة؛ لأن هناك بعض العملاء

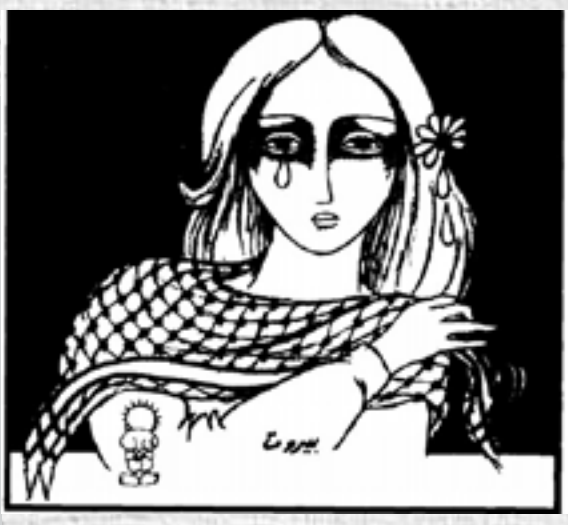

الذين كانوا موجودون في الجنوب؛ فروا هاربين مع العدو «الإسرائيلي»، وهم مقيمون في الأرض المحتلة، لذلك بعض القوى السياسية تطالب – للأسف – بالعفو عنهم أسوة بالعفو العام الذي يطالب به البعض للمتهمين بتجارة الحشيشة والإرهاب وغيره.

يحاولون تمرير عفو عن هؤلاء العملاء، رغم أنه كانت المحاكمات التي حصلت إلى حد ما مخففة، والأحكام لم تكن متشددة، لكن هذا يعكس وجهة نظر هذا الفريق الذي يسمي هؤلاء العملاء بـ«المبعدين»، وكأن السلطة اللبنانية هي التي أبعدتهم، دون الاعتراف أنهم هم الذين أبعدوا نفسهم؛ لأنهم على علاقة وتعاون وارتباط بالعدو «الاسرائيلي»، لذلك هذه المسألة هي مسألة تمس هوية لبنان ووجوده ومستقبله، لذلك من هنا مطلوب عودة الحياة؛ عودة الروح إلى جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، وأن يكون هناك ثقافة وطنية تميّز وتفرز بين العدو والصديق، وأن يكون هناك ثقافة وطنية تعمّق الفهم الوطني والالتزام الوطني؛ لأن «إسرائيل» عدو يشكل خطر وجودي على لبنان، خطر على سيادة لبنان، خطر على طبيعة النظام الاقتصادي التعددي في لبنان مناقض للعنصرية «الإسرائيلية»، العدو «الإسرائيلي» أيضًا يهدد الموارد المائية والغاز والبترول، لذلك هي عدو للبنان كما هي عدو لفلسطين، ولبنان وفلسطين يواجهان عدو مشترك و«إسرائيل» التي تقوم على إلغاء الآخرين وفرض هيمنتها وسلطتها، لذلك موضوع العملاء هو موضوع أساسي، ومطلوب أن يكون هناك قوى وطنية تواجه هذا العدو بكل الأشكال

لذلك البعض يريد منه خطوة وبداية طريق التطبيع – مع العلم أن العدو «الإسرائيلي» هو عدو للبنان يهدده بالجو وبالأرض وفي الموارد وكل هذه الأمور من المسائل الأخرى التي وجد حولها أيضًا خلاف بين اللبنانيين هو ما طرحه البطريرك الراعي حول حياد لبنان وهذه النقمة هي طرح قديم كان بعض الأطراف يطرحون تحييد لبنان عن الصراع مع «إسرائيل»؛ ضمن نظرية كانوا يرددونها «قوة لبنان بضعفه»، لذلك لبنان الاستقلال، لم يعمل على بناء جيش قوي، جيش قادر على مواجهة «إسرائيل» والدفاع عن الجنوب عن أرضه وعن سيادته لذلك وصلت الأمور إلى ما نحن عليه، لذلك هذا الطرح هو طرح مشبوه وخطير يمهد لتدخل خارجي؛ لأن مشروع الحياد، كما يطرحه بأن يفرض من الخارج وهذا شكلٍ من أشكال تدويل الأزمة اللبنانية، بدلًا من أن يكون هناك حوار وطني داخلي لرسم إستراتيجية دفاعية مشتركة وتحديد إستراتيجية لبنان، يسعى البطريرك ومن معه لأنه هو يعبر عن شريحة معينة تحاول أن تستدرج القوى الدولية من أجل فرض نظام جديد على لبنان؛ يدير ظهر إلى البيئة العربية والمحيط العربي ويتخلى عن القضايا المصيرية، لا يدرك بأن أزمة لبنان هي جزء من أزمة المنطقة؛ لأن هناك تداخل استراتيجي بين لبنان وفلسطين والمنطقة ككل، لذلك لا يستطيع في لبنان أن ينعزل عن محيطه هناك الجغرافيا تتحكم بهذا الموضوع وهناك صراع وجود مع «إسرائيل» التي تريد أن تلغي لبنان، والمنطقة من أجل قيام دولة «إسرائيل» الكبرى التي تمتد من النيل إلى الفرات وهناك خطر داهم في هذا الموضوع، وهو تنفيذ صفقة القرن، وصفقة القرن ليس خطر على فلسطين فقط، بل هي خطر على أيضًا على لبنان؛ لأنها تفرض عملية توطين الفلسطينيين والتنازل عن حق العودة؛ لأن ذلك يعني لبنان، ولبنان معني في هذه المسألة، وعليه أن ينسق مع الفلسطينيين، ومع كل القوى العربية التي ترفض هذه الصفقة؛ من أجل جبهة لمواجهة هذه المؤامرة الخارجية على لبنان وعلى فلسطين.

كل هذه الأزمات التي تواجه لبنان تطرح سؤال أساسي من يواجه كل هذه الأزمات؟ أين هي الأحزاب؟ وما هو دور المرجعيات الدينية؟ للأسف؛ لأن الأحزاب مشرذمة لكل له موقف وإدارة مختلفة لمواجهة تحدي «العمالة» وتحدي «الحياد» وما يرافقه من اطروحات لها علاقة بالتقسيم وبصيغة فدرالية للبنان وبحكم وبأمن ذاتيٍ وغيره من المسائل المطروحة سرًا وعلنًا هذا يفرض على القوى اليسارية والقوى التقدمية والوطنية، أن تتوحد في جبهة وطنية مشتركة لها برنامج واحد يحدد رؤياها إلى لبنان الجديد، لبنان اللاطائفي، لبنان المدني، لبنان الوطني، لذلك هذه الأحزاب مسؤولة عن ومقصرة عن قيام جبهة وطنية حقيقية ذات برنامج وذات إدارة واحدة في مواجهة هذه التحديات؛ لأن التحديات التي تواجهنا أن كان بالنسبة إلى العملاء أو بالنسبة إلى الحياد أو غيرها هي مرتبطة بقوى خارجية، بدعم خارجي، هي جزء من المخططات الأمريكية الصهيونية التي تهدف إلى تفكيك، وإلى إضعاف الدول المحيطة بفلسطين حتى تتمكن هذه القوى «الإسرائيلية» الأمريكية من فرض إرادتها على الشعب الفلسطيني دون أن يكون هناك تدخل وموقف من الدول المعنية، خاصة من دول الطوق ودول العالم العربي بشكل عام، لذلك مطلوب في أسرع وقت ممكن قيام بجهة وطنية من الأحزاب الوطنية لمواجهة كل هذه المخاطر.

أما ما يعني المرجعيات الدينية، للأسف لكل مرجعية لها برنامج ولها موقف تطالب بمجموعة من الصلاحيات ومن المكاسب لطائفتها، ولكل مرجعية دينية ارتباطات خارجية ومرجعيات في الخارج وهي التي تكرس الانقسام الطائفي الذي يحول لبنان إلى معتقلات طائفية إلى معاقل طائفية مغلقة، مما يسهل تمرير أو فرض أمر واقع وهو تقسيم لبنان، تفكيكه حتى لا يكون هناك دولة قوية قادرة على مواجهة «إسرائيل» وقادرة على الإنماء النهضة والتطوّر.

***في سياق استهداف لبنان ومقاومته، لا يمكن الفصل بين العدوان الأمريكي على لبنان وسوريا من خلال ما سُمي «قانون قيصر»، واستحضار الوصاية والانتداب على لبنان ودعوات البعض لتدويل مسألة إنفجار بيروت.. قبل الاستحضار والدعوات؛ طرحت دعوة التوجه شرقًا، كيف تقرأ هذه الدعوة؟**

* *من ضمن استهداف المقاومة ولبنان، طرح مشروع جديد، وهو قانون قيصر الذي يطال محاصرة سوريا وفرض عقوبات وغيرها، وهذا القانون له تداعيات منها على العلاقات اللبنانية السورية؛ لأنه دائمًا لتمرير الصفقات الأمريكية «الإسرائيلية» مطلوب هناك أن يكون اختلاف أو تباعد أو تجزيئية بين لبنان وسوريا.

من هنا كان دائمًا هناك محاولات للفصل بين المسارين، بين الشقيقين، حتى لإضعاف الاثنين مع العلم بأن العلاقات التاريخية والقومية والإنسانية والعائلية بين لبنان وسوريا هي عميقة وأساسية، لذلك استحضروا من أجل عزل لبنان عن سوريا، من أجل فصل المسار اللبناني عن المسار السوري، خاصة بأن هناك محاولة مكملة وهي تعديل الصلاحيات اليونيفل الموجودة على الحدود مع فلسطين المحتلة، هناك محاولات لتعديل القانون؛ قانون اليونيفيل لحد غعطاء الصلاحيات لليونفيل للتدخل في الجنوب بالتفتيش والاعتقال بشكل مباشر دون مراجعة الجيش اللبناني، وهناك نقطة أخرى بالتعديل تطال نشر قوات اليونيفل على الحدود اللبنانية السورية، وهذا يكمّل منطق العقوبات والفصل الذي فرضه قانون قيصر بين لبنان وسوريا، وهذا دائمًا كلما كان هناك مخططات خارجية تستهدف

العودة إلى الفهرس

لبنان وسوريا من جهة، وطرح موضوع التدويل – سبق وذكرت عن موضوع الحياد الذي طرحه البطريرك والخلفية المراد منها هو فرض التدويل -، ولكن هناك صيغ أخرى حول موضوع التدويل، كان منها إنشاء المحكمة الدولية لاغتيال رفيق الحريري، والآن بدأ البعض يطرح عملية تدويل التحقيق في انفجار مرفأ بيروت، والهدف منها هو أن يكون هناك تدخلات خارجية، بالإضافة إلى عملية تدويل التحقيق؛ هناك تحت عنوان المساعدات؛ تأتي المخابرات الأمريكية ومخابرات فرنسية وأوربية على أنواعها، وهناك خبراء يعلمون على التحقيق الميداني؛ من أجل التمهيد لعملية تدويل الأزمة؛ عبر التحقيق، وعبر المساعدات الإنسانية أمام هذه المآسي؛ ولأن الخروج من الابتزاز الغربي الذي يفرض شروطه ويفرض رزنامته على الحكومة اللبنانية، وإلا أن يكون هناك عقوبات أو تدخل خارجي، وهناك تهديد بأن الغرب لن يساعد لبنان، وبأن يوفر له المساعدات على النكبة التي تعاني منها بيروت، ولا يساعده ماليًا للخروج من أزمته المالية والاقتصادية؛ إلا بعد القبول بالتوطين والموافقة على صفقة القرن، وربما عقد اتفاقية سلام مع «إسرائيل»، كما كان طُرح سابقًا، وكل هذه الأمور الهدف منها ابتزاز لبنان سياسيًا لانتزاع مواقف سياسية منه، لذلك يعتبر الاتجاه شرقًا هو أمر طبيعي. إن لبنان جزء من هذا الشرق هو درة هذا الشرق، هو سويسرا الشرق، كما كان يقال، بينما البعض يحاول أن يصور لبنان على أنه قطعة من الغرب مزروعة في خاصرة العالم العربي، بينما هو جزء من هذا العالم الشرقي.

من هنا مطلوب أن يتوجه لبنان شرقًا بمعنى أن يتعاون مع الدول غير الخاضعة للمنظومة الأمريكية؛ من أجل تحقيق التنمية وتحقيق مساعدات خاصة أن الصين عرضت أن تقدم عدد كبير من المساعدات، إن كان للجيش، وإن كان لترميم المرفأ أو غيرها من المساعدات الاقتصادية التي لا ترهن لبنان إلى البنك الدولي، وإلى الشركات المالية الغربية، لذلك من الطبيعي أن يتجه لبنان شرقًا؛ لأنه هو من الشرق وأن التعامل مع الشرق يحافظ على سيادته ويوفر له التنمية والعمران والمساعدات الغير مشروطة.

الانفجار الذي طال مرفأ بيروت، بالإضافة إلى الأبعاد السياسية والإستراتيجية هناك دور كبير اقتصادي لهذا المرفأ خاصة له دور أساسي في ترسيخ المركزية للدولة اللبنانية وهو يوفر لها موارد اقتصادية كبيرة بينما المطلوب هو ضرب هذا المرفأ من أجل إحياء أو إعطاء دور أكبر لمرفأ يافا المحتلة والمرافئ «الإسرائيلية» التي بدأت تنسق مع الدور العربية بأن يكون هناك سكك حديد ونقل بري بين «إسرائيل» وبعض الدول العربية مما يولد أزمة ويعطل دور مرفأ بيروت الذي كان له دور حيوي في ربط المتوسط مع الخليج وهذه نقطة هامة يجيب الإشارة إليها.

من هنا يجب الإسراع بالتوجه شرقًا؛ لأن الصين لديها مشروع من أجل إعادة ترميم وتشغيل مرفأ بيروت بالسرعة المطلوبة، بينما الغرب سيتلكأ في توفير هذا الدعم؛ لأنه يريد أن يعطي فرصة لـ«إسرائيل» حتى تكون بديل عن مرفأ بيروت.

***في يناير الماضي أُعلن عن المشروع الأمريكي الصهيوني (المسمى صفقة القرن)، أين موقع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ضمن هذا المشروع (الصفقة)، في ضوء الواقع اللبناني الراهن ومآلاته المفتوحة؟ وعليه، كيف ترى إمكانية معالجة مسألة حقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان؟**

**أكيد صفقة القرن هي متشعبة ومتعددة الأوجه وتشكل خطرًا على فلسطين وعلى العالم العربي ككل، ولكن بشكل خاص تطال لبنان لجهة فرض توطينٍ الفلسطينيين في لبنان، مما يتجاوز حق العودة والحقوق الفلسطينية المشروعة، لذلك ما يجري في لبنان ومنذ فترة هو محاولة فرض الموافقة على صفقة القرن لتمريرها تحت الضغوط التي تُمارس على لبنان وفرض التوطين، مع العلم بأن موضوع توطين الفلسطينيين في لبنان هو مرفوض من اللبنانيين والفلسطينيين معًا؛ لأن الفلسطيني يريد العودة إلى بلاده وأرضه وبيته، كما أن لبنان الرسمي والشعبي يرفض هذا الموضوع، ولكن هناك تخوّف من أن يتم فرض هذا الموضوع، مقابل المساعدات المالية والاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن يوفرها الغرب للبنان، حتى يقبل بهذا الشرط ويمهّد الطريق لتنفيذ صفقة القرن، لذلك مطلوب أن يكون هناك موقف موحّد لبناني وفلسطيني من صفقة القرن ومن عملية التوطين والتمسك بحق العودة، وأيضًا هناك مسألة أساسية تطرح من وقتٍ لآخر وهي حقوق الفلسطينيين في لبنان، هناك لجان مشتركة وهناك حوارات وهناك مساعٍ، ولكن للأسف هذا الموضوع ذاتٌ وجهين: هناك أحيانًا بعض الأطراف اللبنانية تمارس نوعًا من العنصرية والاضطهاد والمس بحقوق الفلسطينيين على الأراضي اللبنانية، وفي المقابل هناك أطراف أخرى تريد أن يكون الفلسطيني في لبنان له نفس الحقوق اللبنانية، خاصة لجهة العمل والتربية والعلم وغيرها من المسائل المحقة التي هي طبيعية لأي إنسان في هذه الأرض، لذلك مطلوب أن تكون هذه الحقوق مصانة وموحدة، وأن يكون هناك جبهة لبنانية فلسطينية للتمسك بهذه الحقوق وتحسين شروطها من

أجل توفير الحياة الكريمة للفلسطيني المقيم مؤقتاً في لبنان.

***الوضع العربي يعيش في أسوأ مراحله لجهة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية في كل بلد عربي، وعلى صعيد الاحتراب الداخلي والعدوان المباشر على سوريا واليمن وليبيا واستهداف مصر والسودان من خلال سد النهضة الأثيوبي، مضافاً لها التدخل السياسي والعسكري التركي في أكثر من مكان في الوطن العربي، فهل هذا ينذر بقادم أسوأ أم قد يشكل مقدمات لواقع يفتح لآفاق التغيير الثوري المنشود؟**

**طبعًا هناك مشاكل عربية متعددة لها علاقة بالتنمية والتطور، بالإضافة للمشاكل السياسية الموجودة في سد النهضة إلى اليمن إلى التدخّل التركي إلى التدخلات الإقليمية، وإلى غيرها من الصراعات التي تبدأ في المتوسط وتمتد في العالم العربي، ولكن بشكل عام أعتقد أنّ المشكلة الأساسية هي غياب الجامعة العربية للأسف؛ لأن الجامعة العربية أصبح دورها شكليًا غير فاعل وغير قادر وهو نتيجة للصراعات العربية العربية ولصراعات المحاور العربية، ولعدم وجود رؤية عربية موحّدة ولفشل مؤسسات الجامعة العربية، بأن تكون فاعلة حتى على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو الإنساني؛ فضلاً عن السياسي والعسكري، لذلك ما يعانيه العالم العربي هو نتيجة موت الجامعة العربية وانهيار مؤسساتها وغياب أي شكل من أشكال التضامن العربي والسياسة العربية الموحّدة، مما يفسح المجال أمام القوى الإقليمية؛ لأن يكون لها دور أقوى وأفعل ويفتح الباب أمام تدخلات خارجية وأوروبية وأمريكية لفرض إرادتها، لذلك للأسف إنّ كل هذه المشاكل الموجودة في العالم العربي، حيث نلاحظ غياب العرب عن أي دور فاعل أو موحّد لتحقيق الحد الأدنى من وجودهم أو حل مشاكلهم أو يكونوا على الأقل واسطة خير لحل المشاكل السياسية، حتى هذا الدور لم تعد تقوم به الجامعة العربية، لذلك المطلوب عودة الروح إلى التضامن العربي، ولكن هذا متعثر، والبديل عنه مطلوب، أن يكون هناك جامعة عربية شعبية؛ توحّد القوى الثورية واليسارية والتقدمية والقومية حتى يكون هناك رد شعبي على هذه التدخلات وموقف موحّد

ليكون ضد التحالف مع إسرائيل وضد التطبيع معها وضد التدخّل الأمريكي وضد كل من يريد المس بالسيادة القومية والسيادة على العالم العربي، لذلك بعد سقوط الأنظمة العربية والجامعة العربية الحل الوحيد هو إيجاد جامعة عربية شعبية تتولى توحيد القوى ومواجهة المخاطر الخارجية.

***الأنظمة الرسمية العربية لم تعد تخفي علاقاتها وتطبيعها متعدد الأشكال مع العدو الصهيوني، بل أصبحت تجاهر بدعمها له ولمشاريعه العدوانية؛ فهل انتقلت هذه الأنظمة مما درج تسميته إعلاميًا بتطبيع العلاقات مع العدو إلى التحالف معه ضد مصالح وحقوق وقضايا أمتنا العربية وفي القلب منها القضية الفلسطينية؟**

**من الواضح أنّ العالم العربي انتقل من عملية التطبيع مع العدو الإسرائيلي إلى التحالف العلني، هذا التحالف كان موجود سرًا، وتواطؤ الأنظمة العربية مع العدو الإسرائيلي ليس بالأمر الجديد، بل مزمن وقديم، وكان دائمًا هناك تقصير وتواطؤ وتخاذل وتعاون وتحالف ضمنًا مع العدو الإسرائيلي، ولكن بطرقٍ سرية، والآن أصبح السر مكشوفًا وعلنًا ويجاهر به، والهدف منه هو تصفية القضية الفلسطينية وأن يدير قسم كبير من الدول العربية ظهره للقضية الفلسطينية، وبالنسبة لهؤلاء هناك عدة حقائق؛ أولاً حتى الدول العربية التي وقعت اتفاقيات سلام مع إسرائيل؛ إن كان مصر أو الأردن أو حتى السلطة الفلسطينية تبيّن بأن هذه الاتفاقيات لم تحقق التنمية ولا الازدهار ولا الديمقراطية في مصر والأردن، بل بقيت هذه الدول تعاني من الأزمات ومن المشاكل والاضطرابات، وليس صحيحًا أن التخلي عن القضية الفلسطينية وتوقيع معاهدة سلام ساعد هذه الدول على التنمية والتطور والتقدم، بل بالعكس زادها إشكاليات، لذلك على الدول العربية الأخرى، أن تتعظ وتأخذ هذا الموضوع وهذا الدرس، كما أنّ هذا التحالف لن يكون جامعًا؛ يعني ستقسم الدول العربية، وبدلاً أن يكون هناك موقف عربي موحد ومتضامن، سيكون هناك عرب منقسمون فيما بينهم، حول التحالف مع إسرائيل فريق مع وفريق ضد، وهذا سيؤدي إلى المزيد من إضعاف العرب.

المسألة المهمة أنّه حتى المبادرة العربية التي طرحتها الجامعة العربية وطرحتها القمم العربية حول الحل العادل في فلسطين، يبدو أنّه تم التراجع عنها، وهذا يضعف التضامن العربي، ويضعف ثقة العالم بالالتزامات العربية، وسيؤدي إلى مزيد من الانهيار والمشاكل، إذا أين الحل؟ طبعًا أنا لا آسف لإعلان بعض العرب التحالف مع إسرائيل، ربما هذا سيشجع على استنهاض الجماهير العربية والشعوب العربية لتأخذ دورها وحقها بيدها، وهذا ربما سيشكّل نوع من التحدي لهذه الجماهير حتى تستجيب لهذا الاذلال وهذا التواطؤ وهذا التخاذل من أجل قيام جبهة عربية جدّية للدفاع عن الحق الفلسطيني وحقوق العرب أينما

العودة إلى الفهرس

وجدوا. إذًا العرب الآن أمام خيار مصيري ووجودي إما الاستسلام والذل، وإما الاستنهاض والتوحّد لمواجهة كل هذه المخاطر، فإما أن يكون هناك حيوية عند الجماهير لاستعادة دورها وإما سترضخ إلى الذل والهوان والسيطرة الخارجية، ولكن علّمنا التاريخ بأن التحدي الوجودي المصيري سيكون هو البوصلة لهذه الجماهير من أجل استعادة دورها بعد أن خدرتها الأنظمة وحرفتها عن حقها وعن الوجهة الصحيحة.

***تأسيسًا على السؤال السابق، كيف تنظر للاعلان عن اتفاق التطبيع الكامل للعلاقات بين الإمارات والعدو الصهيوني وللدور الذي يمكن أن تلعبه الإمارات على صعيد إلحاق المزيد من الأنظمة الرسمية العربية لتطبيع علاقاتها مع العدو؟**

واضح بأن بعض الأنظمة العربية اتخذت خيارها بالتحالف مع إسرائيل، وهذا الاتجاه سيتعمم عند بعض الدول العربية الأسئلة المطروحة حول هذا الموضوع: هل هناك اتفاقيات سرية؟ وما هي لأنها لم تتوضح ولم تعلن ولم تعرف؟ ما هو مصير صفقة القرن؟ ربما هذه الاتفاقيات هي تمهيد لصفقة القرن؛ لأنه عندما فشلت إسرائيل وأميركا بفرض صفقة القرن لجأوا إلى عملية التطبيع الاقتصادي وقيام مشاريع مشتركة وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين بعض الدول العربية وإسرائيل، كل ذلك سوف يمهّد لإعادة فرض صفقة القرن، رغم أنّها بالبداية كإعلان ذكرت عن تأجيل ضم الضفة، ولكن هذا تدبير مؤقت؛ لأن إسرائيل ستستمر بمخططها، ولكنها تحاول أن تنفذه تدريجيًا بعد أن تستكمل دائرة الدول العربية التي ستطبع معها وستتحالف معها على المستوى الاقتصادي والمالي، مما يحصّن صفقة القرن بعلاقات اقتصادية وعلاقات كاملة بين بعض الدول العربية وإسرائيل، ولكن طبعًا هذه الاتفاقية الهدف المرحلي منها هو دعم ترامب في الانتخابات الرئاسية ودعم نتنياهو المأزوم في الداخل الإسرائيلي، لذلك هذه الاتفاقية لها أهداف آنية مرحلية هي دعم ترامب في الانتخابات الأمريكية ونتنياهو في أزمته الداخلية، ولكن ذلك سينشئ نوع من بيئة عربية مؤاتية للتحالف العربي الإسرائيلي.

***أين ترى موقع ومسؤولية قوى وأحزاب حركة التحرر العربية على المستوى العربي؟ وما المطلوب منها قطريًا وقوميًا كي نصل إلى مواجهة شاملة مع المشروع الأمريكي الصهيوني التصفوي في تحالفه مع أنظمة الرجعية والخيانة العربية؟**

طبعًا كل هذه الأمور تضع حركة التحرر العربية بما فيها من أحزاب ومنظمات وقوى ومقاومات أمام تحد كبير؛ إما أن تحافظ على وجودها، وإما أن تندثر وتزول، لذلك هذه القوى تخوض الآن صراع وجود؛ إما أن تبقى، وإما أن تزول، لذلك مطلوب من هذه القوى على المستوى القطري أن تنشئ جبهة وطنية لمواجهة الاستحقاقات الداخلية وأن تعزز دور المقاومة ببعديها الخارجي والداخلي؛ لأن المقاومة الحقيقية هي مقاومة ضد الهيمنة وضد الاحتلال وضد السيطرة وضد العدوان الإسرائيلي، ولكن في الوقت ذاته، هي ضد الفساد وضد الطائفية وضد التجزئة وضد التخلّف في الداخل، لذلك مطلوب من المقاومات الوطنية أن تحارب على جبهتين: جبهة مواجهة المشروع الإسرائيلي الأميركي وحلفائه في الخارج وحلفاء هذا المشروع في الداخل، وهم الطائفيون الانعزاليون التقسيميون الفاسدون المستغلون، لذلك مطلوب أن يكون هنالك جبهة مقاومة وتغيير في كل قطر عربي لمواجهة هذا التحدي ضمن الخصوصية التي يعيش فيها، ولكن في نفس الوقت مطلوب أن يكون هناك مقاومة قومية شاملة لمواجهة نفس الأعداء المشروع الإسرائيلي الأميركي وامتداداته في الداخل والخارج، وذلك لا يمكن أن يتم إلا من خلال مقاومة قومية شاملة تواجه العدوان الإسرائيلي الأمريكي، وفي نفس الوقت لها برنامج من أجل قيام نظام جديد يحقق الحرية والعدالة والمساواة لكل مواطنٍ في العالم العربي.

انفجار مرفأ:
صاعق انفجار بلد

نضال عبد العال–عضو اللجنة المركزية العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين/لبنان

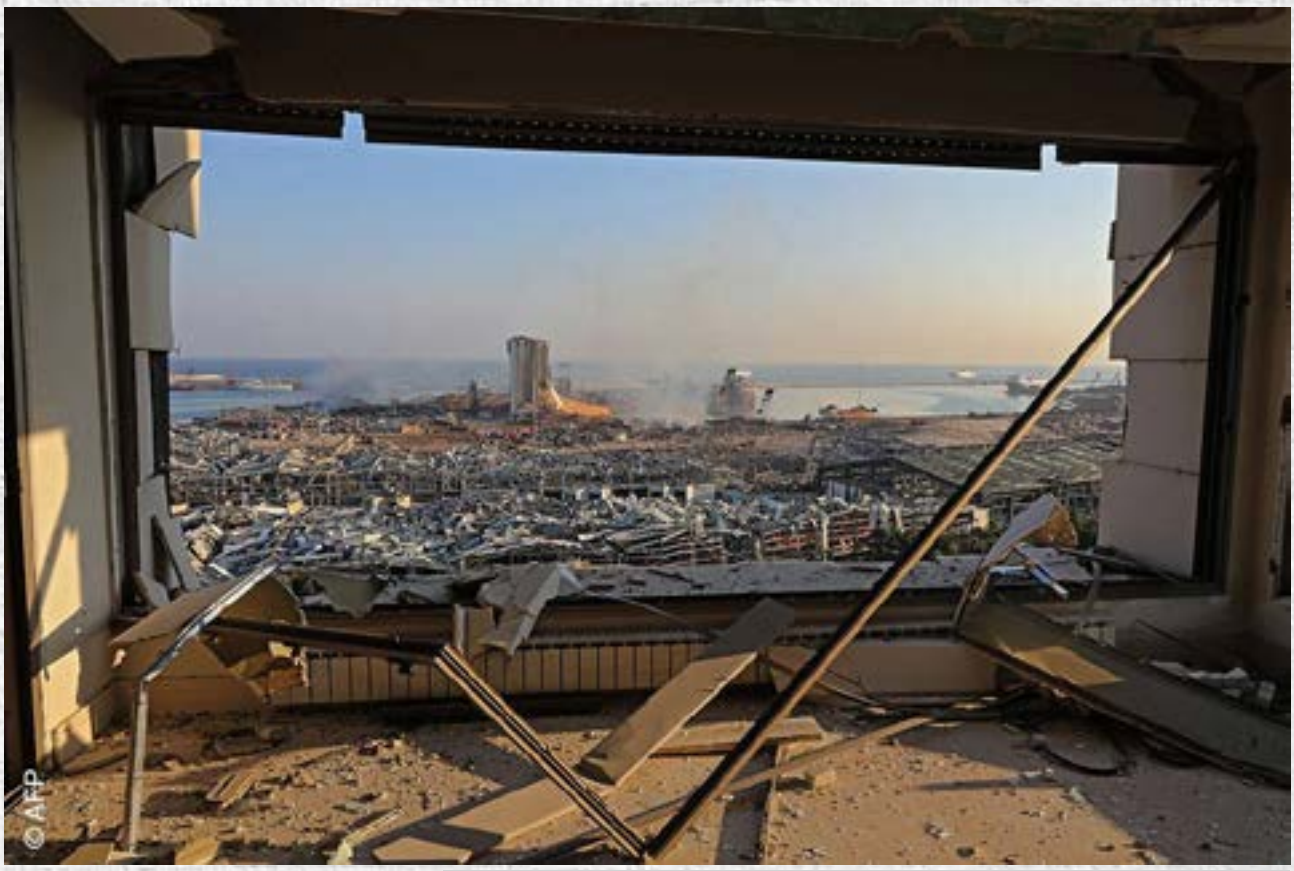

شكل الانفجار الرهيب في مرفأ بيروت في 4 آب الفائت، محطة نوعية جديدة في مسار الأزمة التي يمر بها لبنان، فبغض النظر عن تفاصيل الملابسات والظروف، إن كان الحدث عرضي أو بفعل فاعل، فإن نوعية المفصل الجديد الذي يشكله هذا الحدث، مرتبطة بحساسية اللحظة التي يمر بها لبنان، والسياق العام للاحداث الراهنة التي تحكم المشهد، وفي الأسباب التي ما زالت غامضة، وهي رهن بنتائج التحقيقات التي انطلقت في الساعات الأولى للانفجار تجهد الأجهزة المختصة للاحاطة به.

فعدا عن الأوضاع الوبائية التي تضرب العالم بأسره، ولبنان بات في وضع التفشي المنفلت خارج السيطرة، جاء الانفجار في ظروف لبنانية استثنائية، ناتجة عن أزمات مالية اقتصادية سياسية اجتماعية معيشية، تراكمت وتجمعت لتفضح مأزق النظام الطائفي التي احتقنت في شرايينه سنوات الفساد والهدر والنهب، فانفجر مخلفًا الضحايا والدمار والخراب في كل تجاه، وكان من بينها مرفأ بيروت، لذلك سيحمل هذا الانفجار دلالات ومعاني عميقة هي أكبر من انفجار مرفأ، على أهمية هذا المرفق الحيوي للبلد بأبعاده، المالية والاقتصادية والسياسية والأمنية، والتوجس مشروع من أن يودي هذا الانفجار بالبلد، كما يرغب البعض ويسعى.

هنا ستجد ذهنية المؤامرة من مختلف الخلفيات، أرض خصبة لنسج سيناريوهات لحبكات تبدو منطقية في اتجاهات متعاكسة، فمن الصعب التصديق أن ما حدث هو محض صدفة! لدرجة أنه قد يكون الإصرار على أن الانفجار صدفة، هو المؤامرة بحد ذاتها، لكن الوجه الآخر للمؤامرة؛ هي في استباق التحقيق والتشكيك به قبل أن يبدأ والقفز عنه أصلا، لإصدار أحكام مطلقة حتى ولو بالمعنى السياسي، في بلد لكل طرف روايته عن الكون وليس فقط بالسياسة! ولن يجهد اليوم كثيرًا لاختلاق أسباب تناسبه لأي حدث يقع في المستقبل، لكي يؤكد صوابية مواقفه وخياراته. فلا أحد توقف ليقرر أن ينتظر برهة من الوقت، للاستماع للمنطق أو بوازع الأخلاق، مثلما فعل الأمين العام لحزب لله السيد نصر الله، الذي انفرد بهذا الموقف، فسجل نقطة أخلاقية لصالحه، حين رفض الدخول في السجال، بانتظار لملمة الجراح والتفكر بما جرى وكيف جرى، ولاحقا أضاف، إنه لا يوجد لدى حزب الله رواية خاصة، وهو بانتظار الجهات

العودة إلى الفهرس

المعنية لتقدم روايتها. فيما تعامل معظم الفاعلين السياسيين الآخرين أفرادًا وقوى، مع الانفجار بشكل تلقائي وعفوي باعتباره مفردة إضافية تضاف إلى مفردات وأدوات الصراع والخصومة الداخلية، ومن الطبيعي أن يأتي في سياق دعم حججها وتأكيد صحة مواقفها ضد الأطراف الأخرى.

هذه العفوية والتلقائية في التعامل مع الحدث صادمة، رغم ضخامة أعداد الضحايا وحجم الدمار والخراب، فإن أكثر ما هو مخيف ومفجع هو الرتابة في التعامل، ما بعد وقوع الانفجار، تمامًا مثل ما قبله.

هنا بالضبط تتغلغل وتعشش ذهنية المؤامرة، حيث لن يفيد البعض الوصول إلى الحقيقة وهي ليست مطلبًا، وليس مهما ما هي الأسباب والدوافع التي أدت إلى وقوع هذه الجريمة الفاجعة، المهم كيف يمكن توظيفها لتخدم أغراض كانوا يسعون لتحقيقها سابقًا، وأصبح لديهم مادة جديدة بالإمكان توظيفها حاليًا وعلينا أن نتوقع أن تبقى الأمور على ذات المنوال لاحقًا ؟ بهذا المعنى جاءت هذه الفاجعة، لتجعل من التسويات المحلية أكثر تعقيدًا، بل تدفع بها إلى حافة المستحيل، وقد يتعذر على الفرقاء الذين يعرفون أساليب وتكتيكات بعضهم البعض، وقد أوصلوا الأمور مرارًا إلى حافة الهاوية، ثم استداروا سريعًا لعقد تسوية تحفظ للجميع مصالحهم، أن يعيدوا تكرار ذات التجربة اليوم، وهذا يجعل البلد مفتوحًا ليكون ساحة رهن المعادلات الإقليمية والدولية، وخصوصًا بعد أن أسقطت الحكومة، في خطوة جاءت لقطع الطريق على إسقاط البرلمان، باعتباره المصدر الأساسي لقوة الأكثرية التي يشكل حزب الله عنوانها الرئيسي، هدف تسعى إليه مكونات 14 آذار السابقة التي تتناغم مع بعضها كل من موقعه ومصالحه وحساباته، كما القوى الإقليمية كالسعودية والإمارات، والقوى دولية وعلى رأسها الولايات المتحدة، لتحقيق هذا الهدف المشترك، عبر سياسات تصاعدية بدأت بالتضييق عليه وحصاره طوال السنوات الماضية، بلغ ذروته في قانون قيصر الذي يشمل حزب الله، كما غيره من حلفاء سوريا، والدفع اليوم بقوة من خلال توظيف انفجار المرفأ لمنع الحزب من المشاركة في أي حكومة قادمة، وإقصاءه عن المشهد السياسي كمقدمة لنزعة شرعيته البرلمانية، وبالتالي تصويره كمجموعة إرهابية، وليست مكون سياسي ذو شرعية شعبية واسعة، مما يسهل تبرير أي عمل عسكري لاحقًا بمسميات مختلفة، إسرائيلية أو دولية ويمكن أن تكون بتحالفات عربية.

الحديث عن تسويات محلية وتشكيل سريع للحكومة، بكل صيغها المطروحة، أمامه حتى الآن الكثير من العقبات الكفيلة بتقويضه حكومة الوحدة وطنية، التي تستخدم دائمًا لإرضاء الجميع بصيغة رابح رابح، تعني انتهاء مخطط عزل حزب الله، وهي خسارة صافية للقوى المحلية والإقليمية والدولية التي وظفت كل إمكاناتها خلال الفترة الماضية لتحقيق هذا الغرض، وبالتالي ما سمي بثورة 17 تشرين، خرجت بكفي حنين، حتى لو حاول البعض الترويج لإرضاء الشارع بتمثيله، مما يعني انتصار النظام على الشارع باستيعابه، بدل تغييره.

أما حكومة الحياد، وبدون الدخول بمعاني الحياد ودلالاته، هي صيغة انقلاب على الأكثرية البرلمانية، وبالتالي طرحها إما يكون فرض بقوة الخارج أو مناورة مكشوفة لقوى هي أقلية بالمعنى التشريعي، وطالما أن الأكثرية البرلمانية بيد حزب الله وحلفاءه فهي لغو فارغ.

عندما أسقطت حكومة التكنوقراط فداء لمنع سقوط الأكثرية البرلمانية، أصبحت بحكم المستبعدة مستقبلًا، ويؤشر ذلك إلى عدم نضوج المقاربة الإقليمية الدولية، وما نسمعه من صراخ واتهامات هي مجرد مناورات لحرق كل التسويات المحلية، وبالتالي استبعادها، تمهيدًا لوضع اللبنانيين أمام التدويل كخيار وحيد مخرجًا من المأزق، أما الموت في الفوضى والفقر والجوع وسط الدمار الذي استعادته بيروت مشهد من ماضي الحرب الأهلية أو الخضوع لصيغ مقبولة دوليًا وإقليميًا حدها الأدنى حصر حزب الله تمهيد لقتله، وعليه فإن لبنان ومنذ مدة يدفع باتجاه التدويل، وأتت جريمة تفجير المرفأ لتشكل قوة دفع إضافية، حيث علت الأصوات منذ اللحظة الأولى مطالبة بتحقيق دولي، اتبعت بمشهد كاريكاتوري هزلي رمزي، لعريضة قدمت لماكرون تطالب فرنسا بانتداب لبنان الذي قرر كناطق باسم المجتمع الدولي، أن المساعدات ستقدم للمجتمع المدني، وليس للدولة اللبنانية عبر الجمعيات والمؤسسات الأهلية؛ ثم تقاطرت السفن الحربية الغربية إلى المرفأ بحجة المهام الإنسانية ومسح الأضرار وغيرها. وبينما ينتظر لبنان موعد 28/ آب لنقاش مهام اليونيفيل في الجنوب على الحدود مع فلسطين المحتلة، ومن المتوقع أن تكون فرصة للضغط على لبنان لتنفيذ بنود القرار 1701 لترسيم الحدود جميعها، من مزارع شبعا إلى المعابر مع سوريا وموضوع الغاز والمربع رقم مع الكيان الصهيوني.

في ذات السياق يأتي قرار المحكمة الدولية بقضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري، حيث قررت المحكمة اتهام احد أفراد حزب الله، رغم كل ما يمكن أن يقال عن ضعف القرار وصدقية المحكمة، فهي أنشأت بقرار دولي 1757 استنادًا للفصل السابع، وملزم لبنان التعامل مع قراراتها، وبالتالي سيشكل القرار أدوات ضغط إضافية على حزب لله للتجاوب مع ما يصدر عنها، وهو أعلن سابقًا أنه يعتبرها غير موجودة أصلا، وغير معني بما يصدر عنها، ولكن ذلك لا يلغي أنها أداة ضغط إضافية باتجاه التدويل.

في كل الأحوال، هذه ظروف صعبة ومفصلية التي يمر بها لبنان هي في النهاية جزء من الصراع الذي تمر به المنطقة برمتها، وجوهرها الصراع مع الكيان الصهيوني، وهي مرحلة دقيقة وحساسة كل نقلة على لوحة الشطرنج، يجب أن تكون محسوبة، لأنها غير منفصلة عن ما يسبقها أو ما يليها، وهي تعكس الأبعاد الحقيقية لصفقة القرن كمشروع لإعادة صياغة المنطقة برمتها وفقًا للمصالح الأمريكية الصهيونية.

لبنان في استهدافه الجديد
من يعرف أصدقاءه لايخطئ أعداءه

موسى جرادات–كاتب سياسي فلسطيني/ تركيا

دخل الكيان السياسي اللبناني بعد حادثة المرفأ، في مرحلة جديدة وغير مسبوقة في تاريخه السياسي، فالحادث المأساوي الذي وقع والذي تسبب في هذا العدد الكبير من الضحايا والجرحى والخسائر المادية الجسيمة، رسم معالم تلك المرحلة، حيث فتح هذا الحادث الباب على انكشاف هذا البلد على الصعيد الداخلي والخارجي.

واتخذ الحدث ذريعة في التدخل الدولي والإقليمي، لإعادة صياغة شكل ومسار الكيان السياسي اللبناني، بالتعاون مع بعض القوى المحلية والتي عملت وتعمل طوال الوقت لصالح أجندات دولية وإقليمية، تضع في أولوياتها القصوى إنهاء حالة المقاومة في هذا البلد . فتم استغلال هذا الحدث للإجهاز على مصادر القوة الشعبية والسياسية التي تمثل الحاضنة الشرعية للمقاومة، وذلك عبر سلسلة من الإجراءات والممارسات التي طالت لبنان الدولة والمجتمع، والتي تمثلت بالحصار الاقتصادي والمالي المضروب على هذا البلد منذ سنوات، والذي تسبب في انهيار قيمة الليرة اللبنانية وارتفاع التضخم بنسب عليا، بالإضافة إلى انهيار المؤسسات الاقتصادية الصغرى والوسطى، مضافًا إليه تعطل القطاعات السياحية كافة بفعل جائحة كورونا .

كل تلك العوامل أدت إلى انكشاف الوضع الاقتصادي ووصوله إلى حافة الانهيار، خاصة بعد أن أقدم النظام المالي العالمي بالتعاون مع شقيقه المحلي، على اللعب في التوازنات الاقتصادية، والتي كانت محمية بفعل السياسات المالية التي غطتها المصارف اللبنانية طوال ثلاثة عقود، هذا التلاعب أدى إلى حالة تشبه الإفلاس للمصارف والتي بدورها حجبت عن زبائنها مدخراتهم المالية بحجج مختلفة، فلا هي أفلست ولا هي تعمل بالشكل الطبيعي؛ الأمر الذي يقود إلى الاستنتاج أن هذا الفعل هو مجرد حلقة من حلقات الحصار المحكم على قوى المقاومة وما تمثل من رصيد شعبي في الشارع وما تمثله أيضا من قوة فعالة داخل المجتمع اللبناني .

وهنا لا يمكن فهم الاستغلال السياسي لحادثة المرفأ دون المرور في فهم الحلقات الأخرى التي سبقته وربطها جميعًا بذات السلسلة التي بدأت تطوق عنق لبنان، وفتحت شهية الغرب والقوى الاستعمارية للعودة من جديد إلى الشواطئ اللبنانية ونزولا إلى بر هذا البلد المنكوب، تحت شعار التدخل الإنسان .

وفي هذا السياق بدأت المساعي الدولية تتكشف ويتكشف معها طروحاتها السياسية والتي تدور حول أحكام الوصاية الدولية، وعلى

العودة إلى الفهرس

الرغم من وجود تباين في وجهات النظر الدولية في هذا المضمار إلا إنها تجمع على مبدأ الوصاية وفرض الأمر الواقع على لبنان عبر إجباره على الخضوع لكل شروط القوى الدولية، أملًا في إنهاء أزمته الاقتصادية الطاحنة والمستفحلة وكذلك أزمته السياسية، مقابل تلك الشروط المجحفة التي تضمن الحفاظ على الصيغة الطائفية التي حكمت لبنان منذ نشأته.

وأمام فاعلية الهجمة من الخارج ومن الداخل ما تزال القوى الأخرى المتمثلة في المقاومة وحلفائها تعيش صدمة تلك الهجمة، ولم تبلور بعد تصورًا محددًا وواضحًا لامتصاص تلك الهجمة، فهي تعيش على حالة الاستنفار والجاهزية، حتى تتبلور شروط القوى الدولية والتي ما تزال حتى هذه اللحظة في حالة الهجوم ولم تكشف عن كامل مخططها.

إن قراءة حادثة المرفأ دون المرور في السياق العام الذي حكم لبنان منذ خمسة عشر عامًا، وبالتحديد بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري، تعد قراءة قاصرة ولا تصل إلى نتيجة صحيحة، فالبلد وقع في حالة اختلال عميق بعد سقوط وانهيار المعادلة الإقليمية السعودية السورية، والتي كانت الترجمة العملية لاتفاق الطائف والذي أخرج لبنان من الحرب الأهلية وأعاد النظام السياسي اللبناني إلى سكة بناء الدولة وحل جميع المليشيات العسكرية التي حكمت البلد طوال الحرب الأهلية.

ومن الواضح أن كل ما يجري طوال السنوات الماضية، وبالتحديد بعد حرب تموز التي كان يراد بها إنهاء حالة المقاومة ماديًا ومعنويًا في ذلك الوقت، كان امتدادًا لتلك الحرب التي فشلت في تحقيق أهدافها، فهل تنجح اليوم في ما فشلت فيه سابقًا؟ وهل قوى المقاومة قادرة على الإفلات من السكين التي وصلت إلى الرقبة؟

ربما من المبكر تحديد النتيجة اليوم، لكن المؤشرات التي تلوح في الأفق، تشير إلى أن القوى الدولية والإقليمية المعادية للمقاومة وحلفائها، قد

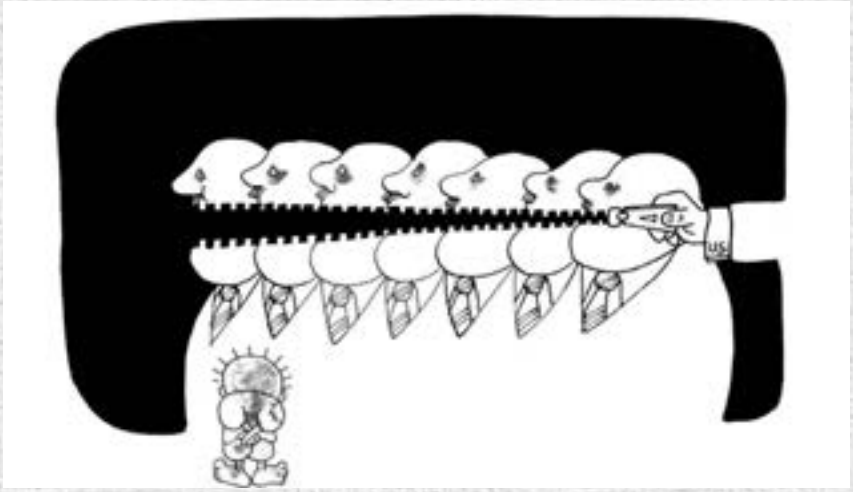

حققت بعض الانتصارات التكتيكية، ولكنها لم تبلغ حد إعلان الانتصار الكلي، لأسباب عديدة، أهمها أن القوى المحلية الداعمة لها، غير مستعدة، بل تفتقد إلى القدرة والجرأة أيضًا، على تنفيذ المخطط الغربي المرسوم للبنان وللمنطقة عمومًا، لأنها أصلًا غير مؤهلة على خوض حرب داخلية ضد المقاومة، وحلفاء هذه القوى الغربيين يعرفون تمامًا مدى فسادها وضعفها، والسبب الآخر أن القوى الدولية وعلى الرغم من قدومها إلى الشواطئ اللبنانية في استعراض للقوة قد يخفي وراءه ما هو أبعد من الاستعراض، فهي لم تقرر بعد الدخول إلى البر اللبناني، وربما تنتظر نضج بعض المؤشرات الداخلية لتبرير نزولها إلى البر.

بكل الأحوال المشهد مركب ومعقد، لدرجة أن لبنان والصراع فيه وعليه بدا يختصر كل صراعات المنطقة التي أصبحت صراعات مفتوحة وممتدة وتطال بلدان عديدة وعناوين مختلفة، كالنفط والغاز والنفوذ، والصراع مع دولة الاحتلال، لهذا فإن المقاومة اللبنانية لا تقف وحدها في هذا الصراع، بل تمتلك عناصر من القوة خارج المجال اللبناني، فهي جزءًا لا يتجزأ، بل وأساسي من محور ممتد من بيروت إلى طهران، وبالتالي فإن المعركة إن حدثت ستطال عموم المنطقة، لهذا فإن التروي من كلا الجانبين هو عنوان المرحلة، وبالتالي فإن الصراع في لبنان لا بد أن يقرأ ضمن هذا المناخ العام الذي يريد انتزاع لبنان وتحويله إلى قاعدة للمحتل الغربي والإسرائيلي ليكون عنوان إخضاع المنطقة ككل.

قد جرب الغرب قبل ذلك، في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي، والثمانينيات أيضا، لكن تجربته قد باءت بالفشل، والثالثة في هذه المرة قد لا تكون ثابتة، وربما تنتهي أحلامه وأوهامه وتتلاشى وللأبد، فما يحضر له لا يرتقي سوى للخراب والدمار فهو لا يمتلك أي تصور يقوم على النهوض بلبنان، سيما أنه هو الذي عمق أزمة هذا البلد، وربما افتعل جزءًا منها، وبالتالي فإنه عاجز عن أن يكون عنصرًا ايجابيًا وضامنًا للصيغ اللبنانية المتعددة، بل مجرد مستثمر وقح لكل حالات الفساد في هذا البلد، مستغلًا لكل ثغرة قد ينفذ منها، كرمى عيون دولة الاحتلال.

وسواء كان حادث المرفأ مدبرًا أو عرضيًا، إلا إنه في النهاية يكشف عن أطماع الغرب ودولة الاحتلال وتحفزه الدائم لالتهام المنطقة، ويكشف أيضًا الداخل اللبناني ومدى الارتباط العضوي لبعض القوى الطائفية اللبنانية مع مشغليها في الخارج، وتقديم ولائهم لهؤلاء المشغلين على حساب انتماءهم لبلدهم إن كان لديهم انتماء، وقد تسقط الحكومة وتحضر أخرى، لكن الجميع يعلم أن القرار الفعلي خارج التركيبة السياسية ومنظومة الدولة وأجهزتها التنفيذية، فالقرار لمن يده على الزناد، والذي لا يخطئ صديقه من عدوه.

مستقبل لبنان السياسي بعد كارثة المرفأ:
بين الطائفية والتدخلات الخارجية

عليان عليان–كاتب وباحث سياسي/الأردن

يعيش لبنان حالة غير مسبوقة من التخبط، إثر كارثة مرفأ بيروت التي أودت بحياة ما يزيد عن 172 مواطناً لبنانياً وإصابة ما يزيد عن 5000، ناهيك عن تهديم وخلخلة ثلث العاصمة بيروت، وإلحاق خسائر اقتصادية بلبنان تقدر بـ 15 مليار دولار. لقد جرى مبكراً تسليط الأضواء على قضية الفساد الإداري، باعتباره سبباً جوهرياً للكارثة في ضوء المعلومات المتسربة، بأن «بدري ضاهر» مدير عام الجمارك في المرفأ، سبق وأن وجه مذكرة لقاضي الأمور المستعجلة بتاريخ 28 ديسمبر/ كانون أول 2017، بشأن التخلص من نترات الأمونيوم في مخازن المرفأ، وقبل ذلك قدم ثماني مذكرات بهذا الخصوص منذ عام 2014، لكنه لم يتلق رداً من القضاء، وهذا الإهمال من القضاء لهذه المذكرات يطرح علامات استفهام كبيرة!

لكن الحديث عن الفساد بوصفه سبب جوهري لكارثة المرفأ، لا يلغي إهمال العامل الخارجي ممثلاً بالكيان الصهيوني وعملائه في الداخل، إذا أخذنا بعين الاعتبار المصلحة الإسرائيلية المتحققة من هذا التفجير، ولم يلغ العلاقة ما بين عاملي الفساد والعامل الخارجي؛ فالفساد هو المسهل الحقيقي، الذي يفتح الأبواب أمام جهات خارجية، لارتكاب مثل هذه الجريمة التي كانت أقرب إلى تفجير قنبلة نووية، أو على حد وصف علماء الزلازل، بأن التفجير كان بقوة أربعة ونصف على مقياس ريختر.

من المستفيد من حادث التفجير؟

والحديث عن دور الكيان الصهيوني بهذا الصدد، لا يدخل في باب تفسير الأمور من زاوية المؤامرة، بل من زاوية قراءة دور الكيان الصهيوني في المنطقة، ومن زاوية الإجابة على سؤال من المستفيد، ونحن هنا لا نريد هنا أن نستبق نتائج التحقيق، فقط نشير إلى المعطيات التالية:

- أن مرفأ بيروت كان على الدوام،ا ومنذ تأسيس الكيان الصهيوني محط اهتمام واستهداف العصابات التي تقوده، شأنه شأن مياه الحاصباني والوزاني، وقد بررت حكومة العدو الصهيوني متابعتها لاحقاً، لموضوع المرفأ من خلال مندوب (إسرائيل) في الأمم المتحدة «داني دانون» عام 201، بوجود مخازن سلاح لحزب الله في المرفأ، وأن الحزب يوظف المرفأ لنقل السلاح؛ الأمر الذي نفاه حسن نصرالله في حينه، وأعاد نفيه مجدداً غداة الكارثة.

- أن الكيان الصهيوني هو أكبر2 المتضررين، من الدور الذي يقوم به ميناء بيروت بحكم تواصله مع أكثر من (300) ميناء في العالم، وبحكم أنه أخرج منذ زمن بعيد ميناء حيفا من دائرة المنافسة، رغم كسر الحصار على هذا الكيان، جراء المعاهدات والاتفاقات الموقعة معه من قبل أطراف عربية رسمية (كامب ديفيد، أوسلو، وادي عربة) ورغم الاندلاق التطبيعي العربي الرسمي عليه.

- أن الكيان الصهيوني له مصلحة3 مباشرة في التفجير، من زاوية أن حادث التفجير سيشغل حزب الله لفترة طويلة، في مجال متابعة التطورات السياسية الناجمة عنه، وفي مجال درء التهم الكاذبة التي تحاول بعض أطراف الانعزال في فريق (14) آذار إلحاقها به، ما يريح هذا الكيان الذي بات يقف «على إجر ونص» في حالة استنفار قصوى،

العودة إلى الفهرس

لمواجهة رد حزب الله على استشهاد أحد مقاوميه قرب مطار دمشق جراء غارة إسرائيلية.

واللافت للنظر هنا أن أوساطاً انعزالية في لبنان، وأوساطاً رجعية في الخارج، بدل أن تنشد للكارثة وأخطارها وتداعياتها، راحت تستثمر الكارثة، عبر اتهام حزب الله لإحداث فتنة في لبنان، مقدمة عن عمد خدمة للكيان الصهيوني، لتبرئته من الوقوف وراء حادث التفجير، ما يذكرنا بموقفها المشبوه عام 2005 غداة اغتيال رفيق الحريري، عندما أخرجت الكيان الصهيوني من دائرة الاتهام؛ إذ أنه وبعد بضع دقائق من حدوث الانفجار، تداعت فضائيات الظلام في بعض دول الخليج مثل فضائية العربية وأخواتها ، وفضائيات القوى الانعزالية في لبنان، لتروج أخباراً مزيفة وكاذبة، في أن الانفجار ناجم عن وجود مخزن للأسلحة لحزب الله في المرفأ، وهذه الفضائيات، كانت تردد بالتفصيل ذات الخبر المزور من ألفه إلى يائه، ما يعني أن هذه الفضائيات وغيرها من وسائل الإعلام، تلقت نفس النسخة من نفس المايسترو الأمريكي بهدف توظيف الخبر المزيف، للتصويب على حزب الله، على أمل إشعال فتنة في ظروف الكارثة والرقص على دماء اللبنانيين، وإرباك حزب الله وأجندته.

لقد تعرض أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله، لهذا الترويج الاعلامي الفتنوي من قبل قوى (14) آذار، في خطابه بتاريخ 14 آب – أغسطس الجاري بقوله: «إن الأخطر إثر الانفجار، كان (مشروع إسقاط الدولة اللبنانية)، حيث سارعت قوى سياسية ووسائل إعلام، منذ الساعات الأولى للانفجار، لاستغلال آلام الناس، ليس فقط ضد حزب الله بل ضد الدولة».

وأضاف : «العنوان الأول للمشروع كان العهد والرئيس عون، ورأينا استغلالاً كبيراً في الشارع المسيحي، حيث بدأ هؤلاء بتحميل المسؤولية للرئيس عون، وشنوا حملة شعواء عليه»، فيما كان الهدف الثاني للمشروع (إسقاط المجلس النيابي) عملياً، من خلال الاستقالات الجماعية ونزع الميثاقية عنه»، مشيراً إلى أن مشروع إسقاط الدولة أريد له أن يدفع بالبلاد إلى الحرب الأهلية»، ومن ثم فإن أي حراك أو صراع سياسي، يجب أن يكون سقفه منع سقوط الدولة ومؤسساتها ومنع حصول حرب أهلية».

ما بين لجنة التحقيق المحلية والدولية

لقد حسمت حكومة حسان دياب أمرها منذ اللحظة الأولى، وبتوافق تام مع رئيس الجمهورية ميشال عون، بتشكيل لجنة تحقيق عسكرية، مهمتها إجراء تحقيق في أسباب التفجير، على أن تقدم تقريرها بعد خمسة أيام من حادث التفجير، ووضعت تحت الحراسة كافة المسؤولين في المرفأ، الذين لهم علاقة بعمليات التخزين ومراقبتها، وبالجوانب الإدارية واللوجستية المتصلة بعملية التخزين وتوفير شروط السلامة والأمان.

وفي مواجهة تشكيل لجنة التحقيق الوطنية، تنادي رؤساء الحكومة السابقين للاجتماع وهم «نجيب ميقاتي وتمام سلام وسعد الحريري» لبحث أمر التفجير، وطالبوا بتشكيل لجنة تحقيق دولية للتحقيق في انفجار المرفأ، بدعوى (أولاً) عدم حيادية الحكومة – المقربة من حزب الله حسب وصفهم- ومن ثم التشكيك مبكراً في نزاهة وكفاءة اللجنة المنبثقة عنها، ما يعيد للأذهان تشكيل مسرحية لجنة التحقيق الدولية، والمحكمة الدولية الخاصة باغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري عام 200، وما شابهما من عمليات تزوير وشهود زور بهدف الإيقاع بحزب الله وحلفائه، وإخراج القوات السورية من لبنان، و (ثانياً) بزعم عدم نزاهة أو كفاءة القضاء اللبناني آنذاك، متجاهلين حقيقة أن القضاء اللبناني كان محسوباً عليهم منذ عام 1992، بحكم أن وزير العدل على امتداد الفترة من عام 1992 وحتى عام 2005، كان من «حصة «الفريق الانعزالي» الذي حمل لاحقاً مسمى فريق (14) آذار، وهم بمطالبتهم بتشكيل هذه اللجنة، يستهدفون استثمار الكارثة لأغراض سياسية قذرة تلبيةً لإملاءات واشنطن، بهدف ما يلي:

أولاً: التصويب على حزب الله ووضعه في دائرة الاتهام، بعد أن فشلت الإدارة الأمريكية في تحقيق هذا الهدف، من بوابة التأزيم الاقتصادي في لبنان، ووضع لبنان في آتون الكارثة اعتماداً على مصرف لبنان المركزي ورئيسه رياض سلامة الذي عمل على حجب الدولار وترك الليرة اللبنانية في مهب الريح، بدون أدنى قوة شرائية بهدف تحريك الشارع ضد المقاومة وسلاحها.

وثانياً: بهدف وإسقاط حكومة «حسان دياب» أولاً وإسقاط رئيس الجمهورية «ميشال عون» تالياً؛ عبر تحميلهما المسؤولية التقصيرية عما حدث.

وثالثاً: وبهدف صرف الأنظار عن الكيان الصهيوني بوصفه المتهم الرئيسي والمستفيد الأول من كارثة التفجير، وصرف الأنظار عن معسكر الفاسدين المحسوب عليهم في إدارة المرفأ وفي بقية الجهات الرسمية التي لها صلة بالميناء، لكن فات هؤلاء الرؤساء، ومعهم رأسي الفتنة الطائفية «جعجع وجنبلاط» وبقية أطراف فريق (14) آذار، التنبه لمسألتين رئيسيتين هما:

1-أن تخزين كميات الأمونيوم، تم في عهد الذين تسلموا موقع رئاسة الوزراء منذ عام 2014 وهم «ميقاتي وتمام سلام والحريري»، الذين لم يتخذوا أي إجراء للتخلص منها، ما يستدعي إخضاعهم للمساءلة والتحقيق.

2-والمسألة الثانية: أن ميزان القوى المحلي والدولي في هذه المرحلة، لا يمكن قوى الانعزال وأمريكا من ورائها من تمرير «لجنة التحقيق الدولية»، على النحو الذي تم فيه تمرير لجنة المحقق الفاسد «ديتليف ميلس»، والمحكمة المسيسة وفق ألاعيب قانونية وشهود زور، بهدف توجيه التهمة لحزب الله.

فعلى الصعيد الدولي، تقف كل من الصين وروسيا في مواجهة المخطط الفتنوي الأمريكي، ولن تسمحا بتمرير قرار «لجنة التحقيق الدولية» في مجلس الأمن.

وعلى الصعيد المحلي، بات معلوماً أن ميزان القوى في لبنان لمصلحة المقاومة وحلفائها في محور المقاومة»، وأن حزب الله وحلفائه لن يسمح بتشكيل هذه اللجنة، وهذا ما عبر عنه بوضوح كامل الرئيس ميشال عون بقوله «أن لجنة التحقيق الدولية لن تمر على الإطلاق في عهده».

سباق المصالح الدولية وزيارة ماكرون إلى لبنان

وفي غضون الأزمة شهد لبنان تسابقاً دولياً لمساعدته في مواجهة الكارثة، فكان قصب السبق لكل من روسيا والصين وإيران، فروسيا سبق فعلها قولها؛ من خلال مبادرتها بإرسال جس جوي من الإمدادات الطبية والإغاثية، وإقامة مستشفى ميداني بكل التخصصات

المطلوبة والصين، كذلك التي أبدت استعدادها لإعادة بناء المرفأ في زمن قياسي، كما هبطت طائرة مساعدات طبية إيرانية لأول مرة في بيروت، وأبدت إيران هي الأخرى استعدادها لإعادة بناء المرفأ لصالح الدولة اللبنانية، بعيداً عن طروحات خصخصته التي بات ينادي به دهاقنة الفساد.

هذا الوضع خلق إرباكاً لدى الدول الغربية، وخلق حالة من التخبط لدى الإدارة الأمريكية على وجه التحديد، عندما راح ترامب يتحدث عن عمل عسكري مدبر، ثم ليتراجع عن ذلك بعد تصريحات البنتاغون التي أبدت استغرابها من تصريحات ترامب التي لا تستند لأي دليل. وجاءت زيارة ماكرون- التي تمت بالتنسيق مع الإدارة الأمريكية- لتنقذ الموقف الغربي ولتحاصر الدور الروسي والصيني والإيراني في بداياته، بعد أن أقنع ماكرون الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بقيامه بهذه المهمة، كون ترامب لا يستطيع في هذه المرحلة مخاطبة كل اللبنانيين.

وقد بالغ العديد من المراقبين في الحديث عن التنسيق الأمريكي الفرنسي بشأن مواجهة الكارثة في لبنان، عندما أشاروا إلى أن هذا التنسيق، يعكس انفراجة غربية في هذه المرحلة تجاه التعاطي مع المسألة اللبنانية ومع عموم قضايا المنطقة، لكن هذه المبالغة لا تستند إلى أي دليل ملموس، فقانون قيصر لا يزال يفعل فعله في سورية، والأمريكان من أجل تفعيل هذا القانون لم يتوقفوا عن حرق محاصيل القمح في «البيادر السورية»، ناهيك أنهم أبرموا مع القيادات الكردية في «قسد» اتفاقاً للاستثمار في قطاع النفط في الشرق السوري، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن الإدارة الأمريكية لا تزال تلقي بثقلها وراء العدوان الأمريكي على اليمن، ناهيك عن الحصار المطرد على إيران، واستمرار المحاولات لضرب مواقع نووية وحيوية في إيران ...الخ.

وإذا كان هنالك من تهدئة نسبية للدول الغربية، فإنها تندرج في إطار التكتيك، لكسب الوقت لصياغة خطط جديدة في التعامل مع الوضع اللبناني، دون إغفال لحقيقة أن حزب الله وسلاحه يظل على رأس أولويات الولايات المتحدة وفرنسا، ولا يغير من واقع الصورة لقاء ماكرون مع رؤساء الكتل النيابية، بما فيهم رئيس كتلة الوفاء للمقاومة «محمد رعد».

لقد تصرف ماكرون في زيارته وكأنه الحاكم السياسي للبنان، وكأن المندوب السامي الفرنسي لا يزال قابعاً في بيروت، حين التقى مع الرئيس عون ومع رؤساء الكتل البرلمانية مبدياً توجيهاته التي كانت أقرب إلى إصدار الأوامر والتعليمات، منها إلى إسداء النصائح حين أعلن في مؤتمره الصحفي (أولاً) بأن بصدد طرح «ميثاق سياسي» جديد للبنان، وأنه سينتظر حتى سبتمبر/ أيلول القادم لمحاسبة الطبقة السياسية إذا لم تنجز شيئاً، وأنه سيتولى حينئذ القيام بمسؤولياته اتجاه لبنان (وثانياً) حين اشترط تقديم المساعدات بإنجاز الإصلاحات التي يريدها (وثالثاً) حين تحدث عن ضرورة الإسراع في تشكيل حكومة وحدة وطنية وعن إرسال خبراء فرنسيين للتحقيق في الانفجار، وما ينطوي ذلك من تشكيك في قدرة المحققين اللبنانيين، ناهيك أن إرسال هؤلاء الخبراء، قد يفتح على قضية التحقيق المختلط، ما يشكل استجابة غير مباشرة لمطلب القوى الانعزالية.

واللافت للنظر أن الأطراف السياسية كافة في لبنان – باستثناء حزب الله- راحت تشيد بالموقف الفرنسي وتعليماته السياسية، وبدوره في إنقاذ لبنان من الكارثة التي حلت به، رغم أن مؤتمر باريس للدول المانحة الذي دعا إليه ماكرون، تصدق بالفتات على لبنان بمبلغ لم يتجاوز ربع مليون يورو فقط.

مستقبل لبنان في ضوء التمترس الطائفي والتدخلات الدولية

حكومة حسان دياب، التي كانت تواجه منذ قيامها في ديسمبر الماضي، اتهامات وحملات إعلامية مفبركة من قبل فريق 14 آذار، بأنها مقصرة وعاجزة عن معالجة الأسباب التي أدت إلى قيام الانتفاضة اللبنانية في 17 تشرين أول (نوفمبر) 2019، حيث تجاهل هذا الفريق، أن الانتفاضة اللبنانية استهدفت فيما استهدفته، هذا الفريق وفساده وسياساته وتبعيته ودوره في ضرب الاستقرار الداخلي في لبنان.

وتجاهل هذا الفريق أن هذه الحكومة، تشكلت في ظروف وباء الكورونا – الذي واجهته بكفاءة تحسب لها، وشغلها نسبياً عن التفرغ لمعالجة القضايا الأخرى، كما أنه تجاهل حقيقة أن هذه الحكومة دخلت في مفاوضات صعبة مع

العودة إلى الفهرس

صندوق النقد الدولي، في محاولة منها للحصول على القروض اللازمة لمواجهة الأزمة الاقتصادية، دون الرضوخ لاشتراطات الصندوق- الخاضع في سياساته للنفوذ الأمريكي-التي تمس سيادة لبنان - تلك الأزمة التي تسبب فيها بشكل رئيسي الفريق نفسه، وأداته مصف لبنان المركزي ورئيسه رياض سلامة بتنسيق كامل مع الإدارة الأمريكية-.

وجاءت استقالة حكومة دياب، بعد إعلان الرئيس دياب بأنه مستعد للبقاء في الحكومة لمدة شهرين، ودعوته لإجراء انتخابات نيابية، على أمل أن يفرز صندوق الانتخاب طبقة سياسية جديدة.

وهذا الإعلان من قبل د. دياب تم بدون التشاور مع أعضاء حكومته، أو مع رئيس الجمهورية ميشال عون، أو مع رئيس مجلس النواب نبيه، أو حتى مع الحلفاء المفترضين، أثار حفيظة رئيس مجلس النواب «نبيه بري» الذي رد على دعوة دياب إجراء انتخابات نيابية، بدعوته لمثول حكومة دياب للمساءلة أمام مجلس النواب، ما دفع الدكتور دياب لتقديم استقالته قبل أن تتم إقالته.

وفي التقدير الموضوعي أن هذا هو السبب الرئيسي للاستقالة، دون إغفال دعوة ماكرون لتشكيل حكومة وحدة وطنية، مع ضرورة الإشارة هنا، إلى أن د. حسان دياب وقع في دائرة الارتباك، إثر استقالة ثلاثة وزراء من حكومته تحت ضغط فريق (14) آذار الذي عمل على تسيير المسيرات التخريبية والفتنوية ضد حزب الله والعهد والحكومة. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: ماذا بعد استقالة حكومة د. دياب وتحولها إلى حكومة تصريف أعمال؟

هنالك عدة سيناريوهات واحتمالات يمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

-السيناريو الأول: أن يستثمر فريق (14) آذار استقالة الحكومة، ويعتبرها إنجازاً له ويدفع باتجاه تأزيم الشارع عبر مظاهرات فتنوية وإعمال شغب، وغيرها، تحت عنوان «لجنة التحقيق الدولية»، بهدف إسقاط الرئيس ميشال عون، ومن ثم خلق حالة فراغ دستوري تستغلها القوى الغربية وعلى رأسها الإدارة الأمريكية وفرنسا، باتجاه فرض الوصاية على لبنان، مستثمرة قعقعة السلاح، ممثلة بتواجد العديد من البوارج الحربية والفرنسية والأمريكية قبالة الساحل اللبناني التي هرعت إلى بحر بيروت، بذريعة تقديم المساعدات الطبية والمواد الإغاثية.

وهذا السيناريو في التقدير الموضوعي غير قابل للتنفيذ لسببين هما (أولاً) أن القوى الغربية تدرك معادلة موازين القوى في لبنان، بأنها لصالح حزب الله وحلفائه اللبنانيين، وأن حزب الله يستند لحاضنة شعبية عابرة للطوائف، وبالتالي لن تغامر بالدخول في معركة مع الحزب وحلفائه. (وثانياً) لأن الولايات المتحدة وفرنسا ليسا اللاعبان الوحيدان في لبنان، فهنالك محور المقاومة الذي لن يسمح بالانفراد بحزب الله في إطار مخطط الوصاية.

-السيناريو الثاني: ويتمثل في الدعوة إلى تشكيل حكومة حيادية بعيداً عن التوازنات في البرلمان اللبناني، التي هي لصالح حزب الله وحلفائه، وهذا السيناريو قبره حزب الله في مهده بقوله: "أن الحديث عن حكومة حيادية في لبنان مضيعة للوقت، لأن الحكومة الحيادية هي خداع لعبور وتجاوز التمثيل الحقيقي الذي أفرزه أي شعب من خلال الانتخابات النيابية، ومن ثم فأن الحكومة القادمة يجب أن تكون قوية ومحمية سياسياً».

السيناريو الثالث: ويكمن في تشكيل حكومة محاصصة طائفية، تحت عنوان «الوحدة الوطنية» في مواجهة الكارثة، استجابة لمطلب ماكرون، لا تحتكم لقاعدة الأقلية والأغلبية في مجلس النواب، ومعلوم أن تحالف حزب الله مع التيار الوطني الحر مع حركة أمل وبقية الفصائل الوطنية يشكل أكثرية المجلس النيابي.

وحسم هذه المسألة قضية صراعية بين قطبي المجلس، ولا يتوقع أن يفرط تحالف بأجندات خارجية الأساسي في التشكيلة الحكومية، في حين سيستمر فريق (14) آذار في اللعب بورقة «تشكيل لجنة تحقيق دولية» على أمل تحسين شروط مشاركته في الحكومة، رغم إدراكه أن هذه الورقة لا قيمة لها، في ضوء العوامل سابقة الذكر التي أشرت إليها، وفي ضوء أن الولايات المتحدة وفرنسا تخلتا عن المطالبة بتشكيل لجنة تحقيق دولية، لكن لحلحلة مسألة تشكيل الحكومة، قد يقدم تحالف حزب الله على تنازلات شكلية، لا تؤثر على دوره المركزي في الحكومة ووزارتها السيادية ، لكن تبقى المشكلة تكمن في شخص رئيس الحكومة ، فالحزب يضع فيتو على مقترح ترشيح «مناف سلام» لموقع رئيس الحكومة بحكم ارتباطه الكبير بالأجندة الأمريكية. وقد يوافق تحالف «حزب الله وحركة أمل والتيار الوطني الحر» على عودة «سعد الحريري» لرئاسة الحكومة، بشرط أن يتخلى عن شرطه السابق، بأن يكون طليق اليد في تشكيل الحكومة.

وأخيراً، لا بد من الإشارة لثلاث مسائل تضمنهما خطاب نصر الله، وهي بمثابة رسائل لكل من يهمه الأمر:

أن الحزب جاهز لمواجهة أي توتير قادم من قبل أطراف (14) آذار، مدعوماً من أجندات خارجية، وبهذا الصدد قال نصر الله: «حافظوا على غضبكم الذي قد نحتاج إليه يوماً ما، لإنهاء محاولات جر لبنان إلى حرب أهلية».

أن الحزب سيتصدى لمحاولات أطراف فريق (14) آذار، استغلال قرار المحكمة الدولية الخاصة باغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق الحريري، المزمع الإعلان عنه قريباً.

والرسالة الأخطر وجهها نصر الله للعدو الصهيوني بقوله «إذا ثبت أن (لإسرائيل) يد في حدث المرفأ، فإن حزب الله لا يمكن أن يسكت على جريمة بهذا الحجم، وسيكون الرد بحجم الجريمة التي ارتكبها».

انفجار مرفأ بيروت:
متى يخرج طائر الفينيق من تحت الرماد؟

رضيي الموسوي– كاتب صحفي / البحرين

في العام 1981، وبينما كنت نازلًا من «السيرفيس» بالقرب من قاعة جمال عبد الناصر بمنطقة الجامعة العربية، وإذ بانفجار يقذفني على الحائط الخارجي للقاعة التي شهدت الكثير من فعاليات الفصائل الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية. كان الانفجار كبيرًا لدرجة أنه أثار استنفارًا كبيرًا وإرباكًا شديدًا في ذلك المثلث الذي يعج بالكثير من مكاتب فصائل منظمة التحرير الفلسطينية ويتردد عليه العديد من القادة الفلسطينيين واللبنانيين، وكان الشارع المتفرع من شارع الجامعة الرئيسي يغص بالشهداء والجرحى والخراب الرهيب. بعد قليل تبين أن الانفجار ناجم عن عبوة من (تي. إن. تي) يبلغ وزنها أكثر من مائة كيلو جرام، وضعت في سيارة رُكنت عند البناية التي فيها مشغل للخياطة تابع لمنظمة العمل الشيوعي اللبناني، تعملَ فيه عشرات النساء اللاتي قضى أغلبهن، حيث يقع المشغل في القبو تحت الأرض.

بعد أيام زرت بمعية المناضل الراحل عبد الرحمن النعيمي مركز التخطيط الفلسطيني الذي يقع في نفس المنطقة لنطمئن على الأخوة هناك، كان رئيس المركز الأستاذ منير شفيق هو من استقبلنا هناك، وجرى الحديث عن الانفجار ومن يقف وراءه، فقال شفيق ما معناه: علينا البحث عن المستفيد من هذا الدمار الذي خلفه الانفجار.. ليس هناك مستفيدًا سوى الكيان الصهيوني وعلينا توجيه أصابع الاتهام له. في تلك الفترة الحرجة من تاريخ لبنان والثورة الفلسطينية، كانت السيارات المفخخة تتفجر في كثير من الأمكنة في بيروت الغربية، في وقت لا تزال الحرب الأهلية قائمة، ويدفع الناس أثمانًا باهظة لِذاك العبث والإجرام الذي ساد، وكأنه كُتب على هذه المدينة الجميلة الصامدة أن تعيش القلق المتصاعد بترجمة الصراعات الإقليمية على أرضها على شكل دماء تسيل في الشوارع!

واليوم.. هل يقف لبنان أمام مرحلة إعادة أجواء الحرب الأهلية التي عصفت به طوال خمسة عشر عامًا؟

تزامن انفجار مرفأ بيروت في الرابع من آب (أغسطس) الجاري الذي يعتبر رابع أكبر انفجار في العالم، مع أكثر من حدث على المستوى اللبناني والعربي، أهمها ذكرى انتصار المقاومة اللبنانية في عدوان تموز 2006، وقبيل أيام من إعلان المحكمة الدولية حكمها في قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري الذي قضى بتفجير رهيب في 14 شباط (فبراير) 2005 وراح ضحيته أكثر من عشرين شخصًا وعشرات الجرحى، وما تركه هذا الموعد من استنفار في صفوف الإطراف السياسية اللبنانية. كما تزامن الانفجار مع الإعلان الرسمي عن تطبيع العلاقات بين الكيان الصهيوني والإمارات العربية المتحدة، فضلًا عن تصاعد الحديث عن دخول دول خليجية وعربية أخرى في نادي التطبيع، وكذلك مع تصاعد الخلاف حول ترسيم الحدود البحرية بين الكيان الصهيوني ولبنان، حيث يَعد البحر بثروات هائلة من الغاز والنفط ترِيد الدولة العبرية السيطرة والسطو عليها.

لقد تمكن العقل من الانتصار جزئيًا، في مسألة حكم المحكمة الدولية في اغتيال الحريري، فقد أطلقت تصريحات «تبريدية» مسؤولة من الرئيس سعد الحريري يطلب من أنصار تيار المستقبل عدم القيام بأي ردات فعل بعد صدور الحكم، كما فعل حزب الله ذات الشيء لتفادي أي اصطدام بين جمهور الطرفين، في وقت لا تزال فيه بيروت تضمد جراحاتها الغائرة جراء انفجار المرفأ الذي يشكل رئة هذه العاصمة التي احتضنت كل أحرار العرب والعالم طوال العقود الماضية. لقد تعرض الاقتصاد اللبناني إلى ضربة قاصمة في هذا الوقت الذي ينهار فيه سعر صرف الليرة ويتضخم الدين العام ليصل إلى أكثر من 90 مليار دولار، حسب جمعية المصارف اللبنانية،

العودة إلى الفهرس

وتزيد فيه البطالة، وفق مجلة فورين بوليسي عن 32 بالمائة منتصف العام الجاري مقابل 25 بالمائة في تشرين الماضي، وكأن أمام اللبنانيين حائطا مسدودًا يدفعهم دفعًا إلى الهجرة أكثر من أي وقت مضى.

يقدر الخبراء حجم الخسائر الناجمة عن انفجار المرفأ ما بين 10 مليارات إلى 15 مليار دولار كخسائر مباشرة هي كلفة البنى التحتية التي تضررت، فضلا عن الخسائر البشرية التي بلغت حتى الآن نحو 200 شهيدًا وأكثر من 6000 جريح و300 ألف مشردًا من بيوتهم.

يعتبر مرفأ بيروت الشريان الحيوي الذي يمدها بالغذاء والبضائع والسلع، ويعيد تصدير الكثير منها إلى موانئ المنطقة والعالم، ويتعامل مع أكثر من 300 ميناء، وترسو فيه سنويًا أكثر من 3100 باخرة متعددة الأحجام، وتشكل عائداته الجمركية نحو 80 بالمائة من إجمالي العائدات في مرافئ لبنان ومطاره والمراكز الحدودية البرية، كما يؤمن نحو 85 بالمائة من حاجة لبنان من القمح، ما يثير قلقًا جديًا إزاء توفير القمح وتعويض الذي عطب بفعل الانفجار وتدمير الصوامع، خصوصًا وأن المرفأ البديل المتمثل في مرفأ طرابلس لا يمكنه القيام، إلا بنسبة قليلة من مهمات مرفأ بيروت، ولا يحتوي على صوامع التخزين.

ومرفأ بيروت يعتبر واحدًا من المرافئ الضاربة في القدم، وقد تم تشييده منذ العهد الفينيقي، إلى جانب مرافئ صيدا وصور وطرابلس.

وتشير بعض الدراسات إلى أنه في العصر الإسلامي استخدم معاوية بن أبي سفيان مرفأ بيروت في بناء السفن وقام بتحصينه، كما حرصت الحملات الأجنبية على التمسك بهذا المرفأ الذي يشكل نقطة ارتكاز للسيطرة على مدينة بيروت والمناطق الأخرى، حيث كانت العمليات العسكرية بحرية في أغلبها. كما تشير بعض المصادر إلى أنه «عندما سيطرت الدولة العثمانية على بيروت وبلاد الشام، شعرت بأهمية مرفأ بيروت، كما شعرت الدول الأجنبيّة بذلك، سواء على الصعيد الاقتصادي أم على الصعيد الاستراتيجي، ولهذا بدأت أهمية بيروت كمدينة ناشئة تظهر بوضوح. وفي القرن الثامن عشر الميلادي بدأت بيروت تحتل مكانة اقتصادية بارزة، وأصبحت أكثر مدن الساحل الشامي تجارة وسكانًا، وذلك بفضل مينائها وعوامل اقتصادية أخرى». وقد حرص العثمانيون على تطوير المرفأ وتأسست شركات لهذا الغرض عام 1894، ما أثار حفيظة الفرنسيين والإنجليز، واعتمدت الدولة العثمانية عليه كمرتكز لنشاطاتها ولرسو بواخرها العسكرية.

وفي العصر الحديث تم تطوير المرفأ ببناء صوامع القمح التي مولتها دولة الكويت عام 1968 بموجب اتفاقية قرض بين لبنان والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

هذا التاريخ العريق لمرفأ بيروت وما شكله من أهمية إلى لبنان والدول المجاورة، بدأ يتضرر بفعل المحاصصات الطائفية التي سادت في العقود الأربعة الأخيرة، بشكل أثر على الواقع اللبناني بمجمله ومنه حالة مرفأ بيروت. ففي مطلع نيسان (ابريل) 2011، نشرت صحيفة الاخبار اللبنانية تقريرًا عن ترقيات للعاملين في مرفأ بيروت تبين أنها انطلقت من الوازع الطائفي المذهبي، وليس من الحرص على تطوير المرفأ، وقد شملت الترقيات العاملين الذين ينتمون لأحزاب كانت تسيطر على الحكومة مثل تيار المستقبل والقوات اللبنانية والحزب الاشتراكي، وذلك بغض النظر عن أداء الذين تمت ترقيتهم، ما يؤكد على شبهات الفساد المتفشية في مفاصل الدولة اللبنانية، وفق ما أوردته الصحيفة المذكورة التي لفتت إلى أن حساسية الوضع الذي ربما قاد إلى نتائج تتصل بما حصل في المرفأ يوم الرابع من آب الجاري؛ فشحنة نترات الامونيوم التي يجرى التركيز على أنها سبب الدمار الكبير، تحمل في طياتها قصة غامضة في كيفية وصول الشحنة المتجهة أصلا إلى موزمبيق لترسو في ميناء بيروت وتبقى وتصادر السفينة «روسوس» المسجلة باسم تاجر روسي، ثم تغرق وتبقى الشحنة في العنبر رقم 12 بالمرفأ منذ العام 2014، حتى انفجارها الرهيب.

لقد قامت وكالة رويتر بإنجاز تحقيق استقصائي تتبعت فيه تفاصيل هذه الشحنة، وتبين أن ملكية السفينة ومورد الشحنة تنقلت بين شركات تؤسس وسرعان ما تنتهي لتتابع الأمر شركات أخرى، بمعنى كأن هناك سعي حثيث لتضييع المالك الحقيقي للشحنة ولمالك السفينة أيضًا، وهذا ما أثار الكثير من التساؤلات عن إمكانية أن يكون الانفجار قد حصل بسبب حادث عرضي، وربما يفسر هذا الوضع إعلان أربع دول هي أمريكا، روسيا، تركيا، وفرنسا، عن عزمها على إرسال فرق للمشاركة في التحقيق إلى جانب الدولة اللبنانية، وهذا يثير تساؤلات أكثر.

لا شك أن لبنان أمام استحقاقات كبرى يقف على رأسها إعادة بناء المرفأ بسرعة، وتشكيل حكومة خلفًا لحكومة حسان دياب التي استقالت على خلفية الانفجار، وترسيم الحدود البحرية مع الكيان، حيث تتعرض بيروت لضغوطات أمريكية كبيرة، حملها مؤخرًا مساعد وزير الخارجية الأمريكي ديفيد هيل. وفوق كل ذلك فإن البلاد على فوهة بركان انفجار اجتماعي بسبب انزياح فئات كثيرة إلى مستوى خط الفقر وما تحته؛ بسبب انهيار الليرة وتدهور الاقتصاد الوطني، فقد ازداد عدد الذين يعيشون في خط الفقر إلى 55 بالمائة من اللبنانيين العام الجاري مقابل 28 بالمائة في العام 2019، وزادت نسبة الفقر المدقع الى 23 بالمائة مقارنة بـ8 بالمائة العام الماضي، وتقلصت نسبة الميسورين إلى 5 بالمائة من 15 بالمائة لنفس الفترة، وهذه الاستحقاقات لن تجد لها طريقًا للحل والإنجاز، إلا بتوافق وطني واسع يؤكد أولوية الخروج من عنق الزجاجة التي يقبع اللبنانيون فيه منذ سنوات طويلة، فهم لا تنقصهم العزيمة المعروفين بها، فقد بدؤوا في إعادة العمل في مرفأ بيروت بعد أقل من أسبوعين على انفجاره واستقبلوا أكثر من 20 باخرة مؤكدين على أن هذا الوطن كطائر الفينيق؛ يولد مجددًا من تحت الرماد.

التطبيع الإماراتي:
"حلف بغداد" جديد (1)

مراقب خليجي

"لم تمضِ سويعات قليلة على الإعلان الثلاثي (في 13 أغسطس 2020) بشأن بدء علاقات دبلوماسية بين إسرائيل والإمارات حتى كانت الشركات الإسرائيلية ترسل للصحفيين في بريدهم الالكتروني أخبارًا حول نشاطاتها القائمة في السوق الإماراتية»، هكذا علق مراسل صحيفة هآرتس أنشل بفيفر. وبعدها بـ 48 ساعة أعلنت مجموعة تيرا «الإسرائيلية» توقيعها اتفاق مع صندوق إيبكس الاستثماري الإماراتي لتطوير علاج ومصل لكوفيد-19. قبلها بشهرين أعلن أن شركتين إماراتيتين ستعملان مع شركتين "إسرائيليتين" لمكافحة فيروس كرونا. وفي الشهر الماضي أعلنت شركتان "إسرائيليتان" عاملتان في المجال العسكري شراكة مع قروب 42 الإماراتية العاملة في مجال الذكاء الاصطناعي.

قد لا يكون التطبيع الإماراتي جديدًا من ناحية المضمون، ولكنه حدث غاية في الخطورة من المنظور الفلسطيني والعربي والإقليمي، لأنه يفتح الأبواب على انفتاح ثقافي مع الكيان الغاصب وعلاقات واسعة أمنية وعسكرية واستخباراتية واقتصادية وتجارية وفي مجال الاتصالات والتكنولوجيا والسياحة، ويسمح بتغلغل صهيوني في كل المنظومة العربية المهترئة التي يسهل غزوها، ومنافع اقتصادية جمة يجنيها العدو، وتعزز الأطراف الصهيونية الأكثر تشددًا التي تقول أن الكيان يملك من القوة والدعم الأمريكي ما يكفي لفرض وصفته «السلام مقابل السلام»، دون أن يتخلى عن شبر من الأرض العربية، على دول عربية ضعيفة منقسمة تخوض حروبًا مع بعضها بالأصالة أو بالوكالة، تقيم أغلبها علاقات سرية مع الكيان، ولا تقيم وزنا للرأي العام العربي الرافض للتطبيع.

يقول مراسل هآرتس أنشل بفيفر أنه ما أن فتحت شبكة الاتصالات بين البلدين حتى قام وزراء من الطرفين بالاتصال بنظرائهم والإعلان عن ذلك فورًا للصحافة، ويضيف «الأمر هذه المرة مختلف عن اتفاقيات السلام مع مصر والأردن، حيث لم تنجح العلاقات الدبلوماسية في صنع علاقات دافئة، وظلت العلاقات محصورة أساسًا في الجانب الأمني وبشكل سري».

خطورة التطبيع الاماراتي ناشئة أيضًا من كونه أول علاقات طبيعية كاملة بين الكيان ودولة عربية لا تملك حدودًا مع فلسطين ولم تدخل حربًا مباشرة معه، إضافة إلى أن الإمارات أصبحت لاعبًا إقليميًا وعربيًا هامًا بما تملكه من إمكانات مالية هائلة ومركز تجاري إقليمي وعلاقات عربية واسعة وطموحات إقليمية. الآن أصبح بإمكان دولة العدو أن تقول أنها حققت هدفها في مزاوجة الرأسمال الخليجي بالعقل والتكنولوجيا الصهيونية، مع أن عقول وتكنولوجيا العالم كلها متوفرة لمن يملك الإرادة ويعرف كيف يوظف رأس المال لمصالحه.

الخطوة الإماراتية في حقيقة الأمر هي أول اشهار رسمي من دولة عربية، منذ أنور السادات، لعملية فصل الصراع العربي الصهيوني عن الصراع الفلسطيني الصهيوني؛ والأخطر أن الإمارات لم تخطُ هذه الخطوة منفردة، بل رتبتها مع شركاء آخرين يرجح أن يقدم بعضهم على إعلان علاقات مع دولة العدو خلال الأسابيع والأشهر القادمة.

التطبيع العربي في السر وفي العلن:

تغريدات وتصريحات وزير خارجية البحرين السابق خليفة بن أحمد الخليفة كاشفة لمدى عمق العلاقات بين بعض الدول العربية والكيان الصهيوني. فقد رثى الوزير في سبتمبر 2016 شمعون بيريز في تغريدة على تويتر قائلا: «ارقد بسلام أيها الرئيس شمعون بيريز، رجل حرب ورجل سلام، لا يزال بعيد المنال في الشرق الأوسط». وفي مايو 2018 غرّد وزير الخارجية مدافعًا عن الكيان إثر عدوانه على سوريا قائلا: "طالما أن إيران أخلّت بالوضع القائم في المنطقة واستباحت الدول بقواتها وصواريخها، فإنه يحق لأي دولة في المنطقة ومنها إسرائيل أن تدافع عن نفسها بتدمير مصادر الخطر». وفي يونيو 2019 صرح وزير الخارجية لصحيفة «تايم أوف إسرائيل» التي حضر مندوبين لها ورشة المنامة: «إن إسرائيل وُجدت لتبقى ولها الحق في أن تعيش داخل حدود آمنة».

هذا على صعيد التصريحات، أما على صعيد الأفعال، فإن أغلب الحكومات الخليجية مضت في عملية تطبيع متسارعة مستغلة التوقيع على اتفاقية أوسلو عام 1993. وفي البحرين، شارك وفد دبلوماسي صهيوني برئاسة وزير البيئة آنذاك في مؤتمر حول قضايا البيئة، وفي يناير 2000 التقى مسؤول بحريني رفيع في دافوس رئيس الكيان حينها شمعون بيريز، ومرة أخرى جرى لقاء سري بين مسؤولين بحرينيين وصهاينة في نيويورك نهاية 2008،

العودة إلى الفهرس

وفي ديسمبر 2016 قام وفد صهيوني أمريكي بزيارة البحرين غنى ورقص في مركزها التجاري بالمنامة، وبعدها بعام حضر وفد من الاتحاد الصهيوني لكرة القدم اجتماع اجتماع الفيفا الذي استضافته البحرين، وفي ديسمبر2017 قام وفد جمعية ترعاها الحكومة بزيارة لمدينة القدس بحجة زيارة الأماكن المقدسة. وقد شارك دراجون من الفريق الذي تملكه البحرين في سباق دولي للدراجات أقيم في الكيان الصهيوني في مايو 2018، كما استضافت البحرين في ابريل 2019 النسخة الحادية عشر لمؤتمر ريادة الأعمال العالمي، حيث شارك الكيان الصهيوني بوفد من 30 فردًا. وفي يونيو 2019 استضافت البحرين ورشة العمل التي اعتبرت الشق الاقتصادي لصفقة القرن المشبوهة بحضور وفد من الكيان.

ولم تكن دول خليجية أخرى بمنأى من هذا التسارع في العلاقات الصهيونية العربية الذي اتخذ أشكالًا متعددة؛ رياضية وسياحية واقتصادية وتجارية ودينية وسياسية وفي مجال الطاقة والأمن، خاصة دولة الامارات العربية. أما عمان فقد استقبل سلطانها الراحل رئيس وزراء الكيان وزوجته في أكتوبر 2018، وكانت أول زيارة رسمية يقوم بها رئيس وزراء للعدو إلى دولة عربية خليجية. لذلك ليس مستغربًا أن تقدم كل من البحرين وعمان، الدولتان الخليجيتان اللتان رحبتا علنا بالتطبيع الإماراتي، على الانضمام لجوقة المطبعين في العلن. وقد صرح الحاخام اليهودي الأمريكي مارك شناير، الذي يعمل مستشارًا لدى الحكومة البحرينية، في محادثة خاصة له مع هيئة البث «الإسرائيلية» قائلًا: «أعلم أنه بحلول نهاية العام، سيبدو أن دولة أو دولتين من الخليج ستقيم علاقات مع إسرائيل، وأعتقد أن البحرين ستكون هي التالية».

في أسباب الاتفاق:

هذا الاتفاق ليس مجرد اعتراف بشرعية الاحتلال، ولكنه بنفس القدر، إن لم يكن أكثر، مقدمة لتحالف إقليمي برعاية أمريكية قد يشهد انضمام دول عربية أخرى، «حلف بغداد» جديد لإجهاض التغيير الديمقراطي وحركات المقاومة العربية والإسلامية في المنطقة ومواجهة ايران. يقول نتنياهو: "في لقاءاتي (السرية) مع الزعماء المسلمين والعرب، أقول لهم أن من مصلحتهم إقامة سلام مع إسرائيل لأننا دولة قوية.. ولا أتردد في مواجهة إيران».

بعض المخاوف على الأمن الخليجي مشروعة، لكن يمكن حلها في إطار إقليمي لو تم الاعتماد على النفس وتوافرت النيات الحسنة وفك التبعية للغرب. في المقابل هناك هوس في بعض دول الخليج بالإخوان المسلمين وقطر وتركيا وإيران وجماعات المقاومة في فلسطين ولبنان، إضافة إلى طموحات في توسيع النفوذ الإقليمي باستخدام المال والمرتزقة بالتحالف مع حكومات تشاركها الأهداف والأعداء.

مكاسب ترامب من الاتفاق لحظية وقد لا تكون طويلة الأثر. بالنسبة لسيد البيت الأبيض، الموضوع يتعلق أساسا بالسياسة الداخلية، خصوصًا حظوظ الرئيس في إعادة انتخابه في الثالث من نوفمبر 2020. من جانب يحاول ترامب بث الحماس في قاعدته الانتخابية من المسيحيين الانجيليين الذين يؤيدون إنشاء دولة يهودية على الأراضي المقدسة في فلسطين، وقد صرح ترامب في تجمع انتخابي في 17 أغسطس الجاري أنه نقل السفارة إلى القدس إرضاء لهم. ومن ناحية أخرى يحاول ترامب أن يقنع الناخب الأمريكي أنه رئيس عظيم ينجح في عقد صفقات مربحة تبدو مستحيلة، لكن هذه الفائدة قد يتلاشى مفعولها سريعًا في خضم حملة انتخابية محمومة تسيطر عليها القضايا الداخلية.

بالنسبة للإمارات، يجمع المراقبون أن ادعاء دولة الإمارات ايقافها قرار ضم أراضي بالضفة الغربية مقابل اعترافها بالكيان، ليس إلا ورقة توت تغطي حقيقة أن هذه العلاقات كانت تتطور لتصل إلى نهايتها المحتومة، وعلى العموم فقد كذب نتنياهو الإدعاء الإماراتي بعد ساعات من الاتفاق الثلاثي.

إقامة علاقات طبيعية مع الكيان تسمح بإعادة بناء التحالفات الإقليمية بإدخال الكيان شريكا شبه رسمي في المحور الاماراتي السعودي المصري البحريني؛ الشريك الصهيوني بالإضافة إلى قدراته العسكرية والأمنية والاستخباراتية، صاحب نفوذ في دوائر صنع القرار في واشنطن، ويمكن أن يخفف من أثر التغييرات المتوقعة في السياسة الخارجية الأمريكية في حالة عودة الديمقراطيين لكرسي الرئاسة.

في المقابل، فإن حكومة الإمارات وجدت أن إقامة علاقات طبيعية مع الكيان تساعدها في الحصول على أسلحة متطورة لا تمنحها الولايات المتحدة؛ إلا لدول على علاقات طيبة مع الكيان، مثل صفقة طائرات أف16، حسب رأي المفاوض الأمريكي السابق دنيس روس، وتفيد في تقليل الضرر الذي ألحقته حربي اليمن وليبيا بسمعتها الدولية نتيجة للكلف الإنسانية الكبيرة لهاتين الحربين.

أما الكاسب الأكبر فهو الدولة اليهودية، هناك فوائد اقتصادية كبيرة لشركات الكيان خاصة العسكرية والأمنية والتكنولوجية، وتتوقع وزارة الاقتصاد ارتفاع صادرات دولة الكيان إلى الإمارات إلى ما بين 300 و500 مليون دولار سنويًا.

على مدى أكثر من عام سعى رئيس وزراء الكيان إلى تحقيق حلم اليمين الصهيوني بضم أراض واسعة من الضفة الغربية وقتل فكرة الدولة الفلسطينية إلى الأبد مستغلًا رئاسة ترامب التي مثلت فرصة تاريخية يصعب تعويضها، لذلك فقد كان يستعجل تنفيذ إجراءات الضم قبل الانتخابات الأمريكية المقبلة مخافة انتخاب إدارة أمريكية أقل تأييدًا لإجراءات ضم أحادية تقوض حل الدولتين الذي يتبناه برنامج الحزب الديمقراطي.

وقبيل الاتفاق الثلاثي على التطبيع مع الإمارات كان نتنياهو، قد أجل إعلان قرار ضم أراضي الضفة الغربية؛ بسبب عدم موافقة إدارة ترامب على التوقيت وخلافات مع شريكه في الائتلاف الحاكم. لقد قدمت هذه الخطوة التطبيعية خدمة كبرى لنتنياهو المحاصر في الداخل بقضايا في المحاكم بتهم الفساد وفشل في التصدي لفيروس كرونا والبطالة التي بلغت 800 ألفا وتظاهرات تطالب برحيله، والآن أصبح يتباهى قائلًا: «هذه هي المقاربة التي عملت عليها منذ سنوات، إقامة سلام دون التنازل عن أراض أو قبول تقسيم القدس.. في الشرق الأوسط، البقاء للقوي».

لقد انتصرت الإمارات لمبدأ نتنياهو «السلام مقابل السلام» الذي شرع للسطو المسلح والتهويد والاستيطان المستمر، وتخلت عن المبدأ الذي اعتمدته المبادرة العربية للسلام «السلام مقابل الأرض»، هذه المعادلة الجديدة التي فرضها نتنياهو تهدف لعزل الفلسطينيين عن بحرهم العربي ليسهل كسر إرادتهم والإجهاز على قضيتهم.

بالون كوشنير الإماراتي

حاتم استانبولي– كاتب سياسي فلسطيني

إعلان الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي لم يكن مفاجئًا، بل سبقه تعاونٌ اقتصاديٌ وأمنيٌ وسياسيٌ وزيارات متبادلة قام بها سياسيون وأمنيون ورياضيون. في عام 2009 أطلق كل من سفيرا الإمارات وإسرائيل في واشنطن، في اجتماع مشترك مع مستشار الشرق الأوسط لإدارة أوباما نداء مشتركاً للرئيس أوباما بعد تنصيبه .لتبني موقفًا أكثر حزمًا تجاه إيران

في تاريخ 6ايناير 2010 حضر وزير الهياكل الأساسية الوطنية في إسرائيل أوزي لانداو مؤتمر الطاقة المتجددة في أبو ظبي، وكان أول وزير إسرائيلي يزور الإمارات وبعد يومين من وصوله في ايناير 2010 تمت عملية اغتيال القائد القسامي المبحوح في دبي وتوصلت الأجهزة الامنية أن عملية الاغتيال قامت بها مجموعة من الموساد الإسرائيلي، ورغم ذلك لم تقم دولة الإمارات بأية اجراءات قانونية ضد دولة إسرائيل، بل بالعكس تطورت العلاقات الثنائية واستمر تبادل الوفود الأمنية، وكان أبرزها في سبتمبر 2012 لقاء نتنياهو مع وزير خارجية الإمارات عبدالله بن زايد في نيويورك، وفي 2015 جرت اتصالات بين سفيري الإمارات وإسرائيل في الولايات المتحدة بشأن التنسيق للضغط من أجل وقف توقيع خطة العمل الشاملة المشتركة.

في يناير 2016 زار وزير الطاقة الإسرائيلي الإمارات المتحدة في موقع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة. في مارس 2018 اجتمع نتنياهو مع سفيري الإمارات والبحرين في عشاء بمدينة واشنطن لمناقشة الخطر الإيراني. في 2019 تلقت إسرائيل دعوة إماراتية للمشاركة في معرض دبي للابتكار اكسبو 2020؛ ناهيك عن تبادل البعثات الرياضية بين كل من أبو ظبي وتل أبيب.

في 13 آب 2020 أعلن عن الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي الذي أطلقت عليه إسرائيل اتفاقية إبراهيم لإعطائه طابعًا عائليًا بين أبناء إبراهيم أراده كوشنير بالونا سياسيًا لضرورة انتخابية ترامبية لمواجهة الاندفاعة الديمقراطية، بعد إعلان تعيين كامالا هاريس المتزوجة من يهودي صهيوني وابنة لجمايكي وهندية نائبة لبايدن التي تحظى باحترام منظمة أيباك الأمريكية، وفي الوقت ذاته أسقط المبادرة العربية التي سوقت في كافة المؤتمرات العربية على أنها الخيار العربي الذي يؤمن حلا عادلا وحقا للعودة .

توقيت إعلان الاتفاق جاء لتحقيق نقطة في الصراع الانتخابي الجمهوري الديمقراطي في إطار التنافس على الولاء والدفاع عن مصالح إسرائيل، ولهذا نرى أن جو بايدن، لم يتردد في تأييده وتثمينه لهذا الاتفاق.

الاتفاق الذي سمي السلام من أجل السلام بين أبناء ابراهيم (يجب وضعه في إطار قانون الصراع بين الفلسطيني الذي يناضل من أجل تحقيق العدالة الإنسانية والإسرائيلي الذي يريد إلغاء العدالة الإنسانية كمعيار للقضية الفلسطينية، وعلى طرفي الصراع تناقلت مصالح القوى المحلية والإقليمية والدولية، وكان ناظمها الموقف من عدالة القضية الفلسطينية، وبقدر ما كانت تتعزز العلاقات الرأسمالية بين مراكز رأس المال بين الشرق والغرب وتعبيراتها وممارساتها العدوانية داخليًا في قمع الحريات السياسية وخارجيًا عبر عدوانها في فلسطين أو لبنان أو حربها العدوانية على اليمن، بقدر ما كانت تتوضح منظومة التحالفات المحلية والإقليمية، وتكشف للعلن النزعات العدوانية المشتركة بين أمراء الحرب في الخليج وتل أبيب، في حين تسوق إسرائيل نفسها للغرب على أنها واحة ديمقراطية في الشرق الأوسط، فهي لا تتوانى عن التحالف ودعم أعتى الديكتاتوريات العائلية الخليجية في المنطقة الذي يجمعهم معها عامل عدواني مشترك داخلي ضد شعوب المنطقة العربية واستعماري احلالي عدواني مركب ضد الشعب الفلسطيني .هذا السلوك العدواني يسقط قناع الديمقراطية التي تتناقض مع عدوانية الإبادة المنظمة للشعب الفلسطيني وإبادة الشعب اليمني ومع العدالة والحريات الديمقراطية لشعوب المنطقة؛ العدوانية التي

العودة إلى الفهرس

تبرر من خلال استحضار الحق الإلهي الذي يسوق؛ من أجل هروبها من المحاسبة القائمة على أسس القوانين الإنسانية وعدالتها.

الأخطر في الاتفاق هو ما تريد منه إسرائيل وواشنطن، وهو الضغط لإقامة قاعدة عسكرية مشتركة إماراتية إسرائيلية مقابل السواحل الإيرانية، يكون لإسرائيل نفوذ عسكري وأمني، ولا تمانع أمريكا في تزويد الإمارات بطائرات ف 3 وبشأن الاعتراض الإسرائيلي يمكن تجاوزه من خلال مساومة مع تل أبيب، بأن تكون الطائرات إماراتية من حيث الملكية، ولكن طياروها سيكونون مطعمين أمريكيًا وإسرائيليًا، هذا الشرط الذي من الممكن أن تقبل به إسرائيل وداعموها من جمهوريون وديمقراطيون.

الاتفاق سيكون له تداعيات على السلطة الفلسطينية التي أعلنت موقفًا حازمًا ضده والتقت فيه مع جميع القوى والفصائل الفلسطينية، وإذا ما أضفنا له موقفها من صفقة القرن وسقوط خيار الاعتماد على موقف الديمقراطيون الذين لن يتمكنوا من خفض سقف شروط صفقة القرن التي أصبحت مكسبًا إسرائيليًا، فإن دورًا سيوكل للإمارات في الضغط من أجل تطويع الموقف الفلسطيني بإخراج عباس من المشهد والتلاعب بمكونات الداخل الفتحاوي، وفرض بديلًا لعباس يتعاطى مع الشروط الخليجية سعوديًا وإماراتيًا.

بعد دخول ترامب البيت الأبيض وإعلان سياساته الخارجية القائمة على أساس المصالح الأمريكية أولًا، وأولوية المصالح الإسرائيلية في الشرق الأوسط؛ سلم الملف الفلسطيني الإسرائيلي لكوشنير الذي أعد مع فريقه (الصهيوني) ما يعرف بصفقة القرن؛ صفقة القرن التي أعلنت على مرحلتين؛ الشق الاقتصادي الذي تم إعلانه في ورشة البحرين التي قوطعت من الطرف الفلسطيني وحدد فيها الدور الخليجي على أنه دورًا ممولًا للمشاريع المدرجة في الخطة الكوشنيرية.

الخطة جوهرها السياسي رؤية

اسحاق رابين للحل (أقل من دولة وأكثر من حكم ذاتي)، والأمني؛ تسعى لتأمين المحيط الأمني المحلي والإقليمي لدولة إسرائيل عبر مجموعة من الاجراءات من ضم لمستعمرات ومحيطها وإنشاء شبكة من البنى التحتية من طرق وأنفاق تربط الجزر السكانية الفلسطينية ببعضها وتبادل للأراضي وإعطاء سيادة إسرائيلية كاملة على الأرض والسماء والمداخل الحدودية التي طلبت الخطة مشاركة كل من الأردن ومصر والولايات المتحدة في إطار اللجنة الرباعية المسرولة عن المداخل، تشارك فيها عناصر أمنية فلسطينية موثوقة لدى أجهزة الأمن الاردنية والمصرية والإسرائيلية.

في الإطار الإقليمي تطالب الخطة بإنشاء لجنة سداسية لمجابهة المخاطر الإقليمية المتمثلة بإيران وحزب الله؛ تشارك فيها كل من الإمارات المتحدة والسعودية (مركز مكافحة الإرهاب) الذي اعلن في مؤتمر الرياض، بالإضافة إلى الأردن ومصر والولايات المتحدة. هذه الخطة التي تطالب اعتماد معايير الولايات المتحدة وقوانينها في المناطق التي ستوكل إدارتها للفلسطينيين، واعتبار قطاع غزة منطقة إرهابية طالما هي محكومة من قبل حماس والفصائل التي عليها أن تسلم سلاحها وتعلن تخليها عن الإرهاب شرطًا لشمولها في الخطة؛ سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا، وتؤشر الخطة لدور مصري في نزع سلاح قطاع غزة، إذا رفضت الفصائل التخلي الطوعي عن سلاحها، هذا الدور المصري الذي عمل على مدار 52 عامًا لتحويل نهج كامب ديفيد لنهج يعم الدول والمجتمعات العربية وفتح بوابة الاعتراف بإسرائيل وضغط على القيادة الفلسطينية لتوقيع اتفاقية أوسلو وملحقاتها.

الموقف الفلسطيني لا خيار أمامه سوى العودة للخيار الشعبي المقاوم ببعده الفلسطيني الوحدوي وخروجه من الإطار الرسمي العربي والتوجه للإطار الشعبي العربي، لإعادة استنهاضه على ناظم عدالة القضية الفلسطينية التي ما زالت تحظى بتأييد جماهيري عربي واسع.

استنهاض الوضع الشعبي العربي وحماية المقاومة الفلسطينية-اللبنانية ودعم صمود سوريا والتلاقي مع المقاومة العراقية والتقاطع مع الموقف الإيراني في مواجهته للهيمنة الأمريكية والإسرائيلية والاندفاعة الخليجية للتطبيع مع إسرائيل.

استنهاض القوى الوطنية المناهضة للتطبيع والاتفاقات هو المدخل للضغط على الأنظمة التي قامت على شروط تقويض القضية الفلسطينية وإلحاقها وأعادت إنتاج نفسها على أساس شرط مشاركتها في تصفية القضية الفلسطينية.

هذان الشرطان هما مدخل حماية عدالة القضية الفلسطينية، بعد أن سقطت الأقنعة عن نظم الاعتدال العربي ومجلس جامعتهم وسياساتهم الترويضية على مدار 52 عامًا.

نحو تحصين القلعة الثقافية العربية
في مواجهة التهافت على التطبيع مع الكيان الصهيوني

كنعان كنعان

تابعت بشكل دقيق ما جرى كتابته حتى الآن، حول البيان الثلاثي الذي أعلن عنه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بشأن التوافق بين محمد بن زايد ولي عهد رئيس دولة الإمارات ونتنياهو رئيس وزراء الكيان الصهيوني، والرئيس الأمريكي دونالد ترامب، لإقامة اتفاق سلام بين دولة الإمارات والكيان الصهيوني، حيث انصبت التحليلات على مسائل من نوع: ما هي مصلحة الإمارات في عقد هذا الاتفاق/ توقيت الاتفاق/ وخطورة الاتفاق على ما يسمى بالحل العادل للقضية الفلسطينية وعلى الأمن القومي العربي...الخ؟

وبدون الدخول في التفاصيل التي جرى إشباعها بحثاً، على مدى الأيام الماضية أشير إلى نقطة مركزية وردت في نص البيان الثلاثي التي تتحدث عن أعلى درجات التطبيع بين الإمارات والكيان الصهيوني، وليس فقط في سياق الاعتراف والتبادل الدبلوماسي ( )، بمعنى أننا أمام تحالف أمني عسكري اقتصادي بأهداف محددة، يجعل القضية الفلسطينية نهائياً وراء ظهر دول النفط – باستثناء الكويت - وقد يجعل من الإمارات قاعدة متقدمة للكيان الصهيوني في مواجهة إيران. وأعلى درجات التطبيع هذه تتم، بدون اشتراط إلغاء قرار الضم، وفق ما جرى الترويج له من قبل دولة الإمارات كمبرر لتوقيع البيان، حيث أكد رئيس الوزراء الصهيوني عدم وجود هذا الشرط، وزاد على ذلك بأن إسرائيل بصدد بسط سيادتها على عموم الضفة الغربية، وأن ما جرى توقيعه جاء في إطار «سلام مقابل سلام» وليس «الأرض مقابل السلام».

المعاهدات قدمت خدمة كبيرة للمشروع الصهيوني

ما أود الإشارة إليه هنا هو أخطار هذه الاتفاقات والمعاهدات على البعد الثقافي في الصراع في السياق الاستراتيجي مع العدو الصهيوني، في ضوء سعي الكيان الصهيوني والإمبريالية الأمريكية، إلى طمس الرواية التاريخية العربية في فلسطين لصالح تثبيت الرواية الإسرائيلية الزائفة، ما يستدعي التحرك للحيلولة دون اختراق قلعة الثقافة العربية ومشروعها الثقافي النهضوي الذي يحسم الموقف من طبيعة الصراع، بوصفه صراع وجود وليس صراع حدود -كما أكد انطون سعادة- وأن سمة هذا الصراع – وفق حكيم الثورة د. جورج حبش – كانت وستظل تناحرية بامتياز.

والتحرك الوحيد والفاعل الذي تصدى لهذا الخطر في جانبه الثقافي بعد صدور البيان الثلاثي الأمريكي الإسرائيلي الإماراتي، حتى اللحظة الراهنة، تمثل في الهبة الشجاعة الوطنية والقومية، لعشرات الكتاب والأدباء العرب الذين سجلوا موقفاً مباشراً- نرفع له القبعات احتراماً وتقديراً- لا يقبل التأويل في رفضهم للاتفاق وترجموه بمقاطعة الأنشطة الثقافية، وسحب العديد من الروائيين كتبهم الروائية المقدمة منافسة الحصول على جائزة «البوكر» وغيرها.

الأخطار الثقافية

وأخطار هذه الاتفاقات والمعاهدات على الصعيد الثقافي، لا تنطوي

العودة إلى الفهرس

فقط على التسليم بالحق التاريخي المزعوم لليهود في فلسطين، وتصفية القضية الفلسطينية، بل تنزع عن الكيان الصهيوني صفته الاستعمارية الكولونيالية الإجلائية، وتنزع عن نضالات الشعب الفلسطيني والأمة العربية صفة «التحرر الوطني» وتدمغها بالإرهاب، هذا (أولاً). (وثانياً) أن هذه الاتفاقات والمعاهدات باتت تنعكس على المناهج الدراسية والجامعية للقبول بالصهيوني «كآخر» يمكن التعامل معه ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً. ومن يتأمل المناهج الدراسية للدول التي وقعت معاهدات واتفاقات مع العدو الصهيوني، يكتشف مدى الأخطار الثقافية الناجمة عن تلك المعاهدات، وعلى رأسها «نزع العداء من عقل المواطن العربي تجاه الكيان الصهيوني والقبول به «كآخر» من خلال إجراء تعديلات وتغييرات جذرية، في كتب التاريخ والجغرافيا والتربية الاسلامية والتربية الوطنية، حذفت منها فصول متعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، وكل ما يتصل بالعداء للكيان الصهيوني وتم استبدالها بعناوين وفصول مضللة مثل «أبناء ابراهيم وحوار الأديان الخ».. ووصلت الأمور بحكومة البحرين أن تلغي اسم فلسطين من الخارطة وتستبدله (بإسرائيل).

وهنا لا بد من التأكيد على مركزية تحصين القلعة الثقافية العربية في مواجهة الاتفاقات والمعاهدات التي وقعت مع الكيان الصهيوني، ابتداءً من اتفاقيات كامب ديفيد، مروراً باتفاقات أوسلو ووادي عربة، وصولاً إلى الاندلاق التطبيعي الراهن مع العدو الصهيوني، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن هذه المعاهدات والاتفاقات وخاصة «اتفاقيات أوسلو» وجهت ضربة في الصميم للرواية التاريخية العربية في فلسطين.

مصيبة أوسلو

فاتفاقية أوسلو على وجه التحديد وجهت طعنة نجلاء للرواية التاريخية العربية في فلسطين، وقدمت خدمة

جليلة للكيان الصهيوني، من خلال ما يلي:

1- الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، دون حصر المسألة بالاعتراف الدبلوماسي.

2- من خلال الموافقة على نبذ المقاومة تحت مسمى الإرهاب، وتوظيف هذا البند في نصوص محددة في كل الاتفاقات اللاحقة (أوسلو (2) وواي ريفر، واتفاق الخليل، وخارطة الطريق وأنابوليس وغيرها)، تؤكد على التنسيق الأمني مع الاحتلال.

3-أنها فتحت باب التطبيع الرسمي العربي مع الكيان الصهيوني على مصراعيه، وفكت العزلة الدولية عن الكيان الصهيوني، وأصبح لسان حال المطبعين في النظام العربي الرسمي يقول عنوان «لسنا ملكيين أكثر من الملك» «ولسنا كاثوليك أكثر من البابا».

4- أن القيادة الفلسطينية في ضوء اتفاقات أوسلو، لم تجرم التطبيع، بل عملت على تشريعه عبر مقولات من نوع: زيارة السجين لا تعني الاعتراف بالسجان، ناهيك أن قيادة السلطة اندغمت في التطبيع من رأسها حتى أخمص قدميها، من خلال التنسيق الأمني والالتزام الحرفي باتفاق باريس الاقتصادي، ومن خلال تشكيل لجنة للتواصل مع المجتمع الإسرائيلي، ناهيك أن الأمور ووصلت بوزراء وشخصيات نافذة في السلطة للمشاركة في «مؤتمرات هرتزيليا» الصهيونية المعنية بما يسمى «بالأمن القومي الإسرائيلي»... الخ.

مبادرة السلام العربية أسست لمقولة «السلام مقابل السلام»

ما يجب الإشارة إليه هنا أيضاً، أن (مبادرة السلام العربية) التي طرحت من قبل الملك السعودي عبدالله بن عبد العزيز، في مؤتمر القمة العربية في بيروت عام 2002 – والتي كتبها له الصحفي الأمريكي توماس فريدمان- ما كانت لتطرح بمعزل عن اتفاقات أوسلو ومعاهدتي كامب ديفيد ووادي عربة، وأنها هي التي أسست لمقولة «السلام مقابل السلام». فهذه المبادرة هي التي طرحت شكلاً موضوع «الأرض مقابل السلام»، هي من أسست في ذهن صانعيها العمل على تطبيق «مبدأ السلام مقابل السلام»، وليس أدل على ذلك أنه مقابل رفض شارون لها ابتداءً بقوله «أنها لا تساوي قيمة الحبر والورق الذي كتبت عليه» راح النظام الرسمي العربي، يصر على طرحها والالتزام بها في كافة القمم العربية.

وفي الذاكرة أن مؤتمر قمة الجزائر عام 2005 عمل على اختصار المبادرة بفقرات مكثفة، وإرسالها للكيان الصهيوني، في محاولة بائسة ورخيصة للتأثير على الرأي العام الإسرائيلي، لكن دونما جدوى، وفي الذاكرة أيضاً أن النظام العربي الرسمي دخل على خط القمم الإسلامية لتصبح مبادرة إسلامية أيضاً، يتم في حال التزام (إسرائيل) بها، تطبيع العلاقات بشكل كامل بين مجموع الدول العربية والإسلامية وبين الكيان الصهيوني، وفي الذاكرة أيضاً توسل النظام العربي الرسمي

الذليل للكيان الصهيوني في مؤتمر قمة الرياض عام 2007، للقبول بالمبادرة، عندما تم تشكيل وفد من قبل وزراء خارجية الدول التي وقعت معاهدات مع الكيان الصهيوني لزيارة (إسرائيل) لإقناع حكومة العدو بها، وعودة الوفد بخفي حنين.

وفي غضون تلك الفترة الممتدة من تاريخ طرح المبادرة العربية في قمة بيروت عام 2002 وحتى اللحظة، بدأت هذه الأنظمة وخاصة الخليجية، تنقل التطبيع من تحت الطاولة وتضعه على الطاولة علناً، ولم تكتف بالمجاهرة به، بل راحت تنحاز في مواقفها لصالح الكيان الصهيوني، على حساب القضية الفلسطينية، ملقية مبادرة «السلام»! في سلة المهملات.

المعاهدات وسؤال الاختراق الثقافي

لقد بذل العدو الصهيوني قصارى جهده، منذ توقيع اتفاقات أوسلو (1993) ومعاهدة وادي عربة (1994) لاختراق الجبهة الثقافية العربية، بعد فشله في اختراقها، إثر توقيع نظام السادات معاهدة كامب ديفيد في 17 أيلول / سبتمبر 1978. وقد عزي فشل العدو الصهيوني في اختراق الجبهة الثقافية، بعد توقيع اتفاقات كامب ديفيد إلى عاملين هما:

أولاً: أن المثقفين المصريين القوميين والتقدميين، لعبوا دوراً مركزياً في حراسة الجبهة الثقافية وصونها من أي اختراق؛ الأمر الذي أربك العدو وسفارته في القاهرة التي وقفت عاجزة لا حول لها ولا قوة، وإن كانت قد نجحت في اصطياد نفر منهم لاحقاً تحولوا إلى منبوذين في الشارع المصري والعربي عموماً، وخسروا رصيد الاحترام الذي بنوه على مدار سنين وسنين.

وثانياً: أن تشكيل «جبهة الصمود والتصدي» آنذاك من قبل كل من سورية والجزائر وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية»، وكذلك المؤتمر الشعبي العربي الذي ضم مختلف التشكيلات الاجتماعية والثقافية العربية الرافضة لاتفاقات الكامب، لعبت آنذاك دوراً رئيسياً في منع أي اختراق تطبيعي يذكر للجبهة الثقافية.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: لماذا هذا الإصرار من قبل العدو الصهيوني على اختراق الجبهة الثقافية العربية، رغم النجاحات التي حققها في مجال التطبيع الرسمي ورغم الاختراقات النسبية التي حققها على صعيد القطاع الخاص، في المجال الاقتصادي، بغطاء من المعاهدات والاتفاقات الموقعة معه، وآليات تطبيقها ؟

والجواب على هذا السؤال يكمن في ما يلي:

أولاً: إدراك العدو بأن انتصاره يظل ناقصاً وقابلاً للتبديد، إذا لم يتم اختراق الجبهة الثقافية العربية، بوصفها الحصن الأخير الذي يدافع عن ثوابت الأمة، ومنظومة قيمها وبوصفها الحارس الأمين للمشروع النهضوي العربي.

وثانياً: إدراك العدو أن توقيعه هذه المعاهدة أو تلك، وانتصاره في هذه المعركة أو تلك ليس نهاية المطاف، بحكم المتغيرات السياسية التي قد تحدث في تلك الدول المطبعة، وبحكم، وأن النصر والهزيمة العسكرية مرتبط بميزان قوى، وهذا الميزان متحرك في السياق الجدلي، وبحكم المتغيرات، ومن هنا جاءت الطروحات الاستراتيجية للعدو ومنظريه، بضرورة نزع العداء من الوعي والوجدان العربي قبل نزع السلاح من أيدي العرب.

ومن هنا جاء إصرار العدو أيضاً على إيلاء أهمية خاصة للجانب الثقافي والإعلامي في المعاهدات الموقعة معه، وإصراره على تغيير مناهج التاريخ والجغرافيا والتربية الإسلامية، وحذف كل ما يتصل بالعداء للكيان الصهيوني، واستبداله بمفردات السلام المزعوم والحضارة المشتركة المزعومة معه.

ولم يقتصر الأمر على المثقفين المصريين، في التصدي للتطبيع الثقافي مع العدو الصهيوني، بل تعداه ليصبح الشغل الشاغل للمثقفين والكتاب والأدباء العرب من المحيط الى الخليج، أثر توقيع اتفاقات أوسلو ومعاهدة وادي عربة، وإثر إقامة العدو مكاتب وعلاقات دبلوماسية مع أكثر من قطر عربي، إذ صاغ الكتاب والمثقفون العرب مبكراً، في حقبة التسعينات من القرن الماضي ميثاق شرف لمقاومة التطبيع، يحدد ببنود دقيقة القضايا التي تندرج في خانة التطبيع الثقافي.

صعوبة المواجهة

لم تكن المعركة سهلة بالنسبة للمثقفين العرب، في التصدي للتطبيع الثقافي، بحكم عدة عوامل أبرزها:

أولاً: أن توقيع المعاهدات والاتفاقات مع العدو الصهيوني، وفتح المكاتب التجارية والقنصليات الإسرائيلية في معظم العواصم الخليجية، جاء في مرحلة جزر وطني وقومي وأممي.

فعلى صعيد القضية الفلسطينية: تم قبر الانتفاضة الأولى«انتفاضة الحجارة، 1987-1993 باتفاقات أوسلو، رغم أنها – وعلى حد تعبير د . جورج حبش- نقلت الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، من دائرة الإمكانية التاريخية الى حيز الإمكانية الواقعية، وتم ضرب انتفاضة الأقصى بخطة خارطة الطريق، كما تم تفعيل التنسيق الأمني مع الاحتلال بشكل خطير، ولم يحدث في تاريخ حركات التحرر الوطني.

وعلى الصعيد القومي: ما آلت اليه الأوضاع في العراق، جراء العدوان الثلاثيني عليه عام 1991، واحتلاله عام 2003 وتداعيات ذلك كله على حركة التحرر العربية، والعدوان الصهيوني الأمريكي الرجعي على سورية المتصل منذ عام 2011.

وعلى الصعيد الأممي: انهيار الاتحاد السوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية، التي شكلت حليفاً موضوعياً للنضال التحرري العربي، سواء في مجال الدعم التقني والتسليحي أو في مجال المنح الثقافية والتعليمية، أو في مجال

العودة إلى الفهرس

الانتصار للقضايا العربية في الأمم المتحدة.

في ضوء هذه العوامل، كانت المعركة غاية في الشراسة، بين رافضي التطبيع عموماً وبين مؤيديه الذين التأموا في إطار تحالف « كوبنهاجن»، لكن هذا التحالف رغم الدعم الرسمي له، ورغم إسناد دوائر المخابرات المركزية الأمريكية له، ظل محصوراً في نطاق ضيق، رغم انضمام بعض العناصر التي كانت محسوبة على معسكر اليسار إليه.

وجاءت الانتفاضة الثانية، «انتفاضة الأقصى» لتشكل رافعة لمقاومة التطبيع بشكل عام والتطبيع الثقافي بشكل خاص، حيث انزوى أعضاء كوبنهاجن في العتمة وغابوا عن الأضواء، وتبعثرت جبهتهم بعد انتصار المقاومة اللبنانية في حرب تموز 2006، لكنهم حاولوا التقاط أنفاسهم، والعودة من جديد إبان العدوان الصهيوني على غزة في شتاء 2008، حيث شحذوا أقلامهم لتبرير العدوان الصهيوني على قطاع غزة، على نحو تفوقوا فيه على زملائهم الصهاينة؛ الأمر الذي أثلج قلب العدو، وحدا برئيس وزراء العدو آنذاك «يهودا أولمرت»، لأن يعيد نشر مقالاتهم، ويضع أسمائهم على لائحة الشرف لوزارة الخارجية الإسرائيلية!

ثانياً: أنه بعد توقيع المعاهدات، أصبحت مهمة المثقفين في الوطن العربي صعبة للغاية، بحكم أن النظام الرسمي العربي عمل على جعل ثقافة السلام المزعوم هي الثقافة السائدة في المجتمع، وعكس ذلك في المناهج الدراسية، ووسائل الإعلام المختلفة وفي مختلف القوانين المعمول بها.

لقد جرت محاولات بائسة، من قبل بعض أطراف النظام العربي الرسمي، ومن قبل متنفذي السلطة الفلسطينية، لإقناع المثقفين المصريين بزيارة الأراضي المحتلة لكنهم تصدوا لها ورفضوا زيارة الأرض المحتلة بإذن من الاحتلال، كما لجأ العدو الصهيوني إلى تنظيم مؤتمر تطبيعي في حيفا، على أمل اصطياد كتاب عرب، لكنه فشل،

ولم يقبل المشاركة فيه، سوى نفر محدود جداً من الكتاب المغمورين في المهجر.

وخلال السنوات الماضية، شارك العديد من الكتاب والأدباء العرب في ورش ومؤتمرات ثقافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، بناء على دعوات وجهت لهم من أوساط ثقافية في رام الله، لكن سلطات الاحتلال على المعابر اشترطت على البعض للسماح لهم بدخول الأرض المحتلة، أن يتم ختم جوازات سفرهم بالختم الإسرائيلي، ففي حين رفض بعض الأدباء هذا الشرط التزاماً منهم بمواثيق الشرف، تردد البعض الآخر ولم يرفضوا الشرط الإسرائيلي، وفق تبرير أنهم يساهمون في كسر الحصار عن الشعب الفلسطيني، مع تأكيدهم في ذات الوقت أنهم كانوا ولا زالوا ضد التطبيع مع الكيان الصهيوني.

هجمة تطبيعيه غير مسبوقة

وها نحن نشهد في هذه المرحلة هجمة تطبيعيه غير مسبوقة، منذ قيام الكيان الصهيوني، إذ باتت دول الخليج – باستثناء الكويت- تقيم أوثق العلاقات مع الكيان الصهيوني، فوزراء العدو الصهيوني باتوا يلقون الترحاب في هذه العاصمة الخليجية أو تلك، ويشاركون في مختلف المؤتمرات الأمنية والاقتصادية، وباتت هذه العواصم تستقبل وفوداً رياضية صهيونية للمشاركة في مختلف البطولات الرياضية.

ولم تقف الأمور عند ها الحد، بل أن العديد من المفاصل الرجعية في النظام العربي الرسمي انتقلت من دائرة التطبيع مع العدو الصهيوني، إلى دائرة التحالف معه ضد عدو وهمي (إيران) وباتت مشاركة عملياً في صفقة القرن الصهيو أميركية، وفي الذاكرة أن صفقة القرن الصهيو أميركية، جرى تثبيت عناوينها الرئيسية، بين صهر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب جاريد كوشنير وولي العهد السعودي محمد بن سلمان أثناء زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للرياض في أيار/ مايو 2017، وفي الذاكرة عقد « ورشة البحرين « في 25 حزيران/ يونيو، كآلية اقتصادية لتنفيذ الصفقة.

ما تقدم يستدعي عقد مؤتمر قومي للمثقفين العرب، بهدف تطوير وتجذير ميثاق الشرف في ضوء المتغيرات على مدى ثلاثة عقود، وليتم تحديد الخيط الأبيض من الخيط الأسود حيال قضية زيارة الأراضي المحتلة، سواء بإذن أو بدون إذن من الاحتلال، وغيرها من القضايا المتصلة بالتطبيع الثقافي مع العدو الصهيوني، هذا (أولا). (وثانياً) للبحث في سبل التصدي للتطبيع الرسمي من قبل العديد من الحكومات العربية التي وصلت الأمور ببعضها من خلال بعض أدواتها الإعلامية للتنصل من القضية الفلسطينية بشكل نهائي، وللترويج للرواية اليهودية المزعومة في فلسطين من خلال بعض المسلسلات الفنية (أم هارون ...ومخرج 7).

في ضوء الاتفاق الثلاثي:

قراءة في دور دول الخليج في الصراع الفلسطيني "-الإسرائيلي"

م.تيسير محيسن–باحث وكاتب سياسي/فلسطين

كنت أهم بكتابة مقال لمجلة الهدف، حول لقاء الرجوب –عاروري واحتمالات المصالحة في ضوئه؛ وإذا بالأخبار تتحدث عن «مصالحة» من نوع آخر، اتفاق سلام بين دولة الإمارات ودولة الاحتلال برعاية أمريكية. ونظرًا لأهمية الموضوع قررت أن أكتب فيه وعنه مؤجلا الحديث عن «مصالحتنا» فهي مؤجلة إلى أجل غير مسمى، وقد فشل طرفاها في عقد مجرد مهرجان مشترك في غزة.

بداية لا بد من تناول العلاقات الفلسطينية-الخليجية كخلفية عامة لشرح الموقف الإماراتي، أسبابه وتبعاته وما يمكن أن يتلوه من مواقف وأحداث. تاريخيًا، اقتصر الدور الخليجي عمومًا في الصراع على تقديم الدعم المالي والتأثير السياسي (الضغط على الفلسطينيين، تقديم مبادرات، التوسط لدى الولايات المتحدة، رعاية لقاءات وندوات إقليمية، علنية وسرية، في إطار التسوية).

قبل تأسيس مجلس التعاون الخليجي (1981) شكلت دول الخليج منظومة فرعية متجانسة كثيرًا، إذ تجمعها سمات مشتركة؛ منها الاستناد إلى نمط من العقود الاجتماعية بين أسر حاكمة «نظم وراثية» ورعايا ينقسمون إلى مواطنين أصليين يشكلون نسبة قليلة من مجموع السكان ومغتربين من العمالة الوافدة من جنسيات مختلفة. استمدت الأنظمة الخليجية شرعيتها من الموروث التاريخي للأسر الحاكمة، والولاء القبلي التاريخي، والعقيدة الإسلامية المحافظة والسلفية، بينما لم يكن تحرير فلسطين وتحقيق الوحدة العربية من بين عناصر هذه الشرعية.

شكل الغزو العراقي للكويت في أغسطس 1990 لحظة فاصلة في التاريخ الحديث لدول الخليج، بالإضافة إلى التزامن مع نهاية الحرب الباردة، وظهور العولمة، كان لموقف م.ت.ف المؤيد للغزو أثره البالغ على مجمل العلاقات الفلسطينية الخليجية.

يعتبر الدعم المالي أحد أهم وسائل الخليج في التأثير على الموقف الفلسطيني، وغالبًا ما كان يرتبط هذا الدعم بأحداث سياسية. لاشك أن التمويل الخليجي عبر في لحظة ما عن نزعة خيرية وإنسانية وحتى قومية ودينية متعاطفة مع الفلسطينيين، لكن في جانب كبير منه كان ذي طبيعة سياسية من ناحيتين: (1) التزام حكومي بناء على قرارات القمم العربية ومؤتمرات إعادة الإعمار. (2) وحين بات "مؤسسة" استخدم لتمرير أجندات سياسية والتأثير في الشأن الفلسطيني ("البترودولار" أو "دبلوماسية الشيك"). يقدر البعض أن الإمارات تحتل المرتبة الرابعة بين أكثر 10 دول دعمت السلطة الفلسطينية منذ نشأتها (حوالي 2 مليار دولار).

دخلت دول الخليج بعد "استقلالها" تحت عباءة الولايات المتحدة وباتت جزءًا من سياستها في المنطقة التي احتكمت دومًا إلى 4 اهتمامات: احتواء نفوذ القوى المنافسة الأخرى والحيلولة دون توسعه (السوفييتي ثم الروسي والصيني والإيراني)، الحفاظ على وصول الغرب إلى مصادر الطاقة (النفط وحاليًا الغاز الطبيعي)، الحد من التطلعات القومية والتحررية لشعوب المنطقة والحفاظ على الأنظمة المعتدلة، الالتزام الشديد وطويل الأمد تجاه أمن إسرائيل وبقاءها ورفاهها. وعليه، نعتقد أن الدور الخليجي في الصراع العربي-الإسرائيلي يتعين بهذه الاعتبارات، ولم يكن له أن يشذ عنها. يمكن في هذا السياق فهم مبادرة الأمير فهد (1981) والمبادرة العربية للسلام (2002) والمال السياسي الممنوح للفلسطينيين، الموقف من الانتفاضات العربية ودعم الأنظمة البائدة أو تشجيع الثورات المضادة أو تمكين فصائل الاسلام السياسي من الوصول إلى الحكم وقطع الطريق على القوى الشعبية، بما في ذلك تشجيع الحروب الأهلية أو التدخل العسكري السافر وتمويلهما.

بالرغم من إقرار مجلس التعاون بالعلاقة بين «استقرار دوله» والحل العادل للقضية الفلسطينية، إلا أنه يصعب القول أن سياسات دوله وسلوكها السياسي تجاه القضية استندت إلى هذه الحقيقة. اتسمت نظرة جيل "الآباء المؤسسين" في دول الخليج بإعلان «العداء» نحو إسرائيل (مع تفاوت بين هذه الدول، واستثناءات كثيرة منها التعاون السري السعودي-الإسرائيلي إبان أزمة اليمن). استمر موقف العداء الرسمي بعد تشكل مجلس التعاون وحتى تسعينيات القرن الفائت إلى أن بدأ الموقف يتآكل مع وفاة الآباء المؤسسين وبروز جيل قيادي جديد وتداعيات أزمة الخليج وبدء مسيرة

العودة إلى الفهرس

"السلام" في الشرق الأوسط.

بين عامي 1995 و2006، حدثت تغييرات مهمة في هياكل القيادة الخليجية باستثناء سلطنة عمان (وتأخر السعودية حتى 2015)، حيث نجحت مجموعة من القادة الذين بدأوا في إجراء إصلاحات سياسية حذرة وبدرجة أكبر توسعوا في برامج التحرير الاقتصادي. حصلت درجة مماثلة من الاعتدال في السياسة الإقليمية والخارجية أيضًا وتضمنت جهودًا لاستكشاف معالم الحوار المحتمل مع إسرائيل والخطوط العريضة لحل القضية الفلسطينية (المبادرة العربية للسلام).

حدثت طفرة في الاستعداد العربي للاعتراف الرسمي والجماعي بوجود إسرائيل، وتوسعت علاقات التعاون «التقني» في مجالات متعددة ومع أكثر من بلد خليجي. شهدت هذه الفترة (التسعينيات والسنوات الأولى من الألفية) زيارات إلى عواصم خليجية، لقاءات سرية، ظهور علاقات تجارية، تعاون «تقني» في مجالات إدارة موارد المياه، التجارة غير المباشرة وعبر بلدان ثالثة، التعاون الأمني والاستخباراتي، وغير ذلك، هذا التحول تجاه إسرائيل بدا واضحًا أكثر على مستوى «صنع القرار» منه على مستوى الرأي العام، الذي ظل أكثر تحسسًا تجاه الوضع الفلسطيني.

خلال هذه الفترة، اتسمت العلاقات مع إسرائيل بالمستوى المنخفض؛ بدأت تتطور وتتخلق روابط سياسية وتجارية بعد توقيع اتفاقية أوسلو 1993. شهدت السنوات التالية تعاونًا تكنولوجيًا في مجالات الطاقة والمياه وأيضًا في مجالات الدفاع والأمن والاستخبارات في مرحلة ما بعد الربيع العربي، وعلى وجه الدقة تأسيسًا على إطلاق مبادرة السلام العربية 2002: من الواضح أن الهدف الخفي من هذه المبادرة يتكون من شقين؛ التهيئة التراكمية لعلاقات متطورة بين دول الخليج وإسرائيل، والثاني «نفض اليد» من المسألة الفلسطينية والتخلص من الالتزام الخليجي تجاهها ومن الاشتراطية التي تربط العلاقات بحل القضية الفلسطينية حلًا عادلًا ودائمًا! والثابت أن المبادرة، شأنها في ذلك شأن مبادرة فهد 1981، كانت توطئة لمرحلة جديدة؛ تصفية الوجود الفلسطيني في لبنان في الأولى، والفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة في الثانية (تصفية القضية ذاتها).

بعد توقيع اتفاقية أوسلو، رفع مجلس التعاون الخليجي الحظر عن بعض الشركات المدرجة ضمن «القائمة السوداء»، وظهرت الاتصالات بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة في أوائل 2000، وخاصة في دبي، بما في ذلك مشروع مشترك بين شركة دبي للموانئ العالمية مع أكبر شركة شحن بحري في إسرائيل، وهي شركة «تسيم» للملاحة.

أحد أبرز نتائج حرب الكل ضد الكل التي اندلعت في أعقاب الانتفاضات العربية: إعادة تشكل خطوط الصدع الجيوسياسية في المنطقة. لم تعد القضية الفلسطينية تحظى بالاهتمام الكافي مثلما كانت دومًا، بالرغم من أنها ظلت على نحو من الأنحاء قادرة على حشد التعاطف ومشاعر التأييد، وللأسف ساعد الانقسام الفلسطيني على ذلك والاندراج ضمن عمليات التمحور السياسي والطائفي.

تحت ذريعة التكامل الإقليمي ومواجهة إيران وتبادل المنافع التجارية ومحاربة "الإرهاب" الإسلامي الراديكالي، روج اليمين الإسرائيلي بقيادة نتنياهو لواقع جديد: علاقات جيدة مع أبناء إسماعيل، دون أن يغادر مستوطن واحد في الضفة الغربية، ودون أن يحل القضية الفلسطينية حتى بموجب المبادرة العربية.

تطورت العلاقات السرّية بين إسرائيل وبعض من الدول الخليجية بعيدًا عن الأضواء (وبعضها اعتمد على عرابين فلسطينيين)، بينما تحرص إسرائيل على الإعلان، تفضل الدول الخليجية الكتمان، في الآونة الأخيرة لم يعد الأمر سرًا (وتجاوز الاتفاق الثلاثي كل هذه الاعتبارات فكان الإعلان عنه وقحًا وصادمًا ومستفزًا). يرى البعض أن التقارب بين إسرائيل ودول الخليج يعود إلى سببين: (1) الجغرافيا السياسية المتشكلة في أعقاب الانتفاضات العربية 2011، حيث تحتل فيها إيران مكانًا مؤثرًا يشكل تهديدًا مزدوجًا لكل من إسرائيل وبلدان الخليج كما يزعم قادة الطرفين، ما يتطلب من وجهة نظرهم تطوير روابط أمنية تصل إلى تحالف واسع (2). تغير هيكل القيادة في الخليج وميلها نحو الاصلاح الاقتصادي والانفتاح السياسي وحاجاتها للخبرات الإسرائيلية في هذا المضمار، فيما يعرف باسم «التكامل الإقليمي» الذي استمد مضامينه من مشروع الشرق الأوسط الكبير الأمريكي. هذا ويروج سياسيون خليجيون وأحيانًا مثقفون، فكرة مضللة مفادها أن للخليج ودوله وشعوبه في هذه الأوقات الحرجة دوافع حقيقية للتطبيع وإقامة علاقات مع دولة الاحتلال؛ سعيًا وراء مصالح وطنية وأمنية وتكنولوجية ملحة، وأن اندماج إسرائيل في المنطقة سيكون له آثار جانبية مفيدة، حتى على الفلسطينيين أنفسهم.

في الواقع، سرعان ما سوف يكتشف المطبعون، أفرادًا ودولًا، أن الوضع الحالي لن يدوم، وأن القضية الفلسطينية التي يحاولون تهميشها، سيعود لها الاهتمام حكمًا وحتمًا بفعل نضالات الشعب الفلسطيني ورفضه وتمسكه بحقوقه، وأيضًا فإن التخلي عن القضية والهرولة نحو التطبيع، قد يثيران غضب القوى الليبرالية والقومية والإسلاموية واليسارية داخل البلدان المطبعة نفسها.

اتفاق "أبراهام"
من أجل فهم أعمق ومواجهة أوضح وأشمل

د. عابد الزريعي– مدير مركزدراسات أرض فلسطين للتنمية والانتماء/ تونس

يشكل الاتفاق الموقع بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة برعاية أمريكية في 13 أغسطس (آب) 2020، لحظة فارقة في تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي، بتدشينه للحظة تحول نوعية تتمثل في جدية تموضع المشروع الصهيوني في جغرافية (المحيط) الطوق الثالث، بآليات ومضامين جديدة، بعد أن قطع شوطًا متقدمًا من مرحلة التموضع في جغرافية القلب (فلسطين). إذن نحن لسنا أمام حدث يمكن التراجع عنه أو التمسك به بعناد ومكابرة عمياء، وإنما أمام استراتيجيا لمرحلة قادمة، تفرض وجود استراتيجية للمواجهة أكثر رقيًا وقدرة على التحدي؛ الأمر الذي يستدعي فهم عميق للاتفاق بعيدًا عن استنزاف الذات في التوصيف الشكلي والانفعالي، وباتجاه وضع أسس أوضح وأشمل للمواجهة، هذه محاولة للقراءة ضمن العناوين الأربعة المدرجة.

أولًا: أبراهام من الممر إلى المقر

أطلقت إسرائيل على الاتفاق اسم اتفاق أبراهام أو اتفاقيات أبراهام؛ نسبة إلى النبي إبراهيم، بوصفه الشخصية المحورية في الأديان السماوية الثلاث. التسمية الإسرائيلية تقودنا إلى الإمساك بخيط العلاقة مع مسار أبراهام الذي تم إطلاقه في جامعة كامبريدج عام 2007 كمسار وطريق ثقافي يمضي على خطى «رحلة إبراهيم» من أور إلى فلسطين إلى مصر إلى الجزيرة العربية. وقد تم اعتماد مبادرة مسار إبراهيم من قبل منظمة السياحة العالمية، وتحالف الحضارات التابعين للأمم المتحدة وشركاء دوليين آخرين، بهدف ربط الشعوب القاطنة على طول المسار في علاقات ثقافية واقتصادية، كونه يمثل مكانًا للالتقاء والتواصل بين الناس من الشرق الأوسط، بما يعنيه ذلك أن المسار يشكل محاولة لإيجاد مدخل للتطبيع الشامل على قاعدة شطب اسم فلسطين واستبداله (بأرض إسرائيل قديمًا وبإسرائيل الدولة حديثًا). ومن الملفت أن الإمارات كانت قد أسست منذ عام تقريبًا مجمعًا دينيًا يجمع كنيسًا وجامعًا ومعبدًا في جزيرة السعديات بابي ظبي أطلقت عليه اسم «بيت العائلة الإبراهيمية». وعلى الرغم من أن الفقرة الواردة في البيان الثلاثي الرسمي ونصها: «يمكن لجميع المسلمين القادمين في سلام زيارة المسجد الأقصى والصلاة فيه، وينبغي أن تظل الأماكن المقدسة الأخرى في القدس مفتوحة أمام المصلين من جميع الأديان»، وهي مأخوذة بمستوى معين من النص الوارد في صفقة القرن، لا تشير إلى إبراهيم بشكل مباشر؛ إلا أنها تحيل من طرف خفي إلى المسار الذي أسس له منذ عام 2007. وإذا كان الاتفاق يتم مع الإمارات التي لم يصلها إبراهيم، فإن الإشارة الضمنية والاسم المعلن من قبل إسرائيل يؤشر أيضًا إلى أن الاتفاق ليس سوى بداية في مسار يبدأ من الإمارات ثم يمضي بشكل معاكس، وبما يعنيه ذلك أن الاتفاق عبارة عن حلقة في مسار تطبيع متواصل في سياق مرحلة جديدة ينتهي فيها مصطلح الصراع العربي الإسرائيلي، وهو الأمر الذي دأب نتنياهو الإشارة إليه. كما أن التسمية في حد ذاتها عبارة عن رسالة ذات حمولة دينية لتأجيج حماس المتدينين اليهود القاعدة الصلبة لليمين الإسرائيلي ولرعايا الكنيسة الإنجيلية خزان ترامب الانتخابي.

ثانيًا: التوقيت العرضي والمعنى الاستراتيجي

تكشف المعلومات المتداولة أن الاشتغال على الاتفاق، قد استغرق ١ شهرًا من التفاوض، بما يعنيه ذلك أن ترتيب الأمر كان جاريًا قبل الحديث عن الضم، وحتى قبل إعلان صفقة القرن بشكل رسمي، لذلك فإن تأسيس قاعدة لفهم أعمق للاتفاق يستدعي الانطلاق من ضرورة التمييز بين توقيت إعلانه من ناحية، ودلالاته الاستراتيجية من ناحية ثانية. فمن الواضح أن توقيت الإعلان يرتبط بلحظة عابرة تتعلق بالانتخابات الأمريكية والأوضاع الإسرائيلية، بكل ما يرتبط بذلك من توظيفه في خدمة كل من ترامب لأسباب تتعلق بحملته الانتخابية من جهة، وخدمة نتنياهو لأسباب تتعلق بتراجع شعبيته من جهة ثانية، وفي هذا المستوى تبرز الإمارات كأداة صالحة للتوظيف من أجل إسداء تلك الخدمات. أما على مستوى الدلالات الاستراتيجية؛

العودة إلى الفهرس

فالأمر يتجاوز ذلك بكثير، ويمكن تلمس الأمر من خلال الآثار الايجابية السبعة للاتفاق التي بشرت بها ونشرتها السفارة الإماراتية بواشنطن، ومقارنتها بنص البيان الثلاثي الصادر؛ وأول ما يلفت النظر أن أربعة من هذه (ال آثار الإيجابية) ليست أكثر من دخان تغطية على الآثار والنتائج الكارثية الحقيقية. وتتلخص الإيجابيات المزعومة في أن الاتفاق يوقف الضم ويمنع تصاعد العنف، ويحافظ على قابلية حل الدولتين، ويخلق احتمالات جديدة في عملية السلام، ويعزز استقرار الأردن. ويؤكد بقاء الإمارات داعمًا قويًا للشعب الفلسطيني، وهي آثار يكذبها نص البيان الثلاثي ووقائع الأحداث، فمسألة الضم وردت بصيغة ملتبسة، حيث أكد نتنياهو أنها لا تلغي الضم، وإنما تؤجله فقط، وقضايا الدولة والسلام لا وجود لها في الاتفاق الذي اعتبره نتنياهو سلام مقابل السلام. وواضح تمامًا أن الهدف من ترويج هذه المنجزات الوهمية؛ تحييد الأردن والفلسطينيين وتفادي أية ردود فعل عربية أو دولية على الاتفاق، أي محاولة تسويق ليس أكثر، بل إن الربط بين الاتفاق وتعزيز استقرار الأردن يتضمن إشارة تهديد ضمنية. أما الإيجابيات الثلاث الأخرى التي تتحدث عنها سفارة الإمارات فهي تلك التي تمثل جوهر الاتفاق ومضامينه الاستراتيجية، وقد أخذت نصًا من البيان الثلاثي وتكاد تكون صياغة مختصرة لما هو وارد في صفقة القرن، وتتمحور حول تسريع النمو والتطور وتوسيع الفرص للشباب. وحول التأشيرات السياحة والأعمال والاتصالات وروابط الشحن والتعاون الصحي والأمن المائي والغذائي والتغيير المناخي والتكنولوجيا والطاقة والتبادل الثقافي والتعليمي وزيارات على المستوى الوزاري وتأسيس سفارات، لتنص صراحة على الفقرة الواردة في البيان، والتي تقول أن الإمارات وإسرائيل وبمشاركة أمريكا ستطلقان أجندة استراتيجية للشرق الأوسط؛ الأمر الذي سيؤدي على تعميق التعاون الدبلوماسي والتجاري والأمني إلى جانب الدول

الأخرى الملتزمة بالسلام. وبمعنى أدق تشكيل تحالف إقليمي بين قوى ما يسمى بالسلام في مواجهة إيران على قاعدة تفكيك النظام الإقليمي العربي، وإعادة تركيبه في صيغة جديدة.

لذلك لم يتردد ترامب في اعتبار الاتفاق إنجازًا تاريخيًا، ولم تتوانَ صحيفة إسرائيل اليوم عن القول أنها تشهد ميلاد الشرق الأوسط الجديد. على ضوء ذلك، فإن العابر المرتبط بتوقيت إعلان الاتفاق سينتهي ويمر بعد شهور معدودة، بغض النظر عن نجاح ترامب ونتنياهو أو فشلهما، ويبقى الاتفاق الذي ستتعامل معه أية حكومة إسرائيلية أو أمريكية قادمة بوصفه منجزًا استراتيجيًا يستحق البناء عليه، وليس نقضه، مثلما حصل مع اتفاقات كامب ديفيد ووادي عربة واوسلو، حيث تعددت وتتالت الحكومات الإسرائيلية والأمريكية، لكن بقيت الاتفاقيات كرصيد استراتيجي للبلدين.

ثالثًا: الاتفاق ليس تسوية وليس تطبيعًا وإنما تموضعًا صهيونيًا جديدًا

تتفق كل التسميات الأخرى التي أطلقت على الاتفاق مثل: اتفاق التطبيع الإماراتي الإسرائيلي، معاهدة السلام الإماراتية الإسرائيلية، اتفاق السلام الإماراتي الإسرائيلي، الاتفاق الثلاثي (الإماراتي-الإسرائيلي-الأمريكي)، على توصيف الصيغة التي جمعت بين الأطراف الموقعة، بأنها اتفاق من ناحية الشكل، أما من حيث المضمون فالأمر يبدو مختلفًا. فالاتفاق المطروح ليس اتفاق تسوية لعدم وجود أي شكل من أشكال المواجهة بين الإمارات وإسرائيل، وليس اتفاق تطبيع بالمعنى المتعارف عليه، لا سيما وأن البلدين قد شهدا حالات تطبيع كثيرة شملت مختلف المجالات على مدى السنوات الماضية، أي أن العلاقات بينهما لم تكن غير طبيعية ليأتي الاتفاق ويجعلها طبيعية ومستساغة. كما أن الأمر يتجاوز في دلالاته العميقة القول بأن ما كان يجري في السر صار في العلن، لا سيما وأن كل شيء كان يجري علنًا.

وهنا من الضروري الانتباه إلى أن حالات وأحداث التطبيع بتكرارها وتراكمها الكمي على مدى السنوات الماضية، وفي ظل ظرف موضوعي موات خلقته الأحداث التي تعيشها المنطقة، ومن ضمنها التردد الفلسطيني في الخروج من مستنقع التسوية، وإنجاز وحدة وطنية قادرة على الفعل ومانعة للانزلاقات الإقليمية، تحولت إلى نوعية جديدة عنوانها التموضع الإسرائيلي في الإقليم العربي وبالتحديد في دول المحيط ودول الطوق الثالث. لذلك جاء الاتفاق كلحظة تحول نوعية لأحداث تطبيعية متراكمة ومتعددة على مدى السنوات الماضية، شملت مختلف مناحي الحياة، سواء في الإمارات أو غيرها، هذه الأحداث كانت تتراكم كميًا لتصل إلى كيفية جديدة صيغتها الاتفاق الذي نحن أمامه، وهي مسألة قابلة للتكرار في

بلدان أخرى، خاصة وأن هذا الاتفاق في حد ذاته أسس لبداية تراكم جديد على مستوى دول، وبات قابل للتحول إلى نوعية جديدة شاملة، إذا لم يتم محاصرته واجهاضه.

رابعًا: استراتيجيات مواجهة التموضع الصهيوني الجديد

إن محاصرة الاتفاق وإجهاضه قبل أن يستفحل أمره ويصير عصيًا، تستدعي الانتباه إلى مجموعة من القضايا، بما يترتب على كل منها من مهام وأدوار:

1 ـ إن اتفاق أبراهام بالمعنى الجيوبولتيكي يشكل إعلانا عن التموضع الجديد للمشروع الصهيوني، في منطقة المحيط، بعد إنجاز تموضعه الأول في فلسطين كمنطقة قلب، بكل ما يترتب على ذلك من اصطفاف جديد للقوى وإعادة فرز، واتساع لدائرة المواجهة المباشرة والشاملة على مستوى النظام الإقليمي العربي، لذلك فإن تحمل أعباء المرحلة الاستراتيجية القادمة ليست مهمة فلسطينية فقط، لا سيما وأن التموضع الجديد يجري بشكل متسارع في المحيط، بما يعنيه ذلك من دور لا بد منه على المستوى العربي.

2 ـ إن الاتفاق يشي ببوادر بناء تحالف لمجموعة من الأنظمة العربية على هدى منه، ستعمل على استهداف أنظمة عربية أخرى، إما لأن موقعها الجغرافي يشكل تنغيصًا عليها، مثل الكويت التي يشكل موقفها الرافض للتطبيع حالة نشاز في منطقة الخليج، أو لأن إزاحتها يشكل شرطا للإمساك بمنطقة استراتيجية كاملة، مثل الجزائر التي تشكل آخر العقبات الصلدة في المغرب العربي. وذلك إضافة إلى عمليات الاستهداف القائمة ضد سورية واليمن ولبنان المقاومة.

كل ذلك يستدعي التحرك باتجاهين أولا التنسيق مع محور المقاومة لبناء جبهة مقاومة وصمود واسعة، تضم قوى المحور المعروفة والأطراف العربية المستعدة، في صيغة تتشابه إلى حد ما، مع إدراك المتغيرات، مع جبهة الصمود والتصدي التي شكلت أداة لمنع الانهيار بعد زيارة السادات للقدس.

ويمكن ان تكون الخطوة الأولى بعقد لقاء، وليكن مغلق على مستوى الخبراء لوضع أرضية للانطلاق، على مستويين رسمي يضم الأنظمة العربية الرافضة للتطبيع، وشعبي تضم القوى ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات الفاعلة والمفكرين، ويمكن البدء على مستوى قطري على طريق الارتقاء إلى مستوى أشمل، وفي هذا الجانب تشكل الجبهة الشعبية الجزائرية لمقاومة التطبيع أنموذجًا قابل للتكرار على المستويين القطري والقومي.

3 ـ إن الموقف الفلسطيني الرسمي الرافض للاتفاق، لم يستطع أن يبارح موقفه المتمسك باتفاق آوسلو بكل نتائجه وتداعياته، وإذا ما أضفنا إلى ذلك وطأة الانقسام الثقيلة، وإمكانية وجود شريك فلسطيني مستعد للتعامل مع صفقة القرن؛ الأمر الذي يمكن استنتاجه من قرب محمد دحلان من دائرة الاتفاق الذي شارك عرَّاب صفقة القرن كوشنير في هندسته، وكذلك من خلال ما يصدر عن «حركة الإصلاح الديمقراطي» وقادتها من مواقف. كل ذلك يؤشر إلى مخاطر حقيقية تحيط بالقضية الفلسطينية التي يراهن صنَّاع الاتفاق على تصفيتها كمدخل رئيس لتنفيذ مشروعهم الإقليمي. لذلك لا بد من المسارعة ببناء الوحدة الوطنية الفلسطينية على قاعدة إنهاء مسار التسوية وكل إفرازاته، وضرورة إطلاق حالة نضالية شاملة وعميقة؛ تربك العدو وتشكل عامل ضغط على المترددين ودفعهم لتطوير مواقفهم، وتغلق الباب على أي محاولة لاختراق الإجماع الوطني الرافض لصفقة القرن، وتشكل كابحًا للأنظمة العربية التي تحمل قابلية الانزلاق، مستفيدين من دروس الانتفاضة الثانية التي أجبر زخمها النضالي أكثر من بلد عربي على إغلاق مكاتب التمثيل الإسرائيلية الموجودة على أراضيها.

4 ـ إن الغاية الأساسية التي يتنزل الاتفاق في سياقها تتلخص في إعادة بناء النظام الإقليمي العربي عبر التموضع الصهيوني الجديد في ثناياه، ثم أخذ المنطقة في صراع إقليمي عنوانه الرئيس ضرب إيران التي تشكل داعمًا رئيسيًا لقوى المقاومة ضد المشروع الصهيوني. كما يلاحظ تسارع حركة الاختراق للساحة الإفريقية، بشكل متناسق مع التموضع الصهيوني في الإقليم العربي، من أجل خلق وقائع ضاغطة على الخاصرة العربية، بما يفرضه ذلك من وعي أهمية الدور الإيراني في عملية المواجهة من ناحية، وأهمية مواجهة المشروع الصهيوني في القارة الإفريقية من ناحية ثانية، وربما كانت الجزائر أكثر البلدان العربية المؤهلة للتحرك في هذا الاتجاه في اللحظة الراهنة.

ختاما

لقد باتت المواجهة مع المشروع الصهيوني تدور على مستوى الإقليم العربي ومحيطه الإقليمي، بما يفرضه ذلك من انخراط واعي وشامل في المواجهة؛ ولأن الاتفاق يشي بلحظة تحول نوعية واستراتيجية فلا بد أن تكون المواجهة إيذانًا بلحظة تحول نوعية واستراتيجية مضادة.

العودة إلى الفهرس

مأساة بيروت

خاص بالهدف

الانقضاض الإجرامي على جرح بيروت ومأساتها من الأذرع المختلفة لمنظومات العدوان، يعكس حقا ما يمثله المكوّن اللبناني المُقاوِم في معادلة الصراع في هذه المنطقة.

حزب الله، كما أنصار وحركات المقاومة في لبنان والمنطقة، هم هدف دائم ستصوّب عليه مدافع الاتهام عند كل حدث، ذلك في إطار الجهد الدعائي المُعادي، والذي تشنه الجهات المعنية بالمشروع الصهيوني، والذي يبدو أنه مضاعف في هذه المرحلة بالذات، بناء على الرهانات الخائبة المعتادة بإمكانية إسقاط هذه المقاومة بضجيج الإعلام الممول والمرتهن.

ليس غريبة المشاركة النشطة من بعض المكونات «العربية» في هذه الهجمات على المقاومة ووجودها ورصيدها الجماهيري، فعديد من عواصم الخليج حددت رأس المقاومة كهدف استراتيجي في إطار تماهيها مع البرنامج الغربي، وجهودها للتقارب مع الكيان الصهيوني وبناء التحالف معه ضد شعوب المنطقة، لكن الاستهجان والاستغراب يبقى منطقيًا حين النظر للحماسة الكبيرة التي يشارك فيها الإعلامي اللبناني أو الفلسطيني أو السوري المرتزق من هذه العواصم، في حملات من هذا النوع، كل هدفها تدمير بلاده وإلحاق الأذى بأهلها، خصوصًا أن التجارب السابقة أثبتت أن خصمه -أي المقاومة- قادر على البقاء والصمود والتطوّر ومضاعفة القوة رغم هذه الحملات، ورغم قيود الحصار والهجمات والحملات الموجهة على لبنان وغيرها من الدول والعواصم.

لم ينبت هذا السلوك الانتهازي العدائي تجاه الهوية والشعب بين ليلة وضحاها، فسنوات الضخ المالي النفطي والغربي عملت على تربية وتفريخ فريق وحاشية خاصة لكل هذه المشاريع المعادية في مجتمعاتنا العربية، شريحة هي أقرب ما تكون لمناصرة ومظاهرة الكيان الصهيوني ضد أي من قوى المقاومة في المنطقة، وإن تلظى بعضها بطائفة أو دين، وأخفى عداوه لفصيل مقاوم دون آخر، فإن جوهر هذا المشروع الأمريكي الصهيوني واضح حتى بالنسبة لصغار المشتغلين فيه والمرتزقين منه.

ما يبدو أنه استشكل مجددًا على فهم هذه التركيبة ممن انقضوا على لبنان وحركات المقاومة، أن رهانهم هذه المرة أضعف وأوهن من رهاناتهم السابقة، وأن سادتهم ومشغليهم يستحيل أن يهبوا لنجدتهم بأي حال من الأحوال، وأن المشروع الاستعماري اليوم هو أضعف وأوهن من أي وقت مضى رغم كل ما ألحقه من أذى بشعوب هذه المنطقة.

هذه الحقائق هي التي ستعيد بناء بيروت، وكل بيت وعاصمة عربية دمرها المُستعمِر، والنخب والشرائح الفاسدة التي مكنها من الحكم والهيمنة في بلادنا، ففي مواجهة كل هذا، فإن حقائق مثل الانتصار والاستقلال والنصر والتحرير، ليست مجرد كلمات حين تتحقق على الأرض، بل هي مصير وفرصة لمستقبل من نوع مختلف.

خارطة طريق
تطبيع-خيانة-عدوان

خاص بالهدف

قرار الإمارات بتطوير دورها في معسكر العدو لا يمكن التعامل معه كجزء من مسيرة تعامل حكامها الطويلة مع الكيان الصهيوني، وكبقية الإجراءات التطبيعية التي قامت بها خلال السنوات الماضية هي وغيرها من نظم الرجعية العربية؛ فالاتفاق الجديد جاء كجزء من عمليات التنفيذ للاستيلاء على الأرض الفلسطينية وتطبيق خطة الضم على الأرض الفلسطينية.

الاتفاق هو محض عمل عدائي ضد الشعب الفلسطيني، وإسهام مباشر في الإجراءات الصهيونية الهادفة لضم الأرض وترحيل السكان الفلسطينيين، ما يعني فعليًا وجوب التعامل معه وفقًا لهذا المنطلق، أي كونه اعتداء وليس عمل تطبيعي خياني فحسب، وهذا التشبث بوضوح التوصيف يعود لاعتبارات عدة تتعلق بتوفير رؤية واضحة بخصوص ما هو قادم من انحيازات عربية.

فلحظة الفرز التي اختارها دونالد ترامب قبيل الانتخابات الأمريكيّة، حيث سيختار ذيول الولايات المتحدة من حكام العرب موضعهم، بين الانضمام المباشر للعدوان على الشعب الفلسطيني، والانتقال الكامل لمعسكر العدو الصهيوني، أو الوقوف مع الأمة العربية وشعوبها وقضاياها، ولا موضع بينهما تمارس فيه الخيانة المبطنة، أو أشكال التطبيع الجزئي أو الكلي، فلا أقل من الخضوع الكامل للاجندة الصهيونية تقبله الولايات المتحدة من ذيولها في المنطقة.

وعلى ذلك هناك واجب لوضع خطوط فلسطينية وعربية حمراء، تسير عليها قوى الرفض للمشروع الخياني، وينتظم في إطارها معسكر الرفض العربي، وهنا ليس من باب المبالغة اللفظية أن تستعاد اللاءات الثلاث، لا صلح، لا اعتراف، لا تفاوض، فجوهر المشروع الأمريكي الحالي لتركيع العرب هو إجبارهم على التطبيع الكامل مع الكيان الصهيوني، والخضوع لسياساته ومتطلباته الأمنية وأطماعه الاستعمارية، مرورًا فوق جثة شعب فلسطين وقضيته، وإجراء التصدي لهذه القضية التأكيد على رفض الاعتراف بالكيان أو التطبيع معه.

إن حشد الشارع العربي في هجمة عكسية ضد المطبعين والخونة والمتساقطين، هو عنوان أساسي للعمل في المنطقة العربية، لا يقل أهمية عن أشكال العمل الوطني الفلسطيني في الداخل المحتل وفي مواجهة الإجراءات الصهيونية على أرض فلسطين، وفي هذه المهمة يقع الواجب على كل تلك القوى المناصرة للحقوق الفلسطينية والمؤمنة بالحق والهوية العربية.

لا يمكن أن تنتصر على خصم دون تسميته وتصنيفه ومواجهته، ومن اختار العداء لفلسطين وقضيتها والعروبة وشعوبها، هم حكام ونظم الخيانة والتطبيع، وردع هؤلاء وتدفيعهم ثمن عربي باهظ لمواقفهم، ليس مهمة الشعب الفلسطيني وقواه الحية فقط، بل مهمة كل أحرار العرب من المحيط إلى الخليج.

مصر ومسارات المواجهة
تركيا وأثيوبيا

د. سامح إسماعيل – أكاديمي وباحث في العلوم السياسية وفلسفة التاريخ / مصر

تواجه مصر تحديًا من نوع خاص، ربما كان الأكثر خطورة منذ الحملة الثلاثية التي شنتها: إنجلترا وفرنسا وإسرائيل، إبان حرب السويس العام 1956، فمن الغرب، ومع تفكك البناء السياسي في ليبيا، نشطت الجماعات الإسلامية، بشكل بات يهدد الداخل المصري، وهو ما تجلى في العديد من العمليات الإرهابية التي تطلبت جهدًا هائلًا لضبط خط الحدود الطويل، لكن التدخل التركي المباشر بدعم وتأييد حكومة الوفاق، ذات الطابع الإخواني، طرح متغيرًا جديدًا على طاولة الصراع الأيديولوجي، بكل ما يحمله ذلك من تهديد مباشر.

وفي الجنوب، واصلت إثيوبيا تعنتها فيما يتعلق بمشروع سد النهضة، حيث أخذ المسار التفاوضي، وقتًا طويلاً دون أن يفضي إلى نتائج مرضية للجانب المصري، وفي ظل تصريحات شبه عدائية من النظام الإثيوبي، بات واضحًا أن كلا المسارين يرتبطان بمؤثر استراتيجي واحد، ينطلق من رغبة مشتركة في التضييق على مصر، وخنق هامش المناورة السياسية، نحو ممارسة المزيد من الضغط.

المشروع التركي يستهدف أمن المنطقة:

مع المتغيرات الدولية التي صاحبت انهيار الاتحاد السوفييتي، حاولت تركيا كدولة وظيفية، إعادة توجيه سياساتها، من خلال الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، وهو ما فشلت في تحقيقه في مرحلة ما قبل المد الإسلاموي، والذي تزامن مع الصعود التدريجي لحزب العدالة والتنمية، وظهور ما يعرف بالعثمانية الجديدة، في المجال التداولي للمفاهيم السياسية.

وعليه، كان المحيط الحيوي المباشر الذي استهدفته الاستراتيجية التركية، هو المنطقة العربية، حيث منح الترهل السياسي الذي أصاب الأنظمة الحاكمة فرصة ذهبية لأنقرة، التي مارست نوعاً من التدخل الناعم، من خلال الترويج للنموذج الثقافي التركي، الذي حمل في ثناياه دعاية ارتكزت على محورين: الأول تاريخي؛ سعى نحو احياء النزعة النيو-عثمانية، بتكريس نماذج من التاريخ العثماني، بوصفه لحظة ذهبية ينبغي استعادتها، والثاني سياسي؛ يقوم على دعم جماعة الإخوان المسلمين، كواجهة لنموذج إسلامي ليبرالي، جدير بقيادة وتوجيه الواقع السياسي المرتبك في المنطقة.

وعقب أحداث الربيع العربي، وفي ظل محاولات الإحياء العثماني، التي انتهجها الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، تحولت الاستراتيجية التركية إلى التدخل الخشن، باجتياح الحدود السورية، واستباحة الأراضي العراقية، قبل أن يتم التحول النوعي الأكثر خطورة، بدفع القوات التركية نحو ليبيا، بالإضافة إلى تمرير المليشيا التابعة لأنقرة، ما وضع الأمن القومي المصري على المحك، في ظل تواصل التوجهات العدائية التي انتهجتها تركيا تجاه مصر، عقب سقوط حكم الإخوان العام 2013.

ألقت أنقرة بثقلها السياسي والعسكري خلف حكومة السراج في ليبيا، ما أسهم

العودة إلى الفهرس

في إنقاذها من السقوط أمام الجيش الوطني الليبي، وفي مناورة سياسية مباغتة، سارع أردوغان إلى توقيع اتفاق لترسيم الحدود البحرية مع حكومة الوفاق في طرابلس، ما كشف عن مغزى التحركات التركية الرامية إلى السيطرة على موارد الطاقة في المتوسط، كرد على فشل مشروع نقل الغاز الإسرائيلي إلى أوربا عبر تركيا، واستبداله بخط آخر، يجري من خلاله مد خط أنابيب الغاز من الآبار الإسرائيلية، إلى قبرص واليونان وإيطاليا، حيث أعلن أردوغان استنادًا إلى اتفاقه مع حكومة السراج، رفضه السماح لإسرائيل بتفعيل ذلك المشروع.

في المقابل، تعاملت مصر مع التهديد التركي بنوع من الحسم، باعتبارها القوة الإقليمية الوحيدة، القادرة على وقف التمدد التركي، فكانت المبادرة المصرية التي تضمنها إعلان القاهرة نقطة انطلاق، قبل أن يحدد خط الجفرة-سرت خطًا أحمر، رافقه تحرك ثلاثي مصري/يوناني/قبرصي، لترسيم الحدود البحرية وقطع الطريق على تركيا، ونجح التحرك اليوناني في تحجيم طموحات أردوغان، إثر توقيع اتفاق ترسيم الحدود البحرية مع إيطاليا، قبل أن يضع اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان خطًا أحمر آخر، من شأنه القضاء على تطلعات تركيا وأطماعها في غاز المتوسط.

وتظل سيناريوهات الصراع في الملف الليبي مفتوحة على كافة الاحتمالات، وإن قلل مرور الوقت من احتمالات الصراع الخشن، وفرص المواجهة العسكرية بين مصر وتركيا، لكن المواجهة قد تتخذ أشكالًا أخرى، بتباين تحركات القوى الإقليمية ذات الصلة، ما يضع المنطقة على مرجل ساخن يوشك على الانفجار.

إثيوبيا تلعب دورًا وظيفيًا للضغط على مصر:

كان الهدف الحيوي للمشروع السياسي التركي، مد قدم خارج دوائر المحيط الجغرافي التقليدي، باستهداف شرق إفريقيا ومنابع النيل، في محاولة لتشكيل حزام سياسي، يمكن من خلاله تطويق مناطق النزاع المحتملة، على تخوم مناطق الصراع السياسي، وممارسة الضغط على مصر بورقة المياه.

وظفت تركيا المساعدات الإنسانية للتأثير على دول شرق إفريقيا، لتجاوز

معطيات الجغرافيا السياسية، وعليه ظهرت أهمية إثيوبيا التي باتت تقع داخل دائرة المجال الحيوي لأنقرة، في منطقة جغرافية، يمكن من خلال السيطرة عليها تأمين مناطق النفوذ في الصومال، وازعاج مصر، إضافة إلى قربها من مناطق النزاع في اليمن، كما يمكن أن تُشكل رأس حربة نحو ليبيا والساحل الإفريقي.

وكالة تيكا التركية لشئون الإغاثة تلعب أدوارًا وظيفية:

دشنت أنقرة مقرًا لوكالة التعاون والتنسيق المعروفة باسم، تيكا، في أديس أبابا، العام 200، والتي باشرت دورها عبر تقديم جملة من المساعدات في شكل منح دراسية، ومراكز تعليمية وهيئات ثقافية، وخدمات طبية، ومنح وقروض ومعارض تجارية، نجحت من خلالها في السيطرة على النظام السياسي، وتوجيه دفة صانع القرار الإثيوبي، مع انفتاح السوق الإثيوبي أمام الشركات التركية، العاملة في قطاع الصناعة، والتي هيمنت على فرص العمل من خلال استثماراتها الهائلة في شتى القطاعات، حيث وصل حجم الاستثمارات الصناعية التركية في أثيوبيا قرابة الثلاثة مليارات دولار، كما وقعت تركيا اتفاقية عسكرية مع تركيا، احتكرت من خلالها تدريب وتسليح الجيش الإثيوبي.

ومع تطور المواجهة بين مصر وتركيا، لعبت أنقرة على ورقة المياه، بعدما تحولت إثيوبيا إلى منطقة نفوذ، يديرها السفير التركي لدى أديس أبابا، يابراق ألب، والذي ظهر برفقة منسق وكالة تيكا، في أكثر من مناسبة، وذلك منذ دشن وزير خارجية تركيا، أحمد داود أوغلو، جملة من المشاريع والاتفاقيات المتعلقة بسد النهضة، العام 2014، حيث أكد المتحدث باسم الخارجية الإثيوبية، أنّ بلاده تتطلع إلى الاستفادة من الخبرات التركية في مجال الري والسدود، باعتبارها إحدى الدول الشريكة لبلاده في مشروع السد، كما تستهدف أنقرة زراعة واستصلاح أكثر من مليون فدان، إضافة إلى مشاريع توليد الطاقة الكهرومائية من السد، وهو ما صدقت عليه زيارة نائب وزير الخارجية، أحمد يلدز، إلى أديس أبابا، العام 2017، والتي وضعت الخطوط العريضة لاستراتيجية التعاون التركي/الإثيوبي، جرى التصديق عليها في مقر وكالة الأناضول، بالعاصمة الإثيوبية.

رافق تصاعد الخلاف بين تركيا ومصر، نشاط في زيارات المسئولين الأمنيين الأتراك، للعاصمة الإثيوبية، صاحبها ارتفاع وتيرة التشدد في مواقف أديس أبابا، فيما يتعلق بمفاوضات سد النهضة، وهو الأمر الذي بلغ ذروته بالانسحاب المفاجئ من مفاوضات واشنطن، وعليه يمكن رصد الدور التركي خلف كواليس التصعيد الإثيوبي في ملف سد النهضة، ما يعني اندماج مساري الصراع، وهو ما كشف عنه تعهد تركيا بحماية سد النهضة من أيّ هجوم محتمل، وصاحب ذلك مد الجيش الإثيوبي بأجهزة إنذار تركية متطورة.

وعليه بلغت المواجهة المصرية التركية ذروتها، مع تواصل تحركات القاهرة الرامية إلى مواجهة المساعي التركية التي تهدف إلى إعادة صياغة علاقات القوة في المنطقة، بوقفة حاسمة تجاه التحركات العسكرية التركية في المتوسط، مع عدم الانجرار خلف الاستفزازات الاثيوبية التي تهدف بإيعاز تركيا نحو توريط القاهرة في صراع عسكري يستنزفها، حيث لجأت الأخيرة إلى تدويل القضية، ما يمنحها في النهاية شرعية التدخل الخشن في حال تجاوزت إثيوبيا المسموح به في ملف المياه.

من أجل رؤية تقدمية للأزمة الليبية

د. علي بو طوالة–الكاتب الوطني لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي
والناطق باسم الجبهة التقدمية العربية/ المغرب

في سياق الردة والأزمات الخطيرة التي تتخبط فيها شعوب المنطقة العربية، منذ وقوع ما سمي بثورات «الربيع العربي» سنة 2011، دخلت الأزمة الليبية في الشهور الأخيرة منعطفًا خطيرًا، قد يؤدي إلى تمزيق وحدة شعب وأراضي ليبيا الشقيقة. فتعدد وتوازن القوى المتصارعة على السلطة، وتدخل أطراف إقليمية ودولية مساندة لكل منها، لا يبشر باقتراب خروج ليبيا من النفق المظلم الذي دخلته بعد فشل المرحلة الانتقالية بين 2012 و2013.

في سياق الردة والأزمات الخطيرة التي تتخبط فيها شعوب المنطقة العربية، منذ وقوع ما سمي بثورات «الربيع العربي» سنة 2011، دخلت الأزمة الليبية في الشهور الأخيرة منعطفًا خطيرًا، قد يؤدي إلى تمزيق وحدة شعب وأراضي ليبيا الشقيقة. فتعدد وتوازن القوى المتصارعة على السلطة، وتدخل أطراف إقليمية ودولية مساندة لكل منها، لا يبشر باقتراب خروج ليبيا من النفق المظلم الذي دخلته بعد فشل المرحلة الانتقالية بين 2012 و2013.

إن أسباب الأزمة الحالية أو ما يسميه المراقبون بالحرب الأهلية الثانية، وإن كانت تعود إلى الأوضاع المعقدة التي نشأت بعد إسقاط نظام العقيد معمر القذافي في أكتوبر 2011، فان جذورها العميقة تكمن في البنية القبلية للمجتمع الليبي، وهشاشة مؤسسات الدولة الليبية قبل هذا التاريخ. ولفهم أبعاد وخلفيات الحرب الأهلية الحالية، لا بد إذن من الوقوف على المعطيات التاريخية والمجتمعية من جهة، واستحضار تأثيرات مخططات وحسابات القوى الخارجية المتدخلة بشكل مباشر، أو غير مباشر في هذه الحرب من جهة أخرى، ويبقى الهدف بلورة رؤية شمولية واضحة للتعاطي الصحيح مع التناقضات الداخلية في تفاعلها المستمر مع التدخلات الخارجية.

1) قيود التاريخ والجغرافيا:

ليبيا، اسم عريق وضارب في القدم، تمثل صلة جغرافية بين المشرق العربي والمنطقة المغاربية، لذلك كانت دائمًا خاضعة للتحولات الكبرى؛ سواء كانت قادمة من الشرق أو كان مصدرها الغرب، منذ عهد الفراعنة حتى اليوم. لكن المجتمع الليبي ظل مجتمع قبائل، بعضها من أصول أمازيغية وأغلبها عربي استوطنت ليبيا بعد الفتح العربي الإسلامي.

بعد إعلان استقلال ليبيا عن الاستعمار الإيطالي عرفت تأسيس المملكة الليبية في 24 دجنبر 1951 التي قادها الملك السنوسي، وبرزت أهميتها الاقتصادية والإستراتيجية بسبب اكتشاف البترول سنة 1958 والذي سيبدأ إنتاجه سنة 1961. وازدادت هذه الأهمية بعد أن تأكد أن ليبيا هي تاسع بلد في العالم يتوفر على أكبر احتياط من البترول والغاز. وكما يتذكر الجميع، فقد استولى تنظيم الضباط الأحرار بقيادة العقيد معمر القذافي على السلطة في فاتح شتنبر (أيلول) 1969، وتم إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية العربية الليبية.

لقد جاءت الثورة الليبية في سياق ردود الفعل على نكسة 1967، كما حدث في العراق (1968) وسوريا

العودة إلى الفهرس

(1970)، لكن الثورة الليبية تميزت بتوجهها الوحدوي الناصري، وحظيت بتعاطف كبير من القوى التقدمية في المنطقة العربية والعالم، بسبب إقدامها على اتخاذ مجموعة من القرارات الهامة مثل إجلاء القواعد العسكرية الأجنبية، وتأميم البترول، وتقديم الدعم للحركات الثورية، وقد حققت مكتسبات هامة على مستوى البنية التحتية والخدمات الاجتماعية والقضاء على الفقر والأمية... لكن ضعف التكوين النظري، وقلة الخبرة السياسية، وحماس الشباب، كل هذا وغيره سيقود قيادة الثورة الفتية إلى السقوط في أخطاء قاتلة، خاصة بعد بروز الخلافات الداخلية بين أعضاء القيادة، مما دفع العقيد معمر القذافي إلى بلورة خطة استراتيجية للانفراد بالسلطة من خلال ما سمي بالثورة الشعبية وإعلان سلطة الشعب سنة 1977.

وهكذا سيؤدي تعطيل الشروط الضرورية لأي حياة سياسية عادية، وبناء دولة قوية وديمقراطية إلى الدخول في تجربة فريدة ومسدودة الآفاق، بسبب تجاهل ثقل حقائق التاريخ والجغرافيا، وإقامة استبداد سياسي بشعارات ثورية، ولذلك لم تتأخر النتائج الحتمية والمنطقية لتلك المنهجية في الظهور. فرغم الثروة الهائلة التي أصبحت تتوفر عليها ليبيا، لم يتم التوظيف العقلاني لتلك الثروة في إعادة هيكلة المجتمع القبلي الليبي على أسس علمية وصلبة بالاستثمار في بناء المواطن الواعي من خلال التعليم الجيد، والثقافة الديمقراطية، والبحث العلمي والإعلام التربوي، كما عملت الدول التي جعلت من بلدانها بلدان صاعدة في أقل من ثلاثة عقود من الزمن وبإمكانيات أقل بكثير، بفضل التعليم والتصنيع ونقل التكنولوجيا وتحقيق الأمن الغذائي.

هكذا بقي المجتمع الليبي محكومًا بالقبلية المتخلفة، والعقلية المحافظة، فبعد أربعة عقود من ثورة الفاتح لم تستوعب القيادة الليبية للأسف، أنه لا يمكن تغيير علاقات إنتاج راسخة بقرارات سياسية فوقية، ودون تغيير عميق وبعيد المدى لنمط الإنتاج التقليدي ما قبل الرأسمالي الذي كان سائدًا في ليبيا والبلدان العربية، واختزلت ميزان القوى في الصراع مع الإمبريالية والرجعية في امتلاك المال وشراء السلاح.

ورغم حدوث تحولات عاصفة، بانهيار المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفياتي، ومحاربة العراق وحصاره في بداية تسعينيات القرن الماضي، لم تقم القيادة بمراجعة حقيقية لمنهجيتها في الحكم والتدبير السياسي لتناقضات المجتمع الليبي. فقد كانت في حاجة إلى المصالحة مع فعاليات المجتمع، وكان بإمكانها إقامة ديمقراطية تشاركية بتعددية سياسية معقلنة ومؤطرة بدل ترك التناقضات تتعمق، والجروح تتعفن، والمعارضات تتعدد، وتتصاعد. وبطبيعة الحال، أدت التراكمات السلبية كما تعلمنا قوانين الجدل إلى تحول نوعي سلبي تمثل في ثورة 17 فبراير المضادة. تلك الثورة التي تحولت إلى حرب أهلية طاحنة، حسمها التدخل القوي للحلف الأطلسي.

2) الحرب الأهلية الثانية: خضوع الأطراف الداخلية للتدخلات الخارجية

لم يكن الشعب الليبي مؤهلًا ولا مهيأ للتدبير العقلاني الناجح للمرحلة الانتقالية التي بدأت مباشرة بعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي بذلك الشكل المأساوي التي تتعبه العالم بأسره. ومنذ البداية انكشفت التحالفات الهشة التي كان يجمعها العداء للنظام السابق، دون الاتفاق على أي أفق وطني مستقل، بعد عام واحد تقريبًا تمكن المؤتمر الوطني العام من الفوز في الانتخابات العامة التي جرت سنة 2012. وقد اعتبرت تلك الانتخابات التي أشرفت عليها المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بدعم من بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا ومنظمات غير حكومية مثل المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية، حرة وعادلة من قبل أغلب الليبيين، حسب ما راج في وسائل الإعلام. والمفارقة أنها مع ذلك، لم تؤد كما كان متوقعًا إلى تكوين حكومة منسجمة ببرنامج واضح وواقعي، والسبب الأساسي كان يتمثل في انقسام المؤتمر الوطني العام إلى مجموعتين سياسيتين متنافستين: تحالف القوى الوطنية المكونة من ليبراليين ووسطيين، وحزب العدالة والبناء الذي كان يجمع التيارات الإسلامية. فشل المجموعتين في الوصول إلى توافق حول القضايا الكبرى، خاصة في الاتفاق على صياغة دستور يؤسس للانتقال الديمقراطي، وهذا سيؤدي إلى تدهور خطير للوضع الأمني بالبلاد، بل تعرض المؤتمر الوطني العام نفسه للهجوم عدة مرات من قبل المليشيات، وأكثر من ذلك تم اختطاف رئيس الوزراء زيدان في تشرين الأول/أكتوبر 2013، مما كشف شكلية وهشاشة مؤسسات الدولة.

لقد عرف المؤتمر الوطني العام انقسامًا كبيرًا بعد تمرير التيارات الإسلامية لقرار مراجعة جميع القوانين المعمول بها لضمان توافقها مع الشريعة الإسلامية، وستزداد الهوة اتساعًا بين المتصارعين بعد فرض قانون العزل السياسي على أنصار النظام السابق، وقانون الفصل بين الجنسين، والحجاب في الجامعات الليبية، إضافة لرفض إجراء انتخابات جديدة رغم انتهاء المدة القانونية للمؤتمر في يناير 2014. وكان أهم وأخطر رد فعل على ذلك شن المشير خليفة حفتر هجومًا عسكريًا على الأحزاب والجماعات الإسلامية المسلحة أطلق عليه اسم «عملية الكرامة». ورغم إجراء انتخابات مجلس النواب في 25**يونيو**/حزيران 2014، فإن الأحزاب الإسلامية التي شاركت فيها، رفضت الاعتراف بنتائجها بسبب هزيمتها، مدعية أن المجلس أصبح خاضعا لأنصار القذافي.

في محاولة من الأمم المتحدة لوضع حد للانقسام، أشرفت بعثتها على مفاوضات ماراثونية بالصخيرات بالمغرب، توجت بتوقيع اتفاق على مقتضيات تدبير المرحلة الانتقالية، و كانت البداية بتشكيل حكومة وفاق وطني. وهكذا، وبسبب تخوف التيارات الإسلامية من انعكاسات التحول الذي عرفته مصر، بإزاحة الإخوان المسلمين من السلطة، دخلت ليبيا في دوامة هرب أهلية طاحنة، ومتعددة الأطراف، بدعم من قوى إقليمية ودولية. والمفارقة أن المجتمع الدولي يعترف بشرعية مجلس النواب من جهة، وبحكومة الوفاق من جهة ثانية، أي بالطرفين المتصارعين في نفس الوقت. إن أسباب هذا الواقع المعقد، تكمن في وجود عدد كبير من المليشيات يصل عددها حسب التقديرات إلى 300 ميليشيا تابعة لتيارات سياسية أو قبلية، أو مؤسسات محلية، أمنية و إدارية، أو حتى لأشخاص، بينما تأثير الأحزاب السياسية التي يصل عددها إلى سبعين حزبًا، يبقى ضعيفًا؛ بسبب غياب

التربية السياسية والثقافة الديمقراطية، ويمكن تصنيف أهم القوى المتصارعة إلى المجموعات التالية:

- المؤتمر الوطني العام، وقواته عبارة عن تجمع لمليشيات مختلفة معظمها إسلامية.
- فجر ليبيا، وهو تحالف غير مستقر، شكل في منتصف سنة 2014 ردًا على انقلاب خليفة حفتر، وعندما وصل فايز السراج إلى رئاسة حكومة الوفاق الوطني، تفكك هذا التحالف.
- درع ليبيا وهي قوات تدعم الأحزاب الإسلامية وتنقسم إلى ثلاثة فروع، الدرع الغربي وهو محدود التأثير، والدرع الشرقي ينشط في المنطقة الشرقية، والدرع المركزي وهو الأهم و يتكون من وحدات مصراتة، وغرفة عمليات ثوار ليبيا.
- مجلس شورى ثوار بنغازي، ويتكون من مجموعات أنصار الشريعة، ولواء شهداء 17 فبراير، وكتيبة السحاتي وذراع ليبيا، ويرتبط هذا المجلس بتنظيم الدولة الإسلامية.
- مجلس شورى مجاهدي درنة، وهو تحالف تشكل سنة 2014 من ميلشيات موالية للقاعدة.
- سرايا دفاع بنغازي، وهو تحالف تكون في يونيو 2016 للدفاع عن بنغازي من وحدات الجيش الوطني الليبي.
- المليشيات الأمازيغية، وهي مجموعات تتمركز بشكل أساسي في مدينة زوارة الساحلية، والجبل الغربي قاتلت إلى جانب فجر ليبيا في مواجهة قوات حفتر؛ لأن دافعها الأساسي عداؤها للقومية العربية، بسبب ما عانته الأقلية الأمازيغية من إقصاء وتهميش خلال حكم القدافي، وأصبحت من بعد محايدة في الصراع، رغم اعترافها بشرعية حكومة الوفاق الوطني.

هذه التحالفات الكبرى هي تجميع وتوحيد لعشرات المليشيات التي يعود تشكلها إلى فوضى السلاح المنتشرة في ليبيا، والتي يستحيل مع استمرار وجودها استتباب الأمن والاستقرار في البلاد.

في السنة الأخيرة تمركز الصراع بين جبهتين، جبهة حكومة الوفاق التي انتهت مدة صلاحيتها منذ ثلاث سنوات، ولجأت لطلب الدعم من تركيا للدفاع عن سيطرتها على العاصمة طرابلس، وبالفعل تحقق لها ذلك بفضل الدعم التركي القوي. وجبهة الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر، الذي حاول السيطرة على العاصمة من خلال هجوم كبير، لكنه فشل. وأمام استعادة قوات حكومة الوفاق لزمام المبادرة، وتحضيرها للهجوم على مدينة سرت، طلب مجلس النواب الليبي تدخل مصر، وأيد المجلس الأعلى للقبائل الليبية هذا الطلب بزيارته لمصر ولقائه بالسيسي. وقد استجابت مصر للطلب من خلال عرض عسكري ضخم على مقربة من الحدود الليبية، تميز بخطاب الرئيس السيسي التحذيري. بعد ذلك أعلنت مصر عن مبادرة لوقف التصعيد، والشروع في المفاوضات بين الأطراف الليبية للتوصل إلى اتفاق سياسي جديد، واستمرت مصر في عقد اجتماعات الدول العربية المحيطة بليبيا، خاصة مع تونس والجزائر، والتشديد على رفض التدخلات الخارجية في ليبيا، واستحالة الحسم العسكري للصراع على السلطة، وبالتالي ضرورة الاتفاق السياسي. وفي نفس السياق قام مؤخرًا رئيس مجلس النواب الليبي، ورئيس مجلس الدولة بزيارة الدول المغاربية ومصر، وطرح مبادرة تشكيلة حكومة توافق جديدة بمدينة سرت، وهذا معناه القبول بالحل الوسط بين القوى المتصارعة، وتقديم تنازلات متبادلة، وإيجاد حل لمشكلة الميليشيات المسلحة، لكن يبدو أن الجماعات الإسلامية المتشددة والمتحكمة في حكومة الوفاق ترفض هذا المخرج.

3) من أجل ليبيا موحدة، ديمقراطية وتقدمية

إن مضاعفات الحرب الأهلية على الساكنة والمجتمع الليبيين كافية وحدها لجعل كل غيور على بلاده، بل وكل ذي عقل يتبرأ ويدين ما يجري مهما كانت الدواعي والمبررات، وبالأحرى إذا كان صراعًا مكشوفًا على السلطة والثروة. ولا توجد حتى الآن تقديرات دقيقة لهذه المضاعفات؛ فبالإضافة لأكثر من ثلاثة آلاف قتيل، وعشرات الآلاف من الجرحى، هناك التراجع الكبير للنشاط الاقتصادي، وتراجع عائدات النفط بنسبة 90%، وما يقرب من ثلث سكان البلاد لجأ لكل من تونس ومصر هربا من الموت. وحسب المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان فقد هاجر 270 ألف ليبي إلى أوروبا، ونزح حوالي 350 ألف مواطن إلى المناطق الداخلية، ويعاني حوالي مليون ونصف المليون من سوء وقلة التغذية. هذه الأوضاع الكارثية التي يعاني منها الشعب الليبي، والمتزامنة للأسف مع أوضاع لا تقل عنها مأساوية في فلسطين وفي سوريا، واليمن ولبنان تفرض على جميع فصائل حركة التحرر الوطني في هذه البلدان، وفي باقي البلدان العربية، القراءة الموضوعية والعلمية لما جرى ويجري من تطورات مؤلمة، لم تكن متوقعة عند أكبر المتشائمين فحسب، بل تجاوزت حدود تقبل وتحمل الأغلبية الساحقة من المواطنين والمواطنات، وبالتالي أصبح كل خطاب انتصاري متجاوز، بل ومعرقل لامتلاك الوعي الصحيح للتعاطي مع الأحداث الطارئة، والتحولات السريعة بعقلانية وتفاؤل.

إن معطيات الواقع الليبي في تعقيداته، وفي تأثره بالضغوط والتدخلات الخارجية، إقليمية ودولية لا تسمح إلا بطرح مشروع وطني واقعي، هو مشروع الانتقال الديمقراطي، وهذا يتطلب التوافق السياسي والمجتمعي، بمعنى وضع أسس وقواعد حياة سياسية سليمة، تسمح لمكونات المجتمع بالمشاركة السياسية، والاستفادة من الثروة الوطنية دون إقصاء لهذا الطرف أو ذاك، لهذه الفئة أو تلك، في إطار السيادة الوطنية والاستقرار المجتمعي، والتداول السلمي على السلطة، وإقامة دولة المؤسسات المتحررة من قيود القبلية والضغوط الخارجية.

إن جدلية التحرر الوطني، والتنمية المستدامة والمستقلة، والوحدة العربية في صيغة جديدة ومتقدمة، ينبغي أن تظل بوصلة كل الوطنيين والتقدميين الليبيين، حيث لا نهضة حقيقية بدون فضاء جغرافي وسياسي وثقافي، وتكامل اقتصادي كما أكدت ذلك تجارب المجموعات الجهوية الصاعدة في عالم اليوم. فهل ترتقي القوى السياسية المتصارعة في ليبيا إلى مستوى ما يطرحه العصر من تحديات، مستحضرة ضياع العقود الماضية في تبديد الثروة الوطنية جريًا وراء سراب، وأوهام قاتلة؟

جميع المعطيات الاحصائية مستمدة من موقع ويكبيديا

العودة إلى الفهرس

الحريات العامة والدولة الوطنية

د. لبيب قمحاوي – مفكر وكاتب سياسي/ الأردن

في الوقت الذي شكلت فيه جائحة الكورونا بداية حقبة من الجمود ثم الانهيار الاقتصادي والانطواء الاجتماعي وفقدان العديد لبوصلة الاتجاه السليم والقدرة على استشراف ما هو قادم، فإنها جاءت بالنسبة للدولة الوطنية على العكس من كل ذلك، إذ شكلت بداية حقبة جديدة من عنفوان الدولة واستفحال نفوذها وفرض سطوتها وهيمنتها على شعوبها بعد أن فتحت جائحة الكورونا الباب أمامها لإثبات قدرتها وأهميتها، وبالتالي سيطرتها ونفوذها على المجتمع، كونها نجحت في أن تكون الملاذ الحقيقي لشعوبها، والأقدر على إعطاء شعبها الأولوية في الحماية والرعاية بشكل أكثر كفاءة من الكيانات الفدرالية الأكبر والأقوى والأكثر ثراء، والتي أثبتت فشلها أو ترددها مقارنة بالدولة الوطنية.

الأردن لم يكن استثناء من كل ذلك، بل على العكس، فقد أثبتت الدولة الأردنية قدرتها على أن تكون وعاءً حاضناً للشعب ضد جائحة الكورونا، واستفادت كثيراً من خلفيتها الأمنية في فرض سيطرتها على مختلف مرافق الدولة والحياة لصالح المجموع العام والقدرة على حماية المواطنين من خطر انتشار الوباء. ويبدو أن هذا الوضع قد فتح شهية الدولة لإعادة الاستحواذ على مقدرات الوطن والمواطنين ومصادرة حقوقهم وحرياتهم الأساسية التي كفلها الدستور.

وفي خضم استفحال الجائحة والإغلاق الشامل الذي رافقها، قامت الدولة بتفعيل قانون الدفاع وإطلاق يدها وتعزيز قدرتها على اتخاذ القرارات بمعزل عن ما ينص عليه القانون والدستور. وقد ترافق ذلك مع تولد الشعور لدى العديد من الأردنيين، بأن تلك الاستعانة لن تقف عند حدود التصدي لجائحة الكورونا، ولن تنتهي مع انتهاء تلك الجائحة، بل سيتم استعمالها لإعادة استيلاء الحكم على الحياة السياسية في البلد وعلى تكبيل كافة الحريات التي كفلها الدستور دون وضع أي حد زمني لوقف العمل بقانون الدفاع أو تقييد استعماله بالقضايا المتعلقة بالجائحة فقط.

الدولة الوطنية ليست بالضرورة خصماً للشعب؛ إلا إذا كانت تفتقر إلى حكم القانون وسيادته وإلى الديموقراطية الحقيقية التي تسمح بالتداول السلمي للسلطة، وفي غياب كل ذلك سواء جزئياً أو كلياً، يصبح مدخل تعزيز سلطة الدولة وزيادة صلاحياتها مدخلاً إلى الفساد والبطش أو الاستبداد في الوقت نفسه، وهنا يكمن الخطر الذي جعل معظم الأردنيين مقتنعين أنه بالرغم من ضرورة تفعيل قانون الدفاع من أجل السيطرة على انتشار وباء الكورونا؛ إلا أنهم وفي الوقت نفس قلقين من إمكانية استمرار الدولة بالعمل بقانون الدفاع للسيطرة على الحريات والحياة السياسية وبما يناسب رغباتها، وكل ذلك تحت شعار محاربة الوباء.

ويبدو أن التخوف كان في محله، فالدعوة إلى إجراء انتخابات نيابية في ظل قانون الدفاع، وأسلوب التعامل مع نقابة المعلمين، هي من الأمور التي خلقت قناعة لدى الأردنيين، بأن مخاوفهم لها ما يبررها.

لا يمكن أن تجري انتخابات ديموقراطية في ظل قانون دفاع، هذا أمر بديهي، ولكن تجاهل ذلك من قِبَل الحكم في الأردن يوحي بوجود نوايا للسيطرة المسبقة على نتائج الانتخابات وتطويعها بما يتناسب ورغبات الحكم وليس الناخبين، هذا بالإضافة إلى وجود سوابق لتدخل بعض أجهزة الدولة في العملية الانتخابية لصالح مرشحين بعينهم، وفي ظل قانون انتخاب لا يحظى بقبول شعبي عام، نظراً لكونه يتعارض مع المواطنة الناجزة والعدالة في التمثيل.

إن استعمال ذيول الجائحة لغايات سياسية هي أمر لا يتمكن أحد من فعله في العادة سوى الدولة الوطنية، وهذا يعكس نفسه في مسارات عديدة، قد تتجاوز السياسة إلى علاقة الحكم بمؤسسات المجتمع المدني بشكل عام، بالإضافة إلى المواطنين كأفراد.

إن ما جرى لنقابة المعلمين وأعضاء مجلس النقابة يعطي صورة واضحة عن مثل ذلك التوجه؛ فاعتقال أعضاء من مجلس نقابة المعلمين، وتوجيه تهم الفساد لهم وتعيين لجنة إدارة لتلك النقابة قبل صدور أي حكم قضائي، هي أمور لا يمكن القبول بها في أي دولة تحترم حكم القانون والحريات الأساسية التي كفلها الدستور.

وبغض النظر عن الأسباب التي قد أعلنتها الدولة، والأسباب التي لم تعلنها، وبقيت في ضمير المستتر، فإن الإجراءات التي استبقت أي أحكام قضائية تعطي مؤشراً واضحاً على النوايا الحقيقية للحكم في تعاطيه مع نقابة المعلمين ومطالبها النقابية، وعن الأسلوب العرفي التي اتبعه الحكم في تعاطيه مع تلك المسألة ومؤشراً واضحاً على سلوك الحكم في الحقبة المقبلة.

لا أحد يعلم حتى الآن إلى متى سيستمر العمل بقانون الدفاع في الأردن، وإن كان المنطق يشير إلى وجوب ارتباط بقاء العمل بقانون الدفاع بوضع الجائحة، ولكن المؤشرات حتى الآن لا تبشر بالخير.

مآلات الأوضاع السياسية في العراق

كاظم الموسوي–كاتب وباحث سياسي / العراق

الكتابة عن العراق ومآلات أوضاعه تتطلب العودة إلى أسباب موضوعية وذاتية أوصلته إلى ما هو عليه، وما يمكن أن يؤول إليه. لقد تم غزوه من قوات أمريكية بريطانية ومتخادمين معها من أكثر من دولة وقارة عام2003، ولم تخطط الإدارة الأمريكية لمستقبل أوضاعه علنًا، فقط كانت تتحدث عن الديمقراطية والتخلص من الديكتاتورية. ولا يمكن طبعًا مقارنة موازين القوى بين قوات الغزو المتحالفة والقوات العراقية المنعزلة، وفرض الاحتلال عليه، وما تلاه من تعمد المندوب السامي الأمريكي بول بريمر في وضع قوانينه وقراراته وتمثيل العراق في مؤتمرات خارجية دولية، ولم يبقَ له إلا تنصيب نفسه رئيسًا للبلاد. لكن الحراكات الشعبية ومقاومة قوى الاحتلال، بمختلف الأساليب، فرضت هي الأخرى وضعها؛ فتقرر تشكيل مجلس حكم من العراقيين، حسب مخطط بريمر وتقسيماته، وتحدث عنها في كتابه عن (سنته في العراق)، وقابلية الأطراف التي توافقت معه ونفذت خططه ومشاريعه.

الكتابة عن العراق ومآلات أوضاعه تتطلب العودة إلى أسباب موضوعية وذاتية أوصلته إلى ما هو عليه، وما يمكن أن يؤول إليه. لقد تم غزوه من قوات أمريكية بريطانية ومتخادمين معها من أكثر من دولة وقارة عام2003، ولم تخطط الإدارة الأمريكية لمستقبل أوضاعه علنًا، فقط كانت تتحدث عن الديمقراطية والتخلص من الديكتاتورية. ولا يمكن طبعًا مقارنة موازين القوى بين قوات الغزو المتحالفة والقوات العراقية المنعزلة، وفرض الاحتلال عليه، وما تلاه من تعمد المندوب السامي الأمريكي بول بريمر في وضع قوانينه وقراراته وتمثيل العراق في مؤتمرات خارجية دولية، ولم يبق له إلا تنصيب نفسه رئيسًا للبلاد. لكن الحراكات الشعبية ومقاومة قوى الاحتلال، بمختلف الأساليب، فرضت هي الأخرى وضعها؛ فتقرر تشكيل مجلس حكم من العراقيين، حسب مخطط بريمر وتقسيماته، وتحدث عنها في كتابه عن (سنته في العراق)، وقابلية الأطراف التي توافقت معه ونفذت خططه ومشاريعه.

بريمر عمل على ما استفاد منه من الخبرة البريطانية في احتلال العراق في العشرينيات من القرن الماضي، أو وُجه لها، في استخدام قاعدة الاستعمار البريطاني في التحكم: فرق تسد، وعمل على وضع تقسيماته للمجتمع العراقي إلى مكونات مذهبية طائفية وعرقية اثنية، وخرج بضرورة قيام مؤسساته التي ينبغي تعريفها ببنائها على تلك الأسس، وتكرست عرفًا، وشاعت قاعدة. منذ أن أنهى سنته وهرب بلا أسف من العراق وإلى يومنا، فأصبحت القاعدة الأولى، أو السبب الرئيس هو التقسيم الطائفي الإثني للشعب العراقي، ومن ثم المحاصصة على هذه الأسس، وتوزعتها القوى السياسية، التي تزعم تمثيلها والتعبير عنها، وهو أمر مختلف عليه، فلا هذه القوى السياسية ممثلة حقيقية، ولا وقائع الحال كذلك، ولكن الأمور سارت بهذا الاتجاه، الذي زرع فتنة تقسيمية جرّت لها حربًا دموية امتدت سنوات. ثم جاءت قضية الدستور والاستفتاء عليه، وتسارعت تلك القوى المحلية والدولية في صياغته بما يخدمها في استمرار خطط بريمر ومرؤوسيه في واشنطن، وربما في أماكن أقرب إلى العراق أيضًا. ورغم عدم إقرار ما قسم عمليًا في نص الدستور وموادّه، ورغم أن الكثير من مواده لم تستكمل، إلا بقانون لم يوضع الكثير منه إلى الآن، ورغم أن الكثير من مواده حمالة أوجه، استخدمها كل من بنى عليها مصالحه واعترض على غيرها، ورغم إضافة موادٍ له بعد الاستفتاء لم يجر العمل بها أيضًا، ورغم الكثير من النقاط التي تثير الريبة منه، إلا أنه أكد قضية كبيرة تقصدت قوى الاحتلال وخدمها في كتابتها والتركيز عليها، مخالفة للواقع والدساتير المؤقتة السابقة، والتي تدل على أن واضعي الدستور شغلتهم هذه القضية أكثر من أي قضية أخرى في وضعه واحترامه مستقبل البلاد من خلاله، وهي إلغاء هوية العراق العربية، واستبدالها بشكل التقسيم الطائفي العرقي، وتغييب هوية المكون الأساسي في العراق؛ العرب، واحتسابهم طائفيًا فقط، بينما وصف الأقوام والأقليات القومية التي لا تشكل أكثر من خمس السكان بأوصافها القومية، الاثنية، دون احترام وتقدير للشعب العربي في العراق.

في ميثاق جبهة الاتحاد الوطني عام 1957 التي أسهمت في إسقاط النظام الملكي وتأسيس الجمهورية الأولى، تموز/ يوليو 1958، والتي كان الحزب الديمقراطي الكردستاني عضوًا في تحالف موازٍ لها مع الحزب الشيوعي، وفي نسخة مؤرخة في 19 تشرين ثاني/ نوفمبر 1958، (بعد نجاح الثورة) معنونة: ميثاق جبهة الاتحاد الوطني، جاء فيها ما يعكس، الوعي، أو الحس

العودة إلى الفهرس

الوطني والقومي، ووضوح الفكر السياسي لقيادات الأحزاب والمشاركين في قيام الجبهة وعملها، تلك السمات التي افتقدت بعد ذلك، ولا سيما بعد الاحتلال الأمريكي وحلفائه ومتخادميه عام 2003، فورد في نص الميثاق:

1- لما كانت جبهة الاتحاد الوطني تقر أن أمة العرب واحدة فرّقها الاستعمار وأعاق توحيدها، وأن العراق جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، فإنها تعمل على إعلاء شأن القومية العربية وتسعى بشكل خاص من أجل تحديد أفضل وأمتن شكل من أشكال الارتباط بالجمهورية العربية المتحدة على أن يجري ذلك بالوسائل الديمقراطية المألوفة.

2- تعتبر الجبهة أن الكيان العراقي يقوم على أساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم وتعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن، وتقر حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية، وتسعى من أجل تطبيق ذلك.

في السببين أعلاه، بعد الاحتلال وفرض الهيمنة الاستعمارية، في التقسيم والمحاصصة وفي الدستور المفترض الناظم لسياسات الدولة، بكل تعريفاتها، تولدت أسباب أخرى، منها تكريس المحاصصة في السلطات، وتقسيماتها وتكرست أو تفرعت عنها أمور كثيرة، أبرزها الزبائنية والمحسوبية وفقدان الكفاءة وسوء الإدارة والقيادة وصولًا إلى تفشي صور الفساد الإداري والمالي والاخلاقي والسياسي في أعلى مراحلها، ليكون سببًا آخر في خراب البلاد ودمار العباد، حيث تحول الفساد إلى مؤسسات قائمة داخل الدولة، لها خلفياتها وأزلامها وقواعد عملها، مع نمط تخلف وجشع وحشي، لا يعبر حتى عن قيم أخلاقية عامة، مما عرقل المشاريع والتنمية وأسس سلطات تدير شؤونها بالتفنن في أساليب الفساد وخراب العمران وهدم هيبة الدولة والتنكر لما تدعيه أو تعرف نفسها به. فلا القوى والأحزاب «الإسلامية» طبقت مناهجها وشعاراتها المخادعة، ولا «الليبرالية والديمقراطية والقومية» وحلفاؤها قدمت نموذجًا لما تروجه عنها، وبات بعضها يندم على ما قام به بعد خراب العراق، وهناك من أخذ يسمي الاحتلال احتلالًا بعد أن وصفه بالتحرير والتغيير وأوصاف كثيرة تخجل مرددها قبل غيرهم، حين تضعها اليوم على أرض الواقع الكارثي في العراق.

أضاف على أسباب تدهور الأوضاع في العراق، غزو ما اختصر إعلاميًا بتنظيم «داعش» (حزيران/ يونيو 2014) واحتلاله لثلث مساحة العراق، في المحافظات الشمالية الغربية والوسطى منه؛ الموصل والأنبار وتكريت وأطراف كركوك وديالى ومشارف محيط بغداد. وكان قد سبقه مكوناته الأولى، من مجموعات الإرهاب المتطرفة؛ أبي مصعب الزرقاوي وخلفه وأسلافه في تلك المدن أيضًا، وبذلك يكون العنف المتطرف والغلو الطائفي والقتل على الهوية والاسم في مدن المنطقة المحتلة وخارجها. وهذه القضية لم تأخذ لحد الآن موقعها الاعتيادي في المحاكمة والمحاسبة لأسبابها وتطوراتها وتداخلاتها ودعمها وحواضنها وخدمتها؛ إعلاميًا وماليًا وسياسيًا، وما زالت رغم انكسار ما أعلن من «دولة خلافة» وما شابهها تحت رعاية دول الاحتلال وحمايتها، وما زالت مخفية تحت الرماد مثل: مشاريع الإدارة الأمريكية وقواعدها الإستراتيجية في المنطقة الموجهة إلى تفتيت المنطقة وتجزيء المجزأ فيها، والتهديد بهذه الخطة التي أعلنت مرة باسم جو بايدن (2007)؛ نائب الرئيس الأمريكي باراك أوباما، والمرشح الديمقراطي للرئاسة حاليًا، ولها منشدون كثر من أكاديميين غربيين إلى رؤساء أحزاب محلية، وبدعم وإسناد صهيوني وخليجي، وهنا يكمن خطر واضح على مآلات الأوضاع في العراق.

صحيح رفع المشروع السابق إلى الرفوف لحد الآن، ولكن التلويح به مستمر، وليس آخره تصريحات، مستشار الأمن القومي السابق للرئيس الأمريكي الحالي، أحد صقور المحافظين الجدد، جون بولتون إلى قناة كردية عراقية (5/8/2020)، وتذكيره به، والترويج له، منه ومن مضيفيه.

وإذا توقفنا عند كل ما ذكرناه من أسباب، وغيرها كثير، مضافًا إليها ملاحظة لا بد من الانتباه لها، هي أن الحكومات التي تشكلت بعد عام 2003، لم تمثل الإرادة الوطنية العراقية، واشتركت فيها خيارات القوى المتنفذة مع قدرتها على التلاعب فيها كما تشاء، فانتهت في أغلبها بنوع من خطط التآمر الأمريكي المكشوف، تحت مسميات الضغوط وتحريك الأدوات والاعتراض الشكلي العلني وتبديل الوجوه، وغيرها من العوامل التي لم تثمر منها أية سلطات قادرة على تنفيذ مشروع وطني تقدمي، وتطبيق حلول واقعية لكل الملفات الساخنة.

لهذا اندلعت احتجاجات الشوارع في المدن الرئيسية، أولًا، ثم استمرت في العاصمة ومدن الجنوب والوسط، والتي تكشف شعاراتها فشل الحكومات في أداء وظيفتها المعروفة، واعتراف أغلب مسؤوليها بذلك رسميًا وبلسانهم في لقاءات متلفزة، وانعكس الحال على كل الاستفتاءات والانتخابات البرلمانية، حيث لم تصل نسب المشاركة فيها إلى ما يُشعر بموافقة شعبية وخيار وطني، والنتائج فيها وما رصد عنها أمر محرج لما ادعته إدارات الاحتلال والمتخادمون معها؛ من شعارات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.. بعضها فضائح صارخة في التزييف في الأرقام والوثائق والبيانات، واستهانات بالمسميات والعمل بنقيضها، مثل: النزاهة والشفافية والمساءلة والعدالة الاجتماعية والقانونية.

رغم فوضى الغزو وما بعده من احتلال واختلال، إلا أن ما سار عليه الوضع في العراق، تبناه الغازي الغربي والمحتل وحوله إلى أسس فعلية لما سماه بالعملية السياسية وما يعيشه العراق، بقصد أو بسوء نية لتعميم الخراب وتوزيع الدمار وإفشال أي جهود، يمكن أن تقدم شيئًا لخدمة الشعب والوطن، وما زال التدهور هو المآل العام للأوضاع على مختلف الصعد، مما يمكن القول ويكرر منذ سنوات، أن العراق على مفترق طرق صعب، وهناك سيناريوهات متعددة، أكثرها بلا آفاق عملية، حيث أن الفترة الممتدة من الغزو إلى يومنا فترة تعثر سياسي وارتكابات صارخة في الفساد والعنف وتفشي الفقر والبطالة وانتهاكات حقوق الانسان، ولم تقبل من قبل الجميع ولو لفظيًا، أي أنها مرحلة لا يمكن السماح لإعادة ممارساتها الكارثية، ولا بد من التغيير الجذري لها. بنظرة بونارامية للمشهد السياسي، تقول إن العملية الجارية أحبطت تطلعات الشعب العراقي وأساءت لتضحياته وخياراته الوطنية، ولا بد هنا من ولادة مرحلة جديدة تعيد الأمل إلى الشعب بالعمل على برنامج تحرر وطني حقيقي، يحرر الوطن من الاحتلال العسكري والسياسي ويمنع أي دور للسفراء الأجانب في القرار السياسي، ويؤمن برنامج تنمية وطني يضع ثروات الوطن ومصالحه في خدمة الشعب، ويسن قوانين تؤمن حرية وحقوق الإنسان الأساسية والعامة وتأسيس دولة قانون ومواطنة فعلية باختيار شعبي وإرادة وطنية، وإلا فالأوضاع مأساوية والآفاق بعيدة كثيرًا عن المؤمل والمرتجى!

تونس:
أزمة حكم متحركة تفتح على أزمات متعددة

الجمعي القاسمي – كاتب وباحث سياسي/ تونس

يتحرك المشهد التونسي في علاقة بالمسار الحكومي نحو منعرجات مُتعددة فرضتها التطورات السياسية المُتسارعة التي تحمل في طياتها ملامح مرحلة باتت تُمهد لخلق معادلات جديدة، بتوازنات حزبية مُغايرة لحسابات نتائج انتخابات تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي.

ومنذ تكليف وزير الداخلية الحالي، هشام المشيشي في منتصف شهر يوليو/تموز الماضي، بتشكيل حكومة جديدة بعد استقالة حكومة إلياس الفخفاخ، دخل المشهد العام في البلاد في دائرة من الاضطراب والارتباك، عمقا أزمة الحكم المُتواصلة منذ العام 2011، وجعلتها تنفتح على أزمات أخرى مُتعددة تتجاوز البعد السياسي، لتشمل أيضا الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

ويُرجح أن تستفحل هذه الأزمة بسبب إصرار المشيشي على تشكيل حكومة كفاءات مُستقلة تمامًا عن الأحزاب، حيث تكشف الصور التي يعكسها هذا المشهد عن وضع خطير وسيناريوهات مقلقة تجعل من تونس التي كانت تعتبر إلى وقت قريب قصة النجاح الوحيدة في الانتقال الديمقراطي في المنطقة، تقترب كثيرًا من دائرة الفوضى.

وحسم المشيشي خياراته السياسية بعد أسبوعين من المشاورات مع الأحزاب والمنظمات الوطنية الكبرى، حيث أعلن في العاشر من أغسطس/آب 2020، التوجه نحو تشكيل حكومة كفاءات مستقلة تمامًا عن الأحزاب، وتتوفر في أعضائها النجاعة والنزاهة بعيدًا عن التجاذبات السياسية. وعكس هذا التوجه الذي فاجأ الأحزاب الكبرى، وخاصة منها حركة النهضة الإسلامية (54 مقعدًا برلمانيًا)، عزمًا واضحًا على الذهاب في مسار يستهدف تغيير المُعادلة السياسية الراهنة لجهة الابتعاد عن الأحزاب بما يُمهد الطريق لكسر سطوتها على العمل الحكومي.

وقال المشيشي خلال مؤتمر صحفي إن عدم الاستقرار السياسي يُعد من أهم أسباب الأزمة التي تعيشها تونس، مُعتبرًا أن الوضع الذي يسود البلاد «يُحتم تشكيل حكومة انجاز اجتماعي واقتصادي، وتُقدم الحلول العاجلة دون أن تكون رهينة للتجاذبات السياسية، وقادرة على العمل في تناغم».

وفي رسالة سياسية بالغة موجهة لغالبية الأحزاب السياسية، شدد المشيشي على أن «المواطن بدأ يفقد الثقة في قدرة النخب السياسية على تقديم الحلول المطلوبة، والاستجابة لتطلعاته»، لافتًا إلى أن «درجة الاختلاف والتناقض بين الفرقاء السياسيين كبيرة جدا»، الأمر الذي «عطل إمكانية إيجاد صيغة لتكوين حكومة تجمع الأطراف السياسية وتضمن الحد الأدنى من الاستقرار السياسي».

انقسام سياسي متفاقم

وتكشف تصريحات المشيشي عن عمق الأزمة السياسية التي تعيشها البلاد، حيث تباينت مواقف الأحزاب حول خياره الذهاب إلى حكومة كفاءات المستقلة، وتضاربت وسط حالة من الغليان الاجتماعي ستكون لها تداعيات مباشرة على مُجمل مسارات الأزمة في البلاد، وخاصة على مستوى التحالفات الحزبية المُتحركة.

وسارع الحزب الدستوري الحر (17 مقعدًا برلمانيًا)، وعدد من المنظمات الوطنية الكبرى، منها منظمة أرباب العمل، إلى الترحيب توجه المشيشي إلى تشكيل حكومة كفاءات مستقلة، فيما رفضته بقية الأحزاب الأخرى، حيث قالت رئيسته عبير موسي، إن حزبها سيتفاعل بشكل ايجابي مع هذا التوجه. وبالتوازي شدد سمير ماجول، رئيس

العودة إلى الفهرس

منظمة أرباب العمل على»أهمية تكوين حكومة كفاءات اقتصادية مستقلة عن السياسة»، مُعتبرًا في تصريحات إذاعية، أن «الحكومات السياسية أثبتت فشلها».
ويُعزز هذا الرأي التقديرات التي تذهب إلى القول بأن خيار المشيشي وما رافقه من رسائل سياسية يُعد ردًا مباشرًا على سطوة الأحزاب، وخاصة منها الضغوط التي مارستها حركة النهضة الإسلامية خلال الأيام القليلة الماضية لتوجيه مسار مشاورات تشكيل الحكومة الجديدة نحو مُخططاتها.
ويُنظر إلى توقيت الإعلان عن هذا التوجه الذي جاء بعد ساعات قليلة من انتهاء اجتماع طارئ لمجلس شورى حركة النهضة الإسلامية خُصص لبحث المسار الحكومي، على أنه يستهدف إسقاط مناورات هذه الحركة الإسلامية، وتضييق الخناق عليها، الأمر الذي دفع نائب رئيسها، علي العريض، إلى رفض هذا التوجه، بحجة أنه يُشكل «اعتداء على الديمقراطية» على حد قوله.
وقال في تصريحات تلفزيونية، إن إعلان المشيشي تكوين حكومة كفاءات مستقلة يُشكل «إبعادًا للأحزاب السياسية الفائزة في الانتخابات واعتداء على الديمقراطية»، مُضيفًا في تهديد مُبطن أن منح البرلمان الثقة للحكومة المُرتقبة» أمر غير مضمون، وأن حركة النهضة مُقتنعة تمامًا بأن حكومة غير مدعومة بأحزاب سياسية ستصطدم بالواقع المرير ولن تتمكن من الصمود».
وفي المقابل، اعتبرت حركة الشعب (16 مقعدًا برلمانيًا) على لسان أمينها العام زهير المغزاوي، أن التوجه نحو تشكيل حكومة كفاءات مستقلة «ليس حلًا للأزمة التي تعيشها البلاد، وسيتسبب في تضييع الوقت لأنه سيؤدي إلى إعادة إنتاج الأزمة من جديد»، وذلك في الوقت الذي دعا فيه هشام العجبوني، القيادي في حزب التيار الديمقراطي (22 مقعدا برلمانيا)، إلى مراجعة هذا الخيار لأن «الوقت لا يزال مبكرًا جدًا لتشكيل حكومة كفاءات مستقلة عن الأحزاب».
وتكاد مختلف القراءات السياسية تُجمع على أن هذا التوجه سيُساهم في حشر الأحزاب السياسية في البلاد في دائرة ضيقة تفقد فيها سطوتها على المشهد السياسي، وتجعلها أمام خيارين لا ثالث لهما، وكلاهما مر، حيث يتعلق الأول بالقبول بحكومة كفاءات مستقلة، والتصويت لصالح منحها الثقة في البرلمان، بينما يتعلق الثاني برفضه، ثم العمل على إسقاط الحكومة في البرلمان، بما يفتح الطريق أمام الذهاب إلى انتخابات سابقة لآوانها.
ويُنظر إلى الخيارين على أنهما صادمان لتوجهات مُجمل الأحزاب، ولا ينسجمان مع توجهاتها ليبدو بذلك مُقدمة لرسم مشهد جديد، قد يتم فيه تحجيم سطوة الأحزاب التي تكاثرت في تونس بشكل غير مسبوق منذ العام 2011.

فسيفساء حزبية مُتناثرة

ويبلغ عدد الاحزاب في تونس حاليًا 226 حزبًا تتوزع على 5 توجهات سياسية هي الإسلامية، والوسطية الحداثية، واليسارية (شيوعية واشتراكية) والقومية والدستورية (نسبة للحزب الذي أسسه الراحل الحبيب بورقيبة).
وتعتبر حركة «النهضة» التي يرأسها راشد الغنوشي، من أبرز الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية، وهي تُحظى بدعم من تنظيم الإخوان المسلمين، ولا تخرج علاقاتها الخارجية عن دائرة الإخوان (قطر وتركيا).
ويلي هذه الحركة، حزب التحرير الذي يدعو على إقامة دولة الخلافة، له تواجد كبير في البلاد، وائتلاف الكرامة (21 مقعدًا برلمانيًا)، وحزب الرحمة (3مقاعد برلمانية)، بينما بقية الأحزاب الإسلامية الأخرى فهي عبارة عن مجرد دكاكين لا وجود لها على أرض الواقع.
أما الأحزاب الوسطية الحداثية، فهي تتوزع على 6 أحزاب أبرزها حزب قلب تونس (27 مقعدًا برلمانيًا)، وحزب تحيا تونس (14 مقعدًا برلمانيًا)، وحركة نداء تونس (3 مقاعد برلمانية)، وحركة مشروع تونس (4 مقاعد برلمانية)، وحزب البديل (3 مقاعد برلمانية)، وحزب أفاق تونس (مقعدان).
وتتوزع أحزاب اليسار إلى الشيوعيين والاشتراكيين، والقوميين إلى جانب اليسار التقليدي واليسار الاجتماعي الديمقراطي.
ويبرز الائتلاف الحزبي «الجبهة الشعبية» التي انطلقت عند تأسيسها في أكتوبر 2012 بـ 11 حزبًا أهمها تياران ماركسيان وهما حزب العمال (حزب العمال الشيوعي التونسي تأسس في يناير 1986 وهو وريث العامل التونسي الذي نشأ في بداية السبعينيات)، وحزب «الوطنيون الديمقراطيون الموحد» الذي نشأ بعد الثورة مجمعًا تيارات «الوطنيين الديمقراطيين» المتبنية للأفكار الماركسية اللينينية والماوية ونشأ في الجامعة التونسية أواسط السبعينيات.
وتنشط بالجبهة الشعبية أحزاب قومية (ناصرية وبعثية) مثل التيار الشعبي (ناصري) أسسه الراحل محمد البراهمي قبل اغتياله بأكثر من شهر في يوليو 2013، وحركة البعث وحزب الطليعة العربي الديمقراطي (بعث)، كما تنشط بها تيارات أخرى ماركسية.
وتتمثل قوة الجبهة في سيطرتها على النقابات وانتشارها خاصة في منطقة الحوض المنجمي بمحافظة قفصة، بالإضافة إلى تواجدها في محافظات الشمال الغربي، وقد فازت بعدة مقاعد في انتخابات 2014، لكن الانقسامات التي عرفتها جعلتها تخسر انتخابات العام 2019.
إلى ذلك، يعود الدستوريون المنتسبون للنظام السابق بقوة إلى واجهة العمل السياسي عبر 3 أحزاب رئيسية، ويبرز «الحزب الحر الدستوري» برئاسة عبير موسي كأهم حزب له مرجعية دستورية، بدأ يتوسع في مختلف أنحاء البلاد بشكل لافت، حيث تقدمه استطلاعات الرأي كرابع أقوى حزب سياسي في البلاد.
ويأتي حزب «المبادرة الوطنية الدستورية»، بزعامة كمال مرجان، وزير خارجية بن علي، كثاني حزب من العائلة الدستورية، بينما يعتبر حزب «الحركة الدستورية» الذي تأسس في سبتمبر 2013 ثالث حزب دستوري في البلاد، وهو يضم عددًا من الوزراء السابقين، لكن حضوره محدود في المشهد العام في البلاد.

أرقام اقتصادية مُفزعة

وساهمت هذه الفسيفساء الحزبية المتناثرة في استفحال أزمة الحكم في تونس التي ترافقت أيضا مع أزمة اقتصادية حادة، تسببت في احتقان اجتماعي متواصل، يُنذر بانفجارات قوية في كل لحظة نتيجة فشل جميع المقاربات التي اعتمدتها الحكومات المُتعاقبة منذ العام 2011، وعددها سبع حكومات في إيجاد الحلول المناسبة لبناء اقتصاد قادر على تجسيد تطلعات المواطن.
وتتجلى هذه الأزمة من خلال العديد من

المؤشرات، آخرها بيانات البنك المركزي التي تشير إلى أن عجز ميزانية الدولة، تعمق خلال النصف الأول من العام الجاري، بشكل مُقلق ليبلغ 3,8 مليار دينار (1,381 مليار دولار)، مقابل 2,4 مليار دينار (872,727 مليون دولار) مليار دينار خلال نفس الفترة من العام الماضي.

ويعود هذا العجز بالأساس إلى تراجع الموارد الذاتية للدولة بنسبة 11,9 بالمائة مقابل ارتفاع بنسبة 18,3 بالمائة خلال النصف الاول من 2019، حيث بلغ حجم الايرادات الضريبية لتونس في نهاية شهر يونيو/حزيران الماضي 12,7 مليار دينار (4,618 مليار دولار) مُسجلًا بذلك انكماشا بنسبة 11,4 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من العام 2019.

وتتوقع الدوائر المالية التونسية، أن تتسبب جائحة كوفيد-19 في مزيد تعميق الأزمة الاقتصادية للبلاد، حيث يُقدر أن يكون حجم تأثيرها على المالية العام للدولة التونسية في حدود مليار دينار (1,818 مليار دولار).

وبالتوازي، تراجعت الاستثمارات الأجنبية المتدفقة على تونس، خلال النصف الأول من العام 2020، بنسبة 14,2 بالمائة وفق بيانات إحصائية صادرة عن وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي (مؤسسة حكومية)، ليستقر حجمها عند 1,113 مليار دينار (404,727 مليون دولار)، مقابل 1,297 مليار دينار (471,636 مليون دولار) خلال نفس الفترة ذاتها من العام الماضي.

إلى ذلك، بلغ حجم المديونية لتونس خلال العام الجاري 86 بالمائة من إجمالي الناتج الوطني، فيما تجاوزت نسبة البطالة 19 بالمائة، خاصة وأن كل التقديرات تذهب إلى أن تونس تذهب إلى نسبة نمو سلبية تُقدر أن تصل إلى حدود 7 بالمائة في نهاية العام الجاري.

وتُلقي هذه الأرقام المُفزعة بثقلها على مجمل المشهد السياسي الذي يتخبط وسط وسط أجواء مُلتبسة، جعلت المناخ العام في البلاد مشحونًا بالتوتر الشديد، الذي يجعل من مهمة الحكومة الجديدة التي يُفترض أن يكون هشام المشيشي قد شكلها، صعبة للغاية، وغير قادرة على إعادة ضبط الأوضاع، خاصة في هذا الوقت الذي تُنذر فيه حالة الغليان السياسي والاجتماعي بالكثير من المفاجآت الخطيرة.

العودة إلى الفهرس

في الهدف

انهيار المؤسسات والقيم

طلال عوكل
كاتب ومحلل سياسي – فلسطين

هذه المرة الأمر لا يتعلّق بكورونا فهي المتهمة بالهزة العميقة التي تصيب العالم القوي منه والضعيف، لكنها بريئة من الزلزال الذي يضرب المنطقة العربية ويهدم جدار برلين؛ جدار برلين العربي أصابه صدع كبير قبل أربعين عامًا حين تم توقيع اتفاقية كامب ديفيد، ثم توالت التصدعات إلى أن بدأ ينهار.

لم يعد لقرارات الشرعية معنى، ولا معنى لقرارات القمم العربية، ولم تعد فلسطين صاحبة الفيتو بعد أن سقطت كل المؤسسات العربية الجماعية وعنوانها الأبرز الجامعة العربية التي يبدو أن انهيارها مؤشرًا آخر على نهاية التراكيب التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، وساهم في إنشائها الاستعمار الغربي.

الاستعمار الغربي لم يتغيّر بل تغيّرت فروته، وتغيّرت أدواته، التي أصبحت إسرائيل في مقدمتها؛ خروج الإمارات العربية المتحدة عن الموروث العربي إلى اتفاقية سلام مع إسرائيل والولايات المتحدة وهي ليست دولة مواجهة، لم يكن البداية؛ فالبداية كانت من اتفاق كامب ديفيد ثم اتفاق أوسلو فاتفاق وادي عربة. فشلت كل هذه الاتفاقيات في استرجاع جزء من الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، لكنها خلقت ظروفا، واستحدثت استقطابات جديدة غريبة عن فقه السياسة، وحماية السيادة والاستقلال.

الخطوة الإماراتية لاقت ترحيبًا من عديد الأنظمة العربيّة، وهي مجرد البداية لتواصل الانهيار، وترك الفلسطينيين وحدهم، قبل الإمارات كانت قطر والبحرين وعُمان والمغرب والسودان مسرحًا للتطبيع، الذي سينتقل إلى مرحلة أعلى نحو ترسيم وإعلان العلاقات مع إسرائيل وتبادل كل أشكال التعاون معها.

في هذه الحالة لم يعد ثمة معنى ولا ضرورة لوجود مؤسسة الجامعة العربية التي لا تقوى حتى على إصدار بيان؛ الجامعة هي محصلة للشركاء، وطالما أن الشركاء منقسمون، فإن أحدًا لا يجرؤ على إعلان موقف موحّد إزاء قضايا تشكل أساس الخلاف والانقسام.

من يدري، ذات مرة تحدّث أحد الكتاب الإسرائيليين، أن الجامعة سيُعاد تشكيلها، بحيث ستكون إسرائيل عضوًا فيها، وإن وقع ذلك، فإنها أي إسرائيل ستكون على الأغلب صاحبة الكلمة العليا.

الأمن القومي العربي:
في حسابات واستراتيجيات الأمن القومي الصهيوني

نواف الزرو– كاتب متخصص في شؤون العدو/ الأردن

كأن ما يجري في الدول العربية في المشهد الراهن، من حروب داخلية وغزوات خارجية، ومن فوضى وتخريب، وتفكيك وانهيار للامن القطري والقومي العربي على حد سواء، إنما يلبي مخططات ورغبات صهيونية قديمة كامنة، وكأن ما يجري للأمة العربية في هذا الزمن، وبعد أكثر من اثنين وسبعين عامًا من النكبة المفتوحة واغتصاب فلسطين، وثلاثة وخمسين عامًا على هزيمة حزيران، من غياب وتغييب وفقدان للبوصلة والدور والوزن على المستوى الإقليمي والدولي، إنما يخدم تلك الأجندة الصهيونية، فما الذي بحثت عنه وأرادته الصهيونية منذ نشأتها، سوى هذا المشهد العربي المتفكك والضعيف والمجرد من عناصر القوة الاستراتيجية، لصالح الأمن القومي الإسرائيلي؟!

منع الوحدة العربية وإثارة الفتن الطائفية

منذ أن كان مشروع «الوطن القومي لليهود في فلسطين» فكرة في رؤوس أقطاب الحركة الصهيونية والغرب الاستعماري، خططوا وأعدوا العدة لتهيئة المناخات المحلية والإقليمية والدولية لولادة غير طبيعية لذلك المولود الصهيوني، وكان ذلك يستلزم منهم في مقدمة ما يستلزم، العمل من أجل حياة وبقاء ذلك المولود، وذلك ما كان عبر عنه جنرالهم الأسبق موشيه ديان، في لقاء مع مجلة بمحنيه الناطقة بلسان الجيش الإسرائيلي قائلًا: "إننا/أي إسرائيل/ قلب مزروع في هذه المنطقة، غير أن الأعضاء الأخرى /العرب/ هناك ترفض قبول هذا القلب المزروع، ولذلك لا خيار أمامنا سوى حقن هذا القلب بالمزيد والمزيد من الحقن المنشطة، من أجل التغلب على هذا الرفض»، مؤكدًا: "الأمر بالنسبة لنا حتمية حياتية -انتهى الاقتباس-»، وكي يعيش هذا القلب المزروع لأطول فترة من الزمن في هذا المحيط الرافض، طور قادتهم ومنظروهم ما يمكن أن نطلق عليه نظريات ومرتكزات الأمنا القومي الاسرائيلي، التي تقوم بالأساس ليس فقط على تطوير القدرات العسكرية الإسرائيلية، وإنما أيضًا على تنظيف المنطقة من عناصر القوة العربية المهددة للوجود الصهيوني.

أما عناصر القوة العربية التي تشكل تهديدات محتملة لوجود ومستقبل ذلك المولود المزروع في الجسم العربي، ففي مقدمتها من وجهة نظرهم الوحدة العربية، التي إن تحققت ما بين عرب آسيا من جهة، وعرب شمال إفريقيا من جهة أخرى، فإن ذلك يعني نهاية دولتهم، وقد أدركوا ذلك مبكرًا جدًا بعقلية الغرب الاستعماري، ولذلك بعد أن نشر الكاتب والمفكر القومي العربي نجيب عازوري في نهاية 04 1 كتابه «بلاد العرب للعرب»، وكتابه «يقظة الأمة العربية» 1905، ودعيا فيهما إلى الحذر من الاستعمار والمشروع الصهيوني، قال ماكس نوردو أحد كبار مؤسسي ومنظري الصهيونية: "إن أكبر أعدائنا هم القوميون دعاة العروبة خارج أرض إسرائيل، وخصومنا في سوريا ومصر، الذين يقومون بكل ما في وسعهم لإثارة شعور الكراهية ضد الصهيونية والهجرة اليهودية إلى أرض إسرائيل»، كما رفع ناحوم سوكولوف من الآباء المنظرين للفكر الصهيوني مبكرًا، مذكرة إلى الخارجية البريطانية بتاريخ 16 1-4-12 قال فيها: "إن انشاء كومنويلث يهودي في فلسطين تحت حماية انجلترا سيقيم جدارًا فاصلًا بين عرب آسيا وعرب الشمال الإفريقي، وهذا سيكون فيه خدمة كبرى لدولة تضم في حوزتها عربًا من الجانبين».

لقد خشيت «إسرائيل» من الوحدة القومية العربية، كما تخشى من جهة اخرى أي وحدة إسلامية حقيقية، ودعت لمواجهة المد القومي العربي، إلى جانب تشكيلها فرقًا استخبارية مهمتها الأساسية تحريض الأقليات الدينية والاثنية في الدول العربية ضد العرب، وفي هذا الصدد، وبعد قيام الوحدة بين مصر وسوريا عام 1958، أرسل بن غوريون رسالة إلى الرئيس الامريكي ايزنهاور، تناول فيها خطر قيام الوحدة على أمن إسرائيل، وقال فيها: "إن إسرائيل بحاجة إلى مانع قوي يصد عنها احتمالات الهجوم العربي، وإن هذا المانع لا يمكن أن يتمثل؛ إلا في أن يكون لإسرائيل جيش قوي، تستطيع أن تواجه به تيار الوحدة الذي يزداد قوة»، وفي رسالة ثانية للرئيس الأمريكي قال بن غوريون: "إن عوامل الوحدة العربية تعمل بنشاط، وإذا نجح مسعاها، فإن حصار إسرائيل يصبح كاملًا، وتصبح جيوش الدول العربية قادرة على أن توجه إليها ضربات خطيرة من جبهات متعددة، وسوف يعني ذلك تدهورًا خطيرًا في مقتضيات أمن إسرائيل، لأنه كما تعلم بخبرتك العسكرية الفذة، ليس لإسرائيل أي عمق من الناحية الجغرافية».

ولذلك، كان ل»اسرائيل" والغرب، وفي مقدمته الولايات المتحدة، دورًا مركزيًا في العمل على الانفصال وضرب الوحدة العربية بأيد عربية، وتواصلت المؤامرة لإسقاط ليس فقط نظام الرئيس عبد الناصر، وإنما فكرة ومشروع الوحدة -أي وحدة- عربية، وما تزال...!

السيطرة الاستراتيجية على الشرق الاوسط

وتتكامل المهمات الصهيونية في هذا

الإطار الاستراتيجي، فضرب الوحدة العربية، وإغراق الأمة العربية بالنزاعات والحروب الداخلية، إنما تؤدي في الحاصل الاستراتيجي إلى السيطرة الاستراتيجية الإسرائيلية على منطقة الشرق الأوسط برمته، وهذا ما حرصت وتحرص عليه أيضًا الإدارة الامريكية ومعها الدول الأوروبية التي تجمع على «الحفاظ على التفوق العسكري-الاستراتيجي الإسرائيلي في منطقة الشرق الاوسط": ف"الهدف الرئيسي للسياسات الإسرائيلية هو السيطرة الإقليمية على الشرق الأوسط بأكمله، والمخطط الإسرائيلي هو تحييد الفلسطينيين والسيطرة التامة عليهم، حتى تتفرغ إسرائيل لتحقيق أهدافها الحقيقية، والسيطرة على الشرق الأوسط، أكثر أهمية في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي، ومن أهم وسائل "إسرائيل" في تنفيذ مخططاتها هو النفوذ الإسرائيلي على السياسات الأمريكية- كما أكد البروفيسور الاسرائيلي إسرائيل شاحك-"، وعن الأسلحة الاستراتيجية أضاف شاحك: "إن إسرائيل لا يمكن أن تسمح لأية دولة في الشرق الأوسط بتطوير إمكانيات نووية، وتعطي لنفسها الحق في استخدام ما تراه مناسبًا من وسائل لمنع مثل هذا الاحتمال، حتى تظل في وضع احتكار السلاح النووي وامتلاك الرادع النووي دون منازع"، وهي النظرية التي عرفت ب"نظرية بيغن" ومفادها أنه: "يتوجب على إسرائيل السعي بصورة فعلية إلى منع أي محاولة عربية لإنتاج سلاح نووي»، والتعبير الفعلي- التطبيقي- لهذه النظرية كان من خلال تدمير المفاعل النووي العراقي» تموز» في 7 حزيران 1981 على يد سلاح الطيران الإسرائيلي، وقال بيغن في أعقاب هذه العملية: «نحن لن نقبل بأي شكل من الأشكال، أو شرط من الشروط، أن يقوم عدونا بتطوير سلاح دمار شامل ضد شعبنا»، وكذلك بعمليات القصف والتدمير التي نفذتها «إسرائيل» ضد ما زعم أنها منشآت نووية وكيماوية وصاروخية سورية»، مذكرين بسلسة الاغتيالات التي نفذتها الأذرع الاستخبارية الإسرائيلية، ضد نخب من علماء الذرة الألمان والمصريين والعراقيين.

الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ قيام دولتهم، رأت أن امتلاك أي دولة عربية، أو حتى شرق أوسطية للسلاح النووي أو لمفاعل نووي حتى لأغراض مدنية -سلمية-، يشكل خطرًا على مصالحها القائمة، وعلى مستقبلها العسكري والاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، وهذا ينسجم مع الخط السياسي الذي أكده بيغن في «أن إسرائيل يجب أن تبقى مالكة مفتاح التفوق العسكري".

التعليم والعلم والتكنولوجيا والاقتصاد

غير أن عناصر السيطرة الاستراتيجية الإسرائيلية على الشرق الأوسط، لا تكتمل بالنسبة لهم، إلا بالسيطرة التعليمية والعلمية والتكنولوجية والاقتصادية كذلك، لذلك اعتبر قادة الصهيونية و»إسرائيل»، أن التعليم والعلم والتكنولوجيا والاقتصاد، من أهم عناصر القوة للدولة الصهيونية، فحرصوا من جهة أولى على تطوير قدراتهم في هذه الحقول، في الوقت الذي عملوا فيه على تعطيل تطور العرب العلمي، ما أشار له الكاتب اليساري توم سيغف في كتابه (الإسرائيليون الأوائل) مؤكدًا الأهمية الاستراتيجية للتعليم في بداية «تأسيس إسرائيل»، بالقول: "التعليم مصنعٌ لإنتاج روح الأمة وهو السلاح السري لليهود»، وإذا كان «التعليم هو السلاح السري لليهود» لدى سيغف، فإنه قضية وجودية بالنسبة لرئيس معهد التخنيون - معهد الهندسة والعلوم التطبيقية الإسرائيلي بمدينة حيفا سابقا- البروفيسور بيرتس لافي الذي قال: «إن تدريس العلوم قضية وجودية لإسرائيل».

ونستحضر هنا، أنه منذ البدايات لكيانهم، طلب بن غوريون من وزيري التعليم والعلوم الإسرائيليين «إعداد خطة استراتيجية تضمن تطور وتفوق إسرائيل في العلم والتعليم والتكنولوجيا على العرب»، وربما كان الجنرال باراك وزير الحرب ورئيس الوزراء سابقًا، خير وأفضل من صاغ الرؤية الاستراتيجية الإسرائيلية في هذه الأبعاد، حينما أعلن أكثر من مرة: «إن إسرائيل أقوى دولة في محيط 1500 كيلومتر.. وهي دولة قوية جدًا.. وعندما أتحدث عن القوة لا أقصد فقط الجيش الإسرائيلي، وإنما القوة الشاملة، بدءًا من معهد وايزمن وفرقة بات شيبع، والفرقة الفرهمونية، وصولا إلى المفاعل النووي في ديمونة".

فلا شك أن أدق وأصوب مقاييس التقدم في عالمنا الراهن، هي مقاييس العلم بكل حقوله وأشكاله، ولا شك أن السبيل الأول للنهضة والتنمية البشرية لدى أي مجتمع هو العلم، ولا شك أيضًا أن التربية والتعليم، هي قاعدة الانطلاق نحو النهضة العلمية، فبدون علم وتربية وتعليم، لن تكون هناك نهضة أو تنمية لأي أمة، فمثل هذه المقاييس العلمية هي التي تميز عمليًا بين أمة وأخرى، وبين شعب وآخر، وبين دولة وأخرى، ونحن كأمة عربية على امتداد المساحة العربية، نفتقر وفق الدراسات والتحقيقات الاستقصائية، إلى قدر كبير مفجع من المقاييس العلمية، مقارنة بالدول والمجتمعات الأخرى، وربما نقول مقارنة على نحو خاص ب»إسرائيل» التي تعتبر صراعها مع العرب صراع وجود وتفوق وسيطرة استراتيجية، تستند بالأساس إلى التفوق العلمي والتكنولوجي والاقتصادي، وبالتالي العسكري، بل وأكثر من ذلك، فهي تحرص على شن حروب علنية وخفية كي تبقى أمة العرب، بلا علم وبلا تربية وتعليم، وبلا تكنولوجيا ترفع من شأنها الى مصاف الدول المتطورة.

يقظة الامة العربية...!

نعتقد أن المؤسسة الصهيونية بكافة عناوينها الأمنية العسكرية والسياسية، وبكافة امتداداتها الداخلية والخارجية، وصولًا إلى لوبياتها المتنفذة في الولايات المتحدة وأوروبا، لن تتوقف في يوم من الأيام أبدًا، عن مهماتها الاستراتيجية الرامية إلى تنظيف المنطقة العربية من عناصر القوة العربية المتنوعة المشار إليها، مضافًا إليها عشرات العناصر الأخرى المتفرعة عنها، في كافة الحقول ا لتعليمية - ا لعلمية - ا لتكنو لو جية - الاقتصادية، وذلك في إطار صراع يعتبرونه وجوديًا وجذريًا- إما نحن وإما هم - وحتى لو تم التوصل إلى تسوية سياسية شاملة من المعتقد أنها لن تكون متنامية، فالأوضاع والأحوال العربية الراهنة لا تعطي العرب موقفًا نديًا مع ذلك الكيان، يتيح لهم بناء عناصر القوة المتكاملة، في العلم والتعليم والتكنولوجيا والاقتصاد، وبالتالي على المستوى العسكري الاستراتيجي، وهذا ما يعيدنا ربما على نحو عاجل، إلى المربع الأول للصراع مع المشروع الصهيوني، بوصفه صراع وجود وبقاء، ما يستدعي أن تستيقظ الأمة على نحو متجدد وحقيقي، للخروج من أحوالها وحروبها- داحس والغبراء- الراهنة، نحو آفاق جديدة، وأن تعمل على إعادة ترتيب أوراقها وقدراتها وأجنداتها السياسية والاستراتيجية، تعيد إلى قمتها فلسطين البوصلة، والصراع مع المشروع الصهيوني كأولوية عاجلة عاجلة.

فأين العرب يا ترى من كل ذلك...؟ ومتى نرى فجرًا عربيًا آخر مختلفًا عن الراهن العربي القطري الطائفي الاثني المفكك والمهزوم...؟!

إنه الحلم العربي الممتد على نحو أكثر من قرن من الزمن.

العودة إلى الفهرس

هل يتراجع الضم بعد التطبيع؟

أكرم عطاالله – كاتب سياسي فلسطيني/ بريطانيا

تتقدم إسرائيل بالمنطقة بلا شك، وهذا هو أبرز نتائج الاضطراب في الإقليم الذي قضى على دول كانت من أشد العداء لها مثل؛ سوريا وليبيا واليمن، فيما أضعفت باقي الدول العربية التي لم تتأثر بشكل مباشر بما عرف بالربيع العربي، ولكن قدر الخوف الذي ينتاب النظم من موجة الاضطراب كان كبيرًا.
عرفت إسرائيل كيف تخرج من كل هذه الفوضى بأكثر المكاسب، فهي دولة تحسب بهدوء شديد، وتعرف كيف تلتقط الفرصة، وبات واضحًا أن نهايات ما عرف بالربيع وقعت كلها في جيب إسرائيل كيف ولماذا؟ تلك قصة طويلة، لكن تداعيات هذا على المنطقة هو الأخطر.

دول ما سارت في ركب الفوضى ومثقفون كثر خدعتهم الشعارات وتحولوا لمنظرين لها، انتهى الأمر إلى ما انتهى إليه؛ الجميع في حالة ضعف وإسرائيل استمدت مزيدًا من القوة، حالة الضعف التي انتابت العالم العربي والشعور الإسرائيلي بالتفوق بالتأكيد لها أسباب ومقدمات ووقائع عديدة؛ فعالمٍ لا زال يعيش عصر الخرافة وبعيدًا عن الاقتصاد والتكنولوجيا والفكر الحديث، حيث يقف عند زمن القرون الوسطى، فيما عملت إسرائيل منذ قيامها ببناء جيش واقتصاد ومؤسسات وجامعات ونظام سياسي حديث يشبه الدول الأكثر تقدمًا، فبقينا أمام نموذجين كان من الطبيعي أن يتفوق فيها النموذج الإسرائيلي، فيما يبقى النموذج العربي رهن مستوى وعيه ومستوى إنتاجه من مؤسسات بدائية قبلية، ما حدث بالإعلان عن اتفاق إسرائيل والإمارات، وإن كان مفاجئًا، لكنه كان متوقعًا، ليس فقط بالمقدمات التي شهدناها قبل ارتباطا بموقع كل دولة وطبيعة ما ساد في الإقليم من سنوات الذي جعل نتنياهو يزور عُمان ووفد إسرائيلي في الدوحة ولقاء رئيس المجلس السوداني عبد الفتاح البرهان وصمت كثير من الدول عن السلوك الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين، وهو ما لم يكن سابقًا، والمواقف غير الصارمة في أحسن أحوالها من إعلان الرئيس الأميركي عن صفقة القرن وحالة الخوف الشديد على الدول والنظم وتضخيم الخطر الإيراني، حيث جاء ذلك لواحدة من أبرز توصيات مؤتمر هرتسيليا الثالث عشر الذي انعقد عام 2013 بضرورة تسعير الصراع بين السنة والشيعة.

على كل ربما تذهب دول عربية أخرى، وهذا ليس فقط متوقع، بل وارد جدًا، حيث الصمت الموافق على الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي وحديث إسرائيل عن التحاق دول عربية أخرى في الفترة القادمة، فقد انهار الإقليم وانهارت معايير الحكم القديمة وإسرائيل تتقدم أكثر باتجاه دول أصبحت ترى في تل أبيب خيط نجاتها أو ضمانة استمرارها واستقرارها، ولكن اللافت في الاتفاق الإماراتي هو ترويج البعض أن أي تقارب مع إسرائيل من شأنه أن يوقف المشاريع الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، وهنا جرى الحديث عن نموذج وقف الضم مقابل التطبيع، وهو ما يتعارض بالقطع مع سياق النقاش الذي دار بقوة شهري أيار وحزيران، قبيل الموعد المحدد بالإعلان عن الضم وهو الأول من تموز.

ما جرى آنذاك أن الولايات المتحدة تعرضت لضغوط كبيرة من الاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية بضمنها الأردن، وكان هناك موقف مختلف لشركاء نتنياهو في الائتلاف؛ "غانتس واشكنازي" وزراء الدفاع والخارجية. الولايات المتحدة ترددت واستغلت موقف الشركاء فطلبت إجماعًا إسرائيليًا والشركاء واستغلوا التردد الأميركي، فطلبوا موافقة أميركية صافية، لكن الأساس هنا هو الموقف الفلسطيني الذي أعاد تصليب المواقف العربية والدولية، وبالتالي أصبح الموقف أمام الإدارة الأميركية أكثر صعوبة، وليس كما فالبداية من استسهال للأمر.

هناك سذاجة في الاعتقاد بأن إسرائيل قد تتراجع عن برنامجها السياسي أو الأيديولوجي إكرامًا للعرب لسببين:

الأول: أنها تعتبر نفسها قوة إقليمية كبيرة، بينما العرب في غاية الضعف هي المنتصر وهم المهزومين، وبالتالي لا يستجيب المنتصر لشروط المهزوم.

الثاني: هو أنها ترى في العرب أنهم مجرد قبائل قديمة لا تأخذهم على محمل الجد، فالنظرة الإسرائيلية للعرب هي نظرة فوقية شديدة الغطرسة، لذا فهي ليست مستعدة لتقدم تنازلات من أجلهم، بل باتت تعتقد أن الدول العربية هي من ترغب بفتح علاقات مع إسرائيل، وفي هكذا أوضاع لماذا تدفع إسرائيل ثمن لهم حتى لو كان صغيرًا، فمنا بالنا حين يكون الثمن سياسيًا وأيدلوجيًا ؟

الكاتبة الإسرائيلية في جريدة هآرتس عميرة هاس نشرت في هذا الجدل ما يعكس كيف تفكر إسرائيل، إذ كتبت «إسرائيل لن تغير وجهها ولن تتنازل عن قسماتها الاستيطانية من أجل عيون حكام الإمارات... دول أوروبا الغربية تدين وتحذر وتطلق تصريحات منددة ومحذرة من الاستيطان، ومع ذلك كل يوم توثق روابط الصداقة والتجارة والسلاح مع إسرائيلا كالمعتاد، دون أي خطوة حقيقية تردع إسرائيل من الاستمرار في وضع الشعب الفلسطيني تحت حذيتها بدون أية حقوق, فإذا كانت إسرائيل تتعامل بهذا الاستخفاف مع تنديدات وتحذيرات أوروبا الغربية الديمقراطية الملتزمة بحقوق الإنسان فكيف بمحمد بن زايد غير المنتخب ؟".

هذا الأمر هو بيت القصيد حين لم يردع العالم القوى إسرائيل، والذي تحتاجه إسرائيل تكنولوجيًا واقتصاديًا وعلميًا، فهل سيردعها عالم عربي تتعامل معه على أنه مهزوم وضعيف وبدائي ويحتاجها بكل النواحي...؟

العودة إلى الفهرس

الثالوث الدنس:
ترامب -نتنياهو- فايروس كورونا

محمد أبو أسعد كنامنة – عضو المتب السياسي لحركة أبناء البلد /فلسطين

ركود اقتصادي؛ أزمة اجتماعية عميقة؛ شَق وانشقاق في البُنية السياسية الحزبية؛ سياسة نيوليبرالية تتَحَكم بسيرورة التفاعلات الاقتصادية وَ"قيصَر" يَحكم ويَتحكم بمجريات الأحداث، معارضيه ليسوا فقط من المنافسين للوصول إلى سُدّة الحُكم، بل هناك شرائح صهيونية مُتضرّرَة من سياساته الاقتصادية السياسية، ومؤيّدوه ليسوا فقط أصحاب الرأسمال وكبار أباطرة الاقتصاد، بَل ومِنهم من الغوغاء من الشرائح الفقيرة في التجمع الصهيوني الاستعماري والذين يتغذون على غوغائيّة خطاب ما يُسمّى باليمين الصهيوني وتحديدًا بنيامين نتنياهو، هذا يحصل في داخل هذا الكيان الاستعماري، وفي ذات الوقت هرولة غير مسبوقة نحو نسج علاقات خيانية تسمّى جزافًا «تطبييع» من قبل أنظمة الحكم في الخليج ودول عربية أخرى مختلفة، بعضها ينفي ذلك وهو يقيم علاقات ودّية منذ عقود، وبعضها يتمنّع والشركات الصهيونية، الأمنية والاقتصادية، ترتع في بلاده، شركة أمنية صهيونية تتولى الحراسة في الحرم المكي الشريف وتشرف على إجراءات الأمن في موسم الحج وما زلنا ننتظر الإعلان، لماذا؟

الإجابة عن ال «لماذا» هذه قَد تكون في صلب خربشاتي هذه، أو قَد نجدها هناكَ، عذرًا ولا أقصد بال «هناكَ» تلكَ خاصّة محمود الهَبّاش، إمام والي المقاطعة في رام الله، قد نجدها هناكَ عندَ شاطئ غزة الذي يئنُ حصارًا منذُ ما يزيد عن حياة شاب أو صَبيّة عيونهم خلفَ البحر تُبحرُ لترى ماذا يوجد هناكَ يا ترى، أو هناكَ في ضفّة معزولَة عَن نهرها وبحرها حَدَّ الغَرقُ به، هُناكَ عندَ حاجز يقتلُ جنينًا في رحم أمّه؛ «داوود» و«سارَة» و «آيه" و "إسراءَ" وكُلّ الأسماء تحمل دمها يا سادَة الثورة، فاستَمرّوا في مُداولاتكم حولَ معنى الوحدة «الوطنية»، وبرنامج «الثوابت»، ومهرجان «المُصالحة»، وأسعار «تصاريح» العمل في الكيان. أولًا تعلمونَ أنَّهُ من بعد تجار الخردة والقماش والدم برزَ موعد جديد من التجار، تجار التصاريح، ألا ليتَ كلّ هذا ما كان ولو بالدم، هو لسان حال الغلابة وليسَ موقفي يا سادة!

تَتسارع الأزمات داخل حكومة نتنياهو/غانتس أو ما يسمى بحكومة «الوحدة الوطنية» في الكيان الصهيوني والتي تشكلت بعد جولة انتخابات ثالثة جرت خلال عام واحد وفي خضم أزمة «جائحة كورونا»؛ فيروس «كوفيد 19» الذي اجتاح العالم مُرعبًا الناس وما فرضه على المجتمع الدولي من أزمات اقتصادية/اجتماعية، ومما لا شك فيه بأنّ استغلاله السياسي تم على أحسن وجه من قبل عُتاة حكام العالم الطُغاة خاصّة أولئكَ المُنتَخَبين «ديموقراطيًا" ويسعونَ لنشر ديموقراطيّتهم حول العالم، بدءً من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وليس انتهاءً ببنيامين نتنياهو رئيس حكومة الكيان الصَهيوني، وهذا الأخير وإن كانَ لا يرغب في انتخابات رابعة، ولكنّهُ اليوم يقف،

رغمَ كل معارضيه، الأقوى في الساحة السياسية الصهيونية الداخلية وهذا لا ينفي أنَّ الكيان بذاته يرزح تحت طائلة أزمة وجودية وانهيار معنوي لدَى سكانه؛ والأمر يتجلى في التعبير عن رؤيتهم لمستقبل وجودهم هنا، على أرضٍ هم أدرى الآن بعُمق الأزمة التي زُجّوا بها من قبل قادتهم، وكشفت أزمة الكورونا عُمقَ هذه الأزمة، وإن كانت تحتاج إلى دراسة خاصّة ومستفيضة، وهنا تكمن المؤامرة، وليس في نقاش وَجَدل وجود الفيروس أو عدمه، فهذا النقاش برأيي، محض اسفاف وفيه استخفاف بالعقول، الوباء قائمٌ وفايروس كورونا يَحصد أرواح البشر، خاصة الفقراء حول العالم حيث لا تأمين صحي ولا رعاية طبية متوفرة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها وصلَ عدد الوفيات إلى ما يُقارب المائتي ألف حالة معظمهم في الأحياء الفقيرة وبين السكان من أصول إفريقية، والمُسنين هم الأكثر عرضة للموت تأثرًا بإصابتهم بهذا الفايروس كون المناعة ضعيفة نسبيًا لدرجة أن البعض من أبناء «الديموقراطية" الليبراليين اعتبروها فرصة للتخلص من جيل هو ليس إلا عبئًا على حكوماتهم من الناحية الاقتصادية، وهذا التفكير هو حاضنة نهج تصريحات بعض الأطباء في فرنسا (المدير العام للمعهد الوطني للصحة والأبحاث الطبية، كاميل لوكيت ورئيس طوارئ مستشفى «كوشان باريس»، جان بول ميرا، بضرورة تجربة اللقاحات التي يتم تطويرها في القارة الأفريقية)، هو ذات النهج الذي شكل دفيئة للإستعمار ومجازره على طول العالم وعرضه؛ من الإبادة للسكان الأصليين في أمريكا إلى هيروشيما وناجازاكي إلى فيتنام وحصار كوبا وشعبها ستون عامًا؛ نهب العراق وخيراته وتفتيته وتجويع أهله وقتل الملايين هناك؛ حصار غزة والعدوان المُستمرّ عليها وعلى الناس والبشر والحجر؛ تدمير لبنان وتفتيت ليبيا ومجازر رواندا وقصف أطفال اليمن؛ الحرب الكونية على سوريا ومحاولةِ تقسيمها ونهبها، إلى التحرّش بفنزويلا وحصارها، واغتيال رؤساء وزعماء وقادة ثوريين، ديموقراطيين، مناضلين من أجل الحرية والعدالة، إلى تسليم الثائر كارلوس إلى فرنسا الإمبريالية الاستعمارية البغيضة، والتي تحتجز جورج إبراهيم عبدالله المناضل الفلسطيني اللبناني العروبي الثائر الأممي، والذي أمضى ما يزيد عن ستة وثلاثين عامًا في السجون الفرنسية، وهناك عشرات، بل ومئات الأمثلة التي من الممكن أن نسوقها هنا، والتي تُشير بوضوح لا يقبل الشك إلى ما اقترفته الإمبريالية العالمية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و«إسرائيل»، من جرائم بحق المجتمع الإنساني حول العالم وبحق الأمّة العربية خاصّة.

فلسطينَ التي كانت شعار العالم في مسيرة الحُرّية العالمية، هي اليوم مرتع للثالوث الدَنس، وغَدَت بَوابَة أو حتى «عَبّارة» لطعن ما آمنَ به أحرار العالم من عَدالَة وطهارة لقَضية فلسطين، الانقسام الحاصل على الساحة السياسية والجغرافية ليسَ وليد اللحظة، ولم يكن فقط هو الدافع لما وصلنا إليه اليوم؛ بل إنَّهُ الوقوع في شباكِ هذا الثالوث من قبل القيادة المُتنفّذة في منظمة التحرير الفلسطينية؛ الرضوخ للمبادرات العربية الرسمية وقبول مقترحات مثل: «دولة على أي شبر مُحرَّر» والسماح لمشروع النقاط العشر الولوج إلى تفاصيل برنامج «التحرير» والالتفاف حول شعار «عدم التدخل في شؤون الغير» والكذبة الكبرى التي رفعها أبا عمار ياسر عرفات، «القرار الفلسطيني المُستقل» تمهيدًا لإخراج القضية الفلسطينية من عُمقها القومي لتلتحق بركب شعار أن «٩٩% منَ أوراق الحل بأيدي أمريكا»، وهكذا غرقت الثورة بمال الخليج فسادًا، بدل أن يكونَ هذا المال لبناء الثورة أصبحَ سُلمًا لصعود «الثورة» الى قطار التسوية مع الكيان الغاصب.

حتى في التسوية باعت الثورة أبناءها وتركتهم في السجون لثلاثة وأربعة عقود، والتسوية أدارها جهلة فاسدين، وهذا أمر طبيعي، حتى باتَ شعار المفاوض التاريخي، الصديق الحميم «لتسيفي ليفني»، ابنة الموساد الصهيوني، الدكتور صائب عريقات بأنَّ «الحياة مفاوضات»، فماذا نقول لأحرار العالم بعدَ هذا؟

"كوفيد 19" أو جائحة كورونا تجتاح العالم وتحصد الأرواح بالآلاف والإمبريالية تقول بأنَّ الأمر «مؤامرة» من الصين، وهنا تبدأ جولة التحريض شرقًا، الولايات المتحدّة أيضًا ترزح تحتَ أزمة اقتصادية كبيرة، عدا عن أزمتها الأخلاقية التاريخية وليسَ صُدفة وصفها «برأس الأفعى»، وبهذا التحريض تسعى إدارة ترامب إلى محاولة ضرب الاقتصاد الصيني الذي باتَ الأقوى عالميًا والمنافس من دون منازع للاقتصاد الأمريكي، التحريض هذا هدفهُ ضرب تجارة الصين في العالم وتحديدًا في منطقة الخليج والوطن العربي وإفريقيا، وهكذا يدخل الضلع الثالث في الثالوث الدنس؛ الرجعية العربية وهي لا تستحق أن نقول عنها أكثر من فايروس كما وردَ في العنوان، نعم هي الفايروس الذي تسعى من خلاله الولايات المتحدة لضرب الصين اقتصاديا ومعها إيران؛ من خلال علاقات «طبيعية» مع الكيان الصهيوني؛ الابن المُدلّل للإمبريالية العالمية وللولايات المتحدة الأمريكية تحديدًا. كل هذا الانهيار لا يعني أبدًا أن يكون مدخلًا لليأس كما يُراد لهُ أن يكون في صفوف الحركة الثورية العربية والعالمية، بل هو مدخل لقراءة الصورة الصحيحة للتحالفات حول العالم ولضرورة تعزيز التحالفات على هذه القاعدة، قاعدة مقاومة ليسَ التطبيع فقط، بل كل أدواته وأهدافه وزمرته، خاصة تلمَ الزُمَرة «المُثقّفة» التي تقاتل على جبهة الثقافة لتُسقط القلعة من داخلها.

إنَّ إعادة الاعتبار للموقف الواضح من كل القضايا هو الأهم، هو الحجر الأساس في كسر طوق هذا الثالوث الذي يحاول أن يلتف على عاتق الأمّة وأحرارها وأنصارها؛ وضوح الرؤية هي الصخرة التي سَتتحطّم عليها كل أطواد المؤامرة.

فنزويلا:
استحقاقات وتحديات الانتخابات

اسحق أبو الوليد – كاتب فلسطيني /فنزويلا

تم الإعلان الرسمي من قبيل الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو بان انتخابات أعضاء الجمعية الوطنية (البرلمان) سيتم في موعده المحدد، 6 كانون أول من العام الجاري وتم الاتفاق مع المعارضة الداخلية، التي تقود الجمعية الوطنية الحالية، على تشكيل المجلس الانتخابي و بدأ منذ الأسبوع الماضي تسجيل المرشحين لخوض هذه الانتخابات، وقد صرح الرئيس مادورو أنه سيشارك بها أكثر من 125 حزب وحركة سياسية واجتماعية.

فور الإعلان الحكومي عن الذهاب قدما في تطبيق الدستور وممارسة هذا الاستحقاق الانتخابي أعلن، خوان غوايدو، دمية البيت الأبيض وزعيم الجناح اليميني الأكثر تطرفا والذي يعمل أساسا في الخارج، عن رفضه لهذه الانتخابات لان الجهة التي دعت لها هي حكومة " غير شرعيه " حسب زعمه وان الأولوية تعود لتشكيل " حكومة انتقاليه " تدير شؤون البلاد لفترة قصيرة من اجل " التحضير لانتخابات رئاسية نزيهة وشفافة تتم بعدها انتخابات برلمانيه تعيد الشرعية المفقودة لكافة مؤسسات ألدوله والمجتمع مما سيسمح بإزالة العقوبات المفروضة على حكومة مادورو" هذا الموقف الذي لا يجد صدى داخل البلاد، يلقى كل الترحيب والدعم من الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، بل يمكن القول ان، خوان غوايدو، يعبر عن رغبتهم وينطق باسمهم، الشيء الذي يؤكده وزير خارجية الولايات المتحدة إلي قال " ان الحل الأنجع لازمة فنزويلا يتمثل في مضاعفة الضغوط وخاصة على المنشآت البترولية وتشديد الحصار لمضاعفة الطوابير على محطات البنزين " أما المستشار الجديد للأمن القومي روبرت اوبرين فقد طرح في لقاء له مع الجاليتين الكولومبية والفنزويلية في ميامي وثيقة أكدت " أن الاستراتيجية الأمريكية تقوم على القيام بالحد الأقصى من الضغط على حكومة مادورو ومنعها من تبيض الأموال في البنوك البنمية ومراجعة السياسة الفوضوية التي اتبعتها إدارة أوباما تجاه كوبا التي هي ونيكاراغوا وآخرين يعرقلون تقدم الديمقراطية في المنطقة " وحدد خمسة محاور للسياسة الأمريكية تجاه دول القارة وهي : تحصين الوطن، تشجيع النمو الاقتصادي، الحفاظ على الديمقراطية ودولة القانون، مواجهة النفوذ الأجنبي وإقامة التحالفات بيننا على أساس الشراكة والتقاء الأفكار ". .

ولدعم هذا الموقف تشدد إدارة الرئيس ترامب والاتحاد الأوروبي من العقوبات الاقتصادية والحصار المالي على فنزويلا وتصادر أرصدتها النقدية والذهبية المودعة في بنوكها ومؤسساتها المالية، وتستولي على أملاكها واستثماراتها وخاصة النفطية مما يساهم في مفاقمة الأزمة التي تضرب كل مرافق الحياة وتزيد من متاعب المواطن وقلقه من المستقبل وخاصة بسبب جائحة

العودة إلى الفهرس

فبروس كوفيد 19 الذي رغم انه ما زال تحت السيطرة إلا إن نقص الأدوية بسبب الحصار الإجرامي يقلق المواطنين وخاصة الفقراء وأصحاب الدخل المحدود .

المعارضة المحلية والتي تشارك بها الأحزاب الأساسية والتقليدية لليمين الفنزويلي قررت المشاركة في الانتخابات وفي ذهنها أنها في وضع يمكنها من الحفاظ على قوتها الانتخابية السابقة، التي منحتها أغلبية مطلقه في الجمعية الوطنية عام 2016، وتحاول ان تستثمر في الأزمة التي تعمقها يوميا العقوبات، وفي الاستياء الشعبي الذي يشمل قطاعات ملفته من القاعدة التي تؤيد البوليفاريين بسبب سوء الإدارة وتفشي الفساد بشكل غير معهود وغلاء المعيشة الذي لم يعد يحتمل أعبائه ليس فقط العمال وصغار الفلاحين والشغيلة بل أيضا شرائح من البرجوازي الصغيرة والمتوسطة إما الحزب الحاكم لا شك انه يدرك حجم الصعوبات التي يواجهها الشعب بسبب العقوبات والحصار، ويراقب بقلق تفشي الفساد في الأجهزة واستغلال نفوذ السلطة، إلا انه لم يعطي الاهتمام الكافي والمطلوب للتعارضات داخل الائتلاف البوليفاري في إطار القطب الكبير (سيمون بوليفار) التي تفاقمت وأدت إلى تفسخ في الائتلاف بسبب سياسة " الهيمنة والاستئثار " التي يمارسها الحزب الاشتراكي الموحد كما يقول الذين شكلوا قبل أسبوع " البديل الشعبي الثوري " (الحزب الشيوعي الفنزويلي وحزب وطن للجميع والعديد من المنظمات الشعبية والنقابات العمالية وقوى سياسيه أخرى) الذي سيخوض الانتخابات البرلمانية بقائمه مستقلة ليس " كمعارض للحكومة " بل لبعض سياساتها وخاصة في المجالين الاقتصادي والمالي التي تخدم القطاع البنكي و الطبقة البرجوازية وتساعدهما على مضاعفة إرباحهما وتفاقم الفساد والتضخم المالي وتؤدي لارتفاع هائل للأسعار مما يلقي بثقل الأزمة على كاهل العمال وصغار الفلاحين والموظفين إي على الفئات الأكثر فقرا من الشعب، ومن اجل الدفاع عن عملية التغير البوليفارية الثورية التي فجرها وبدأها الرئيس الراحل القائد اوغو شافيز في بداية القرن الواحد والعشرين . كما يتضح لم يعد الطريق مفروش بالسجاد الأحمر أمام حكومة البوليفاريين التقدمية والمعادية للامبريالية، وكما يقول المثل الفنزويلي " النوايا لوحدها لا تحبل " أي، أن " النوايا الحسنه " لا تكفي أيضا لمواجهة الامبريالية ومخططاتها فكيف بها ان تبني " اشتراكيه القرن الواحد العشرين " التي أرسى مداميكها الرئيس الراحل شافز، والتي لم تعد مطروحة على جدول الأعمال في هذه المرحل على الأقل، لأن ماهو مطروح الآن الحفاظ على الحكم الذي يواجه التحدي الحقيقي في ان يكون أو لا يكون ان البيت الأبيض بغض النظر عن ساكنه، إذا كان جمهوري أم ديموقراطي، ينظر لكل أمريكا اللاتينية والوسطى والكاريبي كحديقته الخلفية ويعتبر ثرواتها الباطنية وأراضيها جزء من ثروته القومية وان سيطرته على هذه المنطقة ضروري وحيوي " للتمكن من السيطرة على العالم وقيادته " كما يقول هنري كيسنجر، لذلك أي نظام في القارة، لن يستطيع ان يحافظ على استقلاله وسيادته إن لم ينتزع اقتصاده من براثن اقتصاد الولايات المتحدة والاقتصاديات الامبريالية الأوربية ، وان يبني اقتصاد إنتاجي زراعي وصناعي، كي يقلل من الاعتماد على الخارج ويحاصر بؤر الفساد والرشوة التي تجد تربتها الخصبة في قطاعي التجارة والخدمات، الشيء الذي لم تستطيع تحقيقه حكومة الرئيس مادورو، على الأقل حتى هذه اللحظة، بل يمكن القول أنها لم تستطيع الدفاع والحفاظ عن انجازات تم تحقيقها في عهد القائد الراحل اغو شافز، ومن المبكر التنبؤ بموازين القوى الانتخابية التي تعد مفصليه لمستقبل المشروع البوليفاري التحرري والاشتراكي بل لمستقبل الثورة في القارة .

انقلاب عسكري في مالي

متابعة خاصة– الهدف

بدأ يوم 18 أغسطس في مالي بإطلاق النار في حامية كاتي، على بعد 15 كيلومترًا من العاصمة باماكو. كما بدأ الانقلاب الأخير في عام 2012 هناك. في وقت لاحق، اعتقلت القوات العسكرية الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا ورئيس وزرائه بوبو سيسي في باماكو واقتادتهم إلى كاتي. حوالي منتصف الليل بالتوقيت المحلي، انتهى اليوم باستقالة الرئيس وحل الحكومة ومجلس الأمة.

زعم المجلس في رسالة إلى الجمهور إن «المجتمع المدني والحركات الاجتماعية السياسية مدعوون للانضمام إلينا في تهيئة أفضل الظروف لعملية انتقال سياسي مدني تؤدي إلى الاقتراع العام لممارسة الديمقراطية من خلال خارطة طريق تضع الأساس لمالي جديدة».

يتظاهر الناس في شوارع مالي منذ ثلاثة أشهر حتى الآن، بقيادة حركة يونيو (RFP / M5) التي تمكنت من حشد مئات الآلاف في العاصمة باماكو ومدن أخرى في البلاد في 11 أغسطس، وكان مطلبهم الأساسي: على الرئيس إبراهيما بوبكر كيتا وحكومته الاستقالة، و يأتي المتظاهرون من كافة شرائح المجتمع ومن مختلف المعسكرات السياسية. والقائد الرئيسي هو الإمام محمود ديكو ولايبدو هذا تحالفًا طبيعيًا: لقد صعد الإمام ديكو لأول مرة إلى الصدارة الوطنية لمعارضته ذات الدوافع الدينية لإصلاح تقدمي لقانون الأسرة في عام 2009.

وتبرر الحركة مطالبتها باستقالة الرئيس على أساس أنه غير قادر على حكم البلاد ودفعها إلى أزمة أعمق من أي وقت مضى.

صحيح أن كيتا قد فشل، ولكن وحسب نقاد جديين للوضع في مالي، ليس بسبب عدم الكفاءة الشخصية بشكل رئيسي، بل كونه رمزا للحلول الزائفة للأزمة التي تمر بها مالي منذ التمرد والانقلاب في عام 2012. ومع ذلك، يمكن إرجاع هذا التمرد والانقلاب إلى أحداث قبل عام 2012 بفترة طويلة وهي متجذرة بعمق في هياكل الدولة .

بالإضافة إلى خطوط الصراع الداخلية في مالي، تدور أيضًا نزاعات دولية في مالي، نشأ تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من الجماعات السلفية التي حاربت في الحرب الأهلية الجزائرية، و تدعم فرنسا الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وهي مليشيا انفصالية غير دينية في الشمال، ومن الواضح أن استيراد الصراعات الدولية يعني عدم وجود مفاوضات في مالي، على الرغم من أن هذا سيكون ممكنًا وضروريًا لطريق المصالحة والسلام.

يتوافق التدخل العسكري لفرنسا وشركائها مع منطق الصراع الدولي هذا، وبالتالي ساهم في تكثيف الإرهاب والعنف العسكري في مالي والدول المجاورة. التدخل العسكري من أوروبا مرفوض الآن من قبل قطاعات كبيرة من السكان.

ولكن من المشكوك فيه أن هذه الصراعات والأزمات ستحل بتغيير على رأس الدولة فقط.

انتخابات مبكرة الآن، ثم تستمر كما كانت من قبل: النموذج القياسي لمواقف كهذه. تطالب المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) بالفعل بانتقال فوري إلى النظام الدستوري. وينطبق الشيء نفسه على الدول الأوروبية، التي تمارس نفوذها من خلال مشاركتها العسكرية - رئيس فرنسا، إيمانويل ماكرون، يتواصل بشغف مع رؤساء المنطقة، بما في ذلك الحسن واتارا من كوت ديفوار، الذي، من خلال الإعلان عن ترشحه لولاية ثالثة انتهك للتو دستور بلاده ويواجه مقاومة من الشارع في بلاده.

ومع ذلك، سيفشل النموذج مرة أخرى في مالي، لأنه يقوم على الافتراض الذي دحضه مرارًا وتكرارًا بأن النظام الانتخابي الحالي في البلاد ينتج حكومات شرعية. ليس هذا هو الحال. ديمقراطية ليبرالية مع انتخابات أغلبية للرئيس والجمعية الوطنية - وهذا لا ينتج عنه حكومة قادرة على العمل، وبالتأكيد ليست حكومة شرعية في هذا البلد. لن تحكم نفس النخب في كوكبة جديدة نوعًا ما بشكل مختلف عما كانت عليه من قبل. لعقود حتى الآن، يشير إقبال الناخبين إلى افتقار النظام إلى الشرعية. منذ عام 1991، لم يشارك على الإطلاق أكثر من 30 بالمائة ممن يحق لهم التصويت. كانت النتيجة دائمًا أنظمة تعمق نظام المصادرة للاقتصاد النيوليبرالي بينما تثري نفسها في هذه العملية.

وهكذا أصبحت الدولة جزءًا من نظام نزع الملكية، وانتهى الأمر بإيراداتها في الحسابات المصرفية السويسرية للطبقة الحاكمة من خلال العديد من أشكال الفساد والمحسوبية. لم تكن الدولة موجودة للشعب، ولم يصممها الشعب، وبالتالي لم تكن ديمقراطية. أعطت الانتخابات الانطباع بالديمقراطية، لكن ليس أكثر من ذلك.

هل يمكن لمؤتمر وطني، وضع بالفعل دستورًا جديدًا للبلاد في عام 1991، أن يقدم بديلا بدلا من ذلك؟ وقد طالب العديد من الجهات الفاعلة بمثل هذا المؤتمر في السنوات الأخيرة. أسبوعان، كما حدث في عام 1991، لن يكونا كافيين. الآن أكثر من ذلك الحين، يجب أن تكون النتيجة دستور جديد تتبعه انتخابات جديدة. سيتطلب ذلك عملية أطول لإعادة التأسيس الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. إن المطلوب هو السيادة الاقتصادية و «دولة ملكية «، أي دولة تستمد شرعيتها من أداء مهام الدولة وخدماتها: المدارس، والرعاية الصحية، واليقين القانوني، وأخيراً وليس آخراً، الأمن.

العودة إلى الفهرس

سؤال الفلسفة والتفلسف

يذهب د. أجمد برقاوي إلى أن التوقف عند سؤال ما الفلسفة مظهر من مظاهر الإبداع، أو قل هو بداية البحث الفلسفي المبدع، والمدخل لإنجاب خصوصية التفلسف. ويعتبر أنه ليس بالضرورة أن يكون السؤال مباشرًا ما الفلسفة حتى نحصل على جواب مباشر هو الآخر لدى الفيلسوف، بل إن فلسفة الفيلسوف هي دائمًا جواب عن سؤال غير مباشر هو: ما الفلسفة ؟

هذا السؤال الذي يعمل الفيلسوف على الإجابة عليه، بتوقد روحه مع كل كلمة يكتبها؛ مجبولة بالدم واللحم والعظام عندما يعطيها مركز الدماغ، قرار أن تباشر في القراءة ومن ثم الكتابة. وهنا قد يتبادر السؤال: هل الكتابة تتنفس ؟ أي هل لها روح مثلنا ؟

نعم هي كذلك، فكم ميت تحت التراب يعيش بيننا بفكره أكثر بكثير من بعض الأحياء؛ نستحضره كلما تاهت الدروب بنا، وازدادت الخطب علينا، وتكالبت قوى العدوان ضدنا.. الكتب وما تحتويه من كلمات، هي الروح التي فيها غذاء العقل الذي إن لم يتناوله يمرض بداء لا يمكن أن يشفى منه، إلا بجرعات من روح الكلمات ذاتها.. أفلا نرى كم نحن مرضى اليوم ؟!
دققوا في واقعنا جميعًا، ستجدون أننا مرضى حد الموت، وهل هناك موت أفظع من أن يلفظنا التاريخ، ويخرجنا منه ؟ فهذا التاريخ لا يعترف «بالجهلاء» حتى لو ادعو أن العلم نور، وأن نبي العرب قال: اطلبوه ولو كان في الصين. هنا يكمن السؤال الموضوعي: ما فائدة أن نردد أو نحفظ قولًا لا نملكه واقعًا ؟! لذلك لا نغالي لو قلنا أننا أمة أصبحت خارج التاريخ. لكن، السؤال أيضًا هل يمكن للفلسفة أن تعيدنا إلى التاريخ ؟

نعم، إذا دققنا في القول الفلسفي: إنّ الإنسان هو معيار كل شيء.. نعرف أن بوابتنا لأن نكون في التاريخ هو تفلسف الإنسان، كون الفلسفة أسلوب حياة وفن للعيش؛ وأن لا بديل عن التفكير النقدي والتسليم بحق العقل في التساؤل وإثارة الممكن في عالم يزداد غموضًا وتعقيدًا وتكالبًا علينا.. فهل ننجو منه ؟ سؤال برسم إجابة الفلسفة.

في الذكرى 33 لاستشهاد ناجي العلي

الكنيسة عنده "قلعة وثكنة" للمقاتلين والمسجد "قبلة" للفدائيين

د. عاطف سلامة – باحث متخصص في فن الكاريكاتير /فلسطين

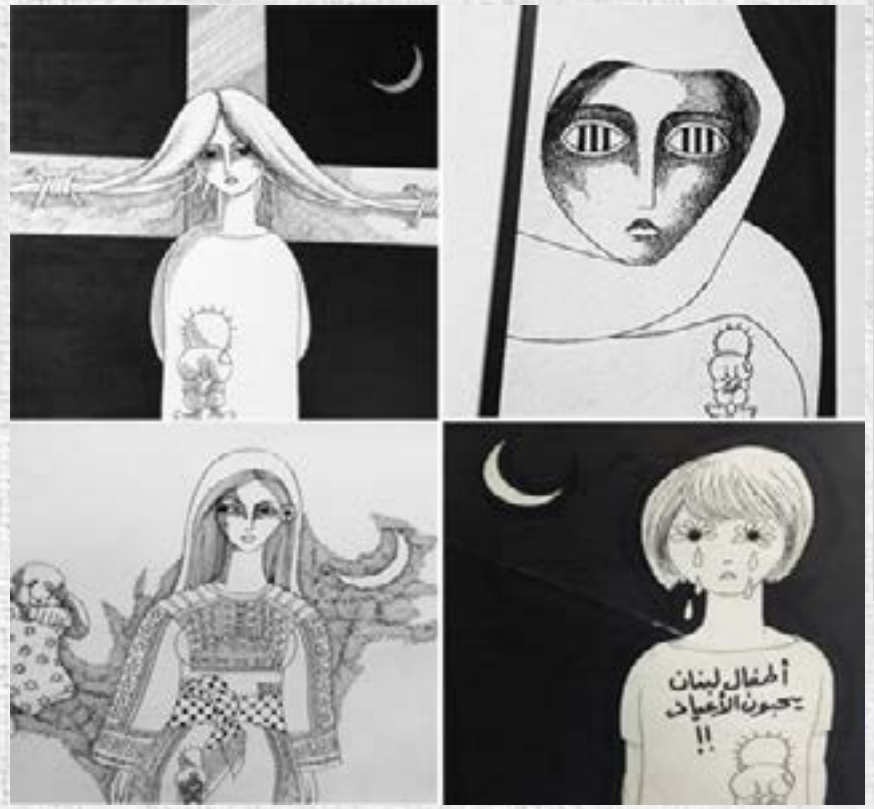

حين سُؤل ناجي عن موطنه، قال: "اسمي ناجي العلي، ولدت حيث ولد المسيح بين طبريا والناصرة في قرية الشجرة بالجليل الشمالي، أخرجوني من هناك بعد 10 سنوات في عام 1948(..)، لذا جاء استخدام ناجي العلي لبيت لحم والمسيح في رسوماته، فقد التقى ناجي في فنّه مع هذا الفهم الذي يعيد المسيحية إلى جذورها ومعناها الثوري، دلاله ضد الظلم ومن أجل الإنسان، سامية عن ادعاء الطوائف واحتكار أية أطراف سياسية وكهنوتية. وأراد ناجي أن يذكر أن ملاعب طفولته بين الجليل وطبريا هي ذاتها ملاعب طفولة المسيح، علاقته الطبيعية بالأرض وقربه من الناس حلا له كثيراً من العُقد التي يعاني منها من يتورطون مع الأفكار المجرّدة، وما ورود بيت لحم والمسيح في رسومات ناجي، إلا لعلاقته وارتباطه بالأرض وبتحدره من قرية الشجرة المختلطة التي جمعت المسيحي والمسلم كجيران متآخين تسود بينهم المحبة والطمأنينة والسلام.

ولعل ناجي هو أول من رسّخ صورة المسيح فلسطينياً بما لفنّه من طاقة إيصال جماهيرية. عانق ناجي المسيح معانقة الطفل لجدّه، ومن خلال مجموعة من رسوماته ردّ المسيح إلى مسالكه الشرقية، بفهمه المسيحية باعتبارها في الأساس ثورة مشاعية، انطلقت من أرضنا، ومما يدعو إلى مزيد من الإعجاب أن مسيحية ناجي الأصيلة الثورية الواسعة (وهو ابن العائلة المسلمة)، لم تخدشها عنصرية محيطٍ كان مسيحياً بالمعنى الطائفي في سنوات اللجوء بلبنان.

فقد تجاوز وعي ناجي العلي زمنَ الميليشيات "المسيحية" الفاقدة لأي صواب، والتي عرف أذاها مثل باقي اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. العنصرية اللبنانية الموصوفة (والتي مهّدت لمذابح واضطهاد ضد اللاجئين الفلسطينيين الذين يسكنون مخيمات اللجوء هناك، لم تسلب ناجي ذرّة من صوابه السياسي والإنساني، لم يرد على العنصرية سوى بالسخرية منها وفضح بؤسها والتعالي النظيف عليها، وكشف ارتباط العنصريين بالمستغِلين، متجاوزًا الطائفية بعنصريتها.

ناجي العلي، كسر صورة المثقف والفنان العربي العاجز، الشبيه بالسلطات العربية التي يخدمها أو "ينتقدها"، أخذ من الثقافة جوهرها وترك قشورها، تلك القشور التي لا زال الكثيرين يتشبثون بها، سعداء بذلك.

ناجي العلي كان «راديكالياً» في التمّسك بحقوق المستضعفين والدفاع عن حقوق الناس، وإنساناً لا حدود لرحابة إنسانيته، الراديكالية عند ناجي هي فائض حب وعطاء واستعداد للفداء، ومن هنا جاءت شخصية المسيح في لوحاته الشهيرة؛ لوحات الحب للمسيح المعطاء المتسامح الفدائي المناضل الذي كان دومًا يدًا بيد إلى جانب أخيه المسلم. أما اليوم فقد تمرغت منطقة الشرق الأوسط برمتها في كل الرذائل التي كان يرسم ضدّها بدءاً من الطغيان والتفريط والتبعية والتناحر الداخلي وإطلاق وحش العنصريات والغرائز الدموية.. وسائر مسمَّيات الهزيمة، وصولا إلى (داعش) والتطرف الديني الإرهابي.

وفي حقيقة الأمر أن كل ما حرّضنا عليه ناجي العلى من خلال لوحاته المميزة التي استشرفت مستقبلنا المأساوي صار أبعد من الحديث عن فلسطين كقضية أولى للعرب وعن ومشروع التحرّر والعدالة الاجتماعية؛ سواء فلسطينيًا أو حتى عربيًا وإقليميًا، وما استخدام الرمزين، بيت لحم كرمز لمدينة المحبة والسلام بين جميع الأديان، وشخص المسيح المقاتل والمناضل العنيد ضد الصهيونية والاحتلال ودعوته للسلام، إلا رسالة استشراف من الشهيد ناجي العلي إلى كل من يحمل لواء الطائفية سواء «داعش « أو غيرها بأن : «ليس هكذا تورد الإبل"، بل كونوا قدرًا لمواجهة

العودة إلى الفهرس

الإمبريالية الصهيونية والرجعية العربية ولا تكونوا أدوات تنفيذ، تقومون بما يمليه عليكم سيدكم، فليس لكم إلا القتال بشراسة، ولكن عليكم أن تعرفوا كيف ولمن توجهوا فوهات بنادقكم. فالطائفية والعنصرية سيؤديان بالتأكيد إلى تشتتكم وتدمير بلدانكم وحرف البوصلة عن قضيتكم المركزية؛ القضية الفلسطينية.

إن حاجتنا اليوم إلى فن ناجي العلي ملحة، أكثر من أي وقت سابق، ليس لأن فن ناجي العلي قرأ واقعنا مبكراً فحسب، بل لأنه أيضاً يثبت راهنية ومستقبلية عجيبة حملت حلولاً لما هو آت، وليس لأن مجمل الأفكار والقيم التي ينهض عليها فنّه هي من صميم هذه الحاجة؛ بل لأن قوّة الفن عنده تتيح لهذه القيم والأفكار أن تتحول إلى وعي وضمير وإرادة، وهو ما نحتاج إليه لتجاوز الماضي بما فيه من مآسي والنظر للمستقبل الواعد بدون دماء، وعدم حرف البندقية عن مسارها السليم الواضح الذي حدده ناجي العلي، وهو صدر العدو وكل من يقف معه وينفذ قراراته من الرجعيين المتكرشين الذين يزحفون على بطونهم.

حماسة الكلمات وجرأة خطوط ناجي حددت العديد من التحذيرات؛ من خلال الأفكار التي جسدتها لوحاته، ففلسطين لديه من النهر إلى البحر وكرامة الإنسان العربي ومقاومة الاستعمار أساساً جنباً إلى جنب «مسيحي ومسلم» (لا للطائفية)، فكان المسيح مقاوماً برفقة حنظلة، فقد حثنا على التآخي والمحبة والنضال المشترك، فالكنيسة كانت عند ناجي العلي قلعة وثكنة للمقاتلين والمسجد كان قبلة الفدائيين، ولا فرق بينهما، فالعدو واحد ويجب علينا أن نعرف كيف نواجهه، فبوحدتنا وبدون طائفية فقط، يمكن معرفة (المتكرش والمطبع) الذي يلهث خلف العدو ويقوم بدوره في قمع المسلم والمسيحي على حد سواء.

جسد ناجي العلي أشكالاً مختلفة وصيغاً لا لبس فيها مؤكداً أنها ستؤدي حتماً لتصفية القضية الفلسطينية، فلم يترك شيئاً، إلا وحدد موقفاً منه (الصهيونية؛ الطائفية، الاحتلال والوصاية الاستعمارية، الاستبداد، الأنظمة المنبطحة، التخاذل والخنوع، النفط ...) بالإضافة إلى أهم محدد وهو تدمير مكوّنات الهوية العربية بمجملها، وخصوصاً مكوّنها (المسيحي-المسلم) الذي وضعه ناجي بكل عفوية في سياقه الثوري الممتد في تاريخ منطقتنا، مُماهياً بين الفدائي والمسيح الفادي، كون مصيرهما واحد في أرض الرسالات السماوية.

في فن ناجي العلي يعود المسيح من مسالك اغترابه في «الحضارة الغربية» ويرجع إلى بيته في فلسطين، إلى الأرض التي أنبتته، ومنها وإليها تعود دعوته الأممية للنضال وتحرير الأرض والإنسان، لذا دعا مسيحيي العالم بأن يقفوا إلى جانب سيدهم المسيح الفلسطيني المضطهد فكانت رسالة قوية مفادها (كلنا مناضلون ضد العنصرية، ضد الاحتلال).

إن تصوير ناجي العلي للمسيح بالثائر يعني الشيء الكثير للمتلقي وكأن ناجي بيننا، فهو بالفعل كان يرى ما يجري حوله وفهم جيداً وحذر من الأخطار القادمة التي تُستهدف فيها مكوّنات الهوية العربية وخصوصاً المكوّن المسيحي.

ناجي العلي كان قد وضع بُعدنا العربي المسيحي في سياقه الثوري الممتد في تاريخ منطقتنا، مُماهياً بين الفدائي غير الأبه بما يجري حوله من «طبخات سياسية» وأجندات خارجية تعبث بالمنطقة مرجعيتها معروفة، وبين الفدائي الذي يتشبث بفلسطينيته وبعروبيته سواء كان مسلماً أو مسيحياً، لذا أعاد ناجي العلي المسيح من غربته إلى بيته في فلسطين، إلى الأرض التي أنبتته ومنها وإليها تعود دعوته الأممية، هذه كانت بمثابة الطلقة التي لفتت إنذار العالم إلى فلسطين السليبة التي سرقت أرضها وهودت، وما الاحتلال؛ إلا طمس للهوية الثقافية للفلسطيني المسلم والمسيحي على السواء، وكذا باقي الأديان. لقد قدمت لوحات ناجي العلي فلسطين للعالم بصورتها الحقيقية كشعب مناضل متآخي مسلميه مع مسيحييه محب للحياة، للضحك، وللألوان، منحاز للقضية

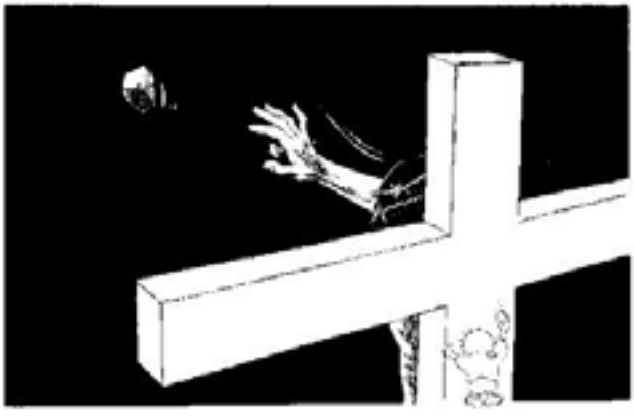

الفلسطينية.

ودون كلمات تُذكر، بل بالتهكم والسخرية؛ قدم ناجي العلي صورة للمسيح المقاتل المناضل بالصورة والضحك المُر، كشخصية خامسة ترمز للفداء والظلم والمطاردة، فالسيد المسيح كان ضمن الشخوص شبه الدائمة في لوحات ناجي إلى جانب فاطمة والرجل الطيب والمتكرش والجندي الصهيوني اليهودي.

أخذ الجانب العقائدي في نتاجات ناجي العلي دوره في مهمة خلق الوعي والتنمية السياسية، لأن الوازع الديني في اعتقاده يشكل الملامسة الحقيقية لمشاعر الناس وأحاسيسهم، وهو المحرض الأساس لحركة وعيهم تجاه ما يحيق بهم من مخاطر ومؤامرات، وهو ما يفسر دوماً الإشارات واللافتات الواردة في بعض رسوماته المشيرة باتجاه بيت المقدس وبيت لحم مهد المسيح، والمدن الفلسطينية المختلفة.

لم يتوانَ ناجي في فضح جرائم الاحتلال، دون أن يفرق بين الأديان وبين المواطن الفلسطيني وآخيه من الديانات الأخرى، فكان دائماً مشدوداً إلى الوحدة، فظهرت المسيحية الكفاحية في رسومه بأجمل ما يمكن أن تخطه يد فنان مستلهماً ذلك الجمال من وعيه الذاتي، فوردت مدينة بيت لحم كباقي المدن الفلسطينية إن لم يكن أكثر في لوحات ناجي، كونه ابن قرية الشجرة التي كان يعيش فيها المسيحي إلى جانب المسلم، وهو ما يعطي تفسيراً للوحة التي اتضحت فيها فلسطينية المسيح الثائر والكنيسة المقاومة، فجسد المسيح الفلسطيني

وهو ملثم بكوفية فلسطينية، فيما الكنيسة «المرأة الفلسطينية» يعلوها لفظ الجلالة وتزدان وجنتاها باسم النبي محمد «صلعم" والمسيح ابن مريم "عليه السلام"، وهي تؤكد تمسكها بكل فلسطين وعدم الرضى بأي وطن بديل، وجسد فاطمة وهي معلقة على الصليب من ضفريها بالأسلاك الشائكة.

كذلك جسد ناجي العلي المسيح الفلسطيني المصلوب وهو يركل بقدمه المتحررة من مسمار الصليب الجندي الإسرائيلي؛ مذكراً بدور اليهود في صلب المسيح والوشاية به، أراد بذلك التعبير، توضيح عدوانيتهم تجاه أصحاب الديانات الأخرى وعدم التزامهم بأي عهد أو وعد. وفي رسومات أخرى جسد المسيح المضحي المعتز بفلسطينيته انطلاقاً من رفضه للوجود الصهيوني فوق الأرض العربية، كونه تدنيساً للمقدسات الإسلامية والمسيحية وإهانة للمعتقدات الدينية للمسلمين والمسيحيين.

جعل كذلك من حنظلة طفله الشقي؛ محرراً المسيح عن صليبه ليرجم المحتل بحجره، فيما صور أجراس الكنائس المسيحية في الأرض المحتلة رصاصات ثورية، وهي تقبع أسيرة خلف الأسلاك الشائكة، فيما جسدها كبؤرة للثورة المسلحة.

وفي لوحة الحضور والغياب في مدرسة جنين، فقد جسد اسم مريم العذراء أولاً في أسماء الحضور، وتالياً فاطمة وخديجة وزينب وعائشة وآمنة وكتب كنيتهن بالعذراوات، أما الغياب فكانت الرجولة والكرامة العربية والشرف العربي.

وفي لوحة أخرى فقد جسد الجندي الصهيوني الذي صادر بيت الفلسطيني، وهنا إشارة واضحة للتهويد والمصادرة وانتشار المستوطنين في بيوت الفلسطينيين؛ سواء كانوا مسلمين أم مسيحيين، يفتح نافذته التي تتكون من ضلفتين على الجهة اليسرى الهلال وفي الجهة الثانية الصليب.

العودة إلى الفهرس

محمود درويش
على صهوة الأبدية!

وليد عبد الرحيم – كاتب ومخرج فلسطيني / سوريا

ريادةُ الفكرة وأسبقية القول منحةٌ يُقدمها صانعُ إنجاز النص الإبداعي، الجدي المثابر المُنجز بحد ذاته تلقائياً، دونما تدخل مباشر قصدي ذاتي هندسي مُتعمّد الخطى، تلك حقيقة تاريخية تُطال مسيرة الفن العالمي بمختلف أشكاله وبرُمَّته.
من هنا يمكن إدراك معنى استمرارية النص في تداولاته منذ فجر الحروف حتى آخر المنجزات أدباً وفناً لأي مبدع وفي أي حقل كان.

في تناول سؤال أصل الألق الدرويشي، يمكن الانطلاق من هذه الركيزة التي تعد منطلقاً نقدياً، بل قاعدة تقييمية لمسيرة شاملة تخص المبدع، أي مبدع كان، أما عند درويش فتتميز الصورة بالديمومة التي تفوح رائحتها عبر مفردات مدروسة الإنتقاء والجدوى والدلالات، بحيث تُصهر في قالب إبداعي شكل لوحته الخصوصية المميزة، هي فرادة منمقة مدعمة بجدية الإطارات المعرفية والفلسفية ومرصعة باشتقاقات لغوية ومفردات تراكبية جعلت من ذاتها حالة خاصة مميزة بفعل التراكم والتكرار من جهة الشكل والمضمون.

ما يميز النص الدرويشي عالمياً هو التماسك العضوي بين مجمل كتاباته وشكل استخدامه للمفردات في صياغة الجملة الشعرية، بحيث إذا ما تم تناول نتاجه المتقدم والمتأخر، لا ينقطع لَحْظ خط التواصل بين نثراته وقصائده جميعاً، قد يقول سائل: فماذا عن الاستثناء والاختلاف في بعض نتاجه؟ الاستثناء هنا يدخل في إطار التنويع أو التجريب ويبقى محافظاً على سياقاته الداخلية واللغوية وبنيته الأساسية.

يعود ذلك لتماسك البنية المعرفية- القاعدة التي مهما تطورت لا تخرج عن أس البناء النصي، ولا نجد بالتالي ذلك الهامش التناقضي بين أول قصيدة وآخر شهقة شعرية كتبها، بل إن هذا التفاعل الدائم هو ما يفرض تصنيف الخصوصية على التجربة، خصوصية شعرية الشاعر مع التجربة الذاتية، إن هي تم النظر إليها باعتبارها كائناً كلياً مجتمعاً، وهنا يمكن الأخذ بعين الاعتبار النقدية، تطور التجربة والمفردات والموسيقا والاستخدامات الفنية التقنية، الذي لا يخرج عن كينونة النص المحكم الحياكة والأرضية الفكرية، فالمفردات تتطور طبيعياً وتلقائياً كلما نضجت وتعمقت تجربة الشاعر، لكنها لا تخرج عن سياق البداية، بل هي تُطور مفردات الشاعر الأولى ذاتها التي بدورها وبالنسبة لدرويش كانت بدايةً تنحى منحى خطابياً مباشراً، بالذات في تجربته اليومية الأولى أثناء تواجده جغرافياً داخل فلسطين، والتي شهدت حالة مختلفة متطورة شكلاً عقب المغادرة، وكذا الأمر بعد الدخول مباشرة في صفوف الثورة والمقاومة التي أضافت فعلاً يومياً لغوياً كانعكاس طبيعي لهذا التغير المكاني الذي أُنتج بدوره تغيراً تطويرياً للرؤية الكلية للدلالات وللغة والشكل الشعري والمفردة، بفعل تغير واختلاف شكل الحياة اليومية ومكانها وخصوصية التعاطي المختلفة- المضطربة فلسطينياً- مع الأنا والآخر، فقد أضحى الصراع مع العدو أكثر سعة مع اتساع بقعة العيش واختلاف الجغرافيا، كما التواجد مع الصديق محملاً بتناقضات الواقع وتقلباته وخداعاته.

لقد شهدت مرحلة السبعينيات

وضوحاً في شكل الإبداع الشعري لدى درويش، وكانت قبل ذلك- داخل فلسطين- مجرد مولود ثائر مناضل جميل الطلعة، لكنه غير مكتمل البنية تماما، لهذا فالخطاب الذي يشد الجمعي كان وقتها السمة الأساس للقصيدة، أما بعد الخروج فقد سطع الشخصي- الفردي لكنه سكبه ضمن العام- الجمعي، تلك مأثرة الرجل الكبرى، لقد تطور مع كل تطور في حياته، وانتقل مع كل انتقالة، لكنه أبقى على عمق الهوية وطنيا وإنسانيا وشعريا، وتبدل مع كل تبدل في مراحلها، لكنه ظل محافظا أمينا على الخيط الرابط بين التبدلات والانتقالات، كان درويش بتوصيف ما مفردا بصيغة الجمع.

التقط محمود درويش هذا الخيط- وحدة البناء- الذي مثل بالنسبة إليه فحوى الهوية العميق لا شكلها، مضمون الفلسطيني لا وقائعه بالضرورة، ومن هنا ابتكر صيغة التعايش والتلاقي مع الذات الإنسانية الأشمل بكل تشظياتها وتعرجات مسارها، غير متناس لغبطة الشكل الشعري وهيبته وسطوته، كما لم ينسَ تطوير مفرداته في السياق الفني البحت الذي يقع خارج تصورات التلقي ولكنه يفعل فعله فيه عند الإنجاز. اكتشف الشاعر أهمية المنحى الإنساني للقصيدة مع حضور الوطني، فنجح تماما في تطويع المحلي ليرقى إلى صفة الإنسانية، هكذا وصل إلى سدة العالمية التي يتربع على عرشها اليوم وإلى زمن طويل لا يبدو أنه سوف ينتهي.

شاعران عربيان اكتسبا هذا التوصيف، هما أبو الطيب المتنبي قبل ألف عام ونيف، ومحمود درويش في الواقع الآني القريب، وعلى الرغم من ظهور عشرات المبدعين الآخرين المرموقين عربيا، إلا أنهما- المتنبي ودرويش- متفق عليهما تقييميا بشكل جماعي ما، وذلك لتميز مجمل التجربة ودمغها من قبلهما بخاتم الخصوصية، الخصوصية التي تخلق ذاتها من خلال انسجام كل ما سبق بكل ما لحق، فتصبح اللغة المستخدمة ذاتها كأنها لغة خاصة حصريا بالشاعر، وكما أسلفنا فإن ذلك ينطلق من رؤيوية عميقة نبيهة، يحتويها مشروع فني منجز واضح المعالم في ذهن منجزه، يتطور معه، وقد يموت معه، وهو في كلتا الحالتين يُرسخ ذاته في ذهنية التلقي وذاكرة المتلقي التي يصعب أن تنسى مؤثرات الحالة والمفردات والمضامين عقب التلقي.

يسود ذلك باعتباره لغة الشاعر، كمثل، مازلنا نقول حتى اليوم» اللغة الشكسبيرية» إنها الإنكليزية ذاتها لكنها صيغت بخصوصية شكسبيرية، ذات مضامين عميقة متماسكة وجمالية مبتكرة الاستخدام، وتتمتع بإصرار وتماسك، وغائية يُقصد منها التلاقي مع الأوسع والأبعد زمنيا وجغرافيا، هذا أيضا مما يصنع العالمية، وبالنسبة لدرويش فقد استوعب ذاك التطابق العبقري بين الحسي واللفظي، بين المبنى والمعنى، وبين الفكرة والمفردة، الوطني والإنساني...

تلك الهوية الناجزة بمفهومها الكلي تفعل فعلها في شد المتلقي لاستقبال النص الواقع بين اليدين آنيا وللنصوص المقبلة- أثناء حياة الشاعر أو الكاتب-، ومجمل أو محصلة القراءة والتلقي المتعدد للنصوص استمراريا، وبالتالي يسمح ذلك بالانتشار والاتساع حتى مع ظلم الترجمة التي لا توصل كل تفاصيل المشهد غالبا.

مأثرة درويش الكبرى هي أنه استطاع تحويل الكلم إلى كائن حسي متكامل العناصر فنيا ودلاليا، فكما أسس فكرته على الوطني والإنساني، أسس الفني – قصيدته- مبنية على تميز وفرادة بقالب خصوصية مفرطة في اختلافها عن السائد، هذا ما كان منذ باكورة نتاجه ونعومة أظفار قصيدته، وهو ما أتاح للمتلقي تقبل استقبالها من قبل مختلف طبقات الجمهور المعرفية والثقافية، بل مختلف المشارب الإيديولوجية والفكرية، وساهم في ذلك توازنه من حيث الموقف وطرحه حضاريا عبر جمالية مميزة فرضت تحقيق الانتشار العالمي.

لقد أدرك درويش منذ البداية الصبغة العالمية الاستثنائية لقضية وطنه وشعبه، أدرك نموذجية القضية، فمزج المحلي سياسيا بالعالمي أخلاقيا، اليومي بالتاريخي، حتى صارت قصيدته هي المعبر الأوسع عن صوت الأحرار والحالمين في العالم بأسره، هكذا أصبح درويش شاعرا عالميا يتجاوز حدود اللغة والجغرافيا، وهكذا أضحت قصيدته قصيدة صوت الأحرار والحرية في مختلف أنحاء العالم، وتلك هي صهوة العالمية، التي جعلت منه سائرا أبديا عظيما في طريق الأبدية.

العودة إلى الفهرس

موجز الفلسفة عبر العصور:
المفكر غازي الصوراني يوقع مؤلفه الموسوعي الجديد

أحمد بدير

وقّع الكاتب والمفكّر الفلسطيني غازي الصوراني، مساء أمس الاثنين 24 آب/ أغسطس، كتابه الموسوعي «موجز الفلسفة والفلاسفة عبر العصور»، وذلك على شرف الذكرى الثالثة عشر لرحيل القائد الوطني د. حيد عبد الشافي، في حفل نظمته اللجنة الثقافية لجمعية الهلال الأحمر في قاعة المؤتمرات بمقرّها في مدينة غزة، وسط حضور نخبويّ كبير، وبمُشاركة أستاذ العلوم السياسية د.وسام الفقعاوي، ورئيس مجلس إدارة جمعية الهلال الأحمر لقطاع غزة الأستاذ يونس الجرو، وأستاذ العلوم السياسية د.إبراهيم أبراش.

وفي بداية الحفل، تحدّث مُقدّمه د.وسام الفقعاوي، إذ أكّد على أنّ «الكتاب الموسوعي الجديد للمفكّر الصوراني قد عكف على إنجازه لمدة تزيد عن خمس سنوات؛ ينتظر مولوده الجديد كما كان يقول، كيف لا يكون مولوده فعلًا، وهو الذي يقول: أنا ما أكتبه هو قطعة من روحي، وأضيف على ذلك مجبولة بالدم واللحم والعظام عندما يعطيها مركز الدماغ، قرار أن تباشر في القراءة ومن ثم الكتابة.. وهنا قد يتبادر السؤال: هل الكتابة تتنفس؟ أي هل لها روح مثلنا؟».

عقب ذلك تحدّث رئيس مجلس إدارة جمعية الهلال الأحمر لقطاع غزّة الأستاذ يونس الجرو، إذ عبَّر عن اعتزازه «بكل الجهد الذي بذله ويبذله الرفيق أبو جمال، وأعتقد أنّ هذا الكتاب الجديد لا يُوجد له شبيه في المكتبة الفلسطينيّة، ولا أدري إن كان له مثيل حتى في المكتبات العربيّة».

تاليًا، تحدّث الكاتب والباحث وأستاذ العلوم السياسية د.إبراهيم أبراش، والذي أوضح أنّه «وللمرّة الأولى يُشارك في مناقشة عمل من هذا النوع. نعم في غزّة نُشارك في مناقشة الكثير من الرسائل الجامعيّة والكتب التي يطغى عليها الطابع السياسي، لكن الكاتب أبو جمال نزع ذاته وجزء من تفكيره وعقله في خضم هذه الفوضى السياسيّة والفكريّة ويتقدّم بعمل فكري ويتفرّغ لسنوات ليعمل في هذا العمل فهو جزء يستحق كل التقدير والاحترام».

وعبر تقنية البث المرئي تحدّث مجموعة من الكتّاب والمثقفين العرب عن الكاتب والكتاب، إذ كانت المُشاركات لوحة وطنيّة عَروبيّة بامتياز أثبتت أنّ فلسطين البوصلة رغم كل المُعيقات وحالة التيه التي تشهدها الساحة العربيّة في وقتنا الحاضر، إذ شملت المُشاركات كلا من مصر ولبنان والعراق والأردن وتونس.

بدوره، تحدث المستشار حلمي شعراوي مستشار الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر للشؤون الإفريقية، ومما قاله إنّ «المناضل والمفكّر الفلسطيني غازي الصوراني يظل أحد رموز الحركة العربيّة في أعلى مراحل نضالها من أجل الخلاص الوطني والقومي في فلسطين وأنحاء الوطن العربي عقب الحرب العالمية الثانية، ولولا صغر سنه النسبي لقلنا أنّه أكثر رمزية مما هو عليه اليوم، ولكن التحامه بالنضال في غزّة وعلى أرض فلسطين الكاملة يعطيه الحق أن يُفاخر به رمزًا حيًا للعمل الفلسطيني والقومي العربي، بل هو يذهب لأبعد من فلسطين إلى أنحاء عربيّة ودوليّة يبشر بقضايا العرب ويرفع رايتهم بما يقدّمه من فكر ونماذج نضاليّة ودراسات اقتصاديّة وسياسيّة».

عقب شعراوي، تحدّثت الإعلامية والأديبة العراقية د.فاطمة الفلاحي، والتي عبَّرت عن فخرها «بالرفيق المفكّر الكبير غازي الصوراني. لقد تعلمت منه أنّ القضايا مشتركة والهم مُشترك وأنّ كل ما ينسلّ من رحم الفساد نصفعه جميعنا دون استثناء، وعلّمني كيف أجلب معي حمامات السلام أينما توجّهت بعمق تفكيره، فتهنئة كبيرة على كتابه الجديد الذي سيُعزّز به المكتبة الفكرية والفلسفية. أتمنى له العمر المديد ليكتب لنا ونقرأ له".

من جهته، قال المؤرّخ والناشط السياسي

اليساري الفلسطيني عبد القادر ياسين، إنّه «ومنذ زمن أهدروا الفكر وأشهروا في وجوهنا (بلاش تنظير) في دعوة صريحة للتسطيح، بينما حرص الرفيقُ أبو جمّال على التمسّك بالفكر والفلسفة ولو كره المسطّحون، وفي هذا الكتاب الموسوعي وضع الرفيق أبو جمال بين يديّ كل من أراد العمل في السياسة أو الانخراط في الكفاح الوطني بشتّى مدارسه هذا الدليل حتى نمتلك منهجًا علميًا في التفكير حيث يبدأ التخطيط قبل التنفيذ والكفاح فالمتابعة والتقويم وهجر الارتجال والاتكاليّة التي ستدخلنا المستقبل بظهورنا، ومن أراد أن يعبر النهر فلا مفر له من تعلم السباحة».

أمَّا المفكّر القومي التقدّمي الأردني الأستاذ الدكتور هشام غصيب، فقد أكّد على أنّ «أبو جمال أبدى جلدًا أسطوريًا حتى أنهى هذا الكتاب الذي تناول تاريخ الفلسفة بصورة شموليّة، ولا أعتقد أن هناك كتبًا عربية تُعنى بتاريخ الفلسفة بهذا الشمول، فهو لم يكتف في الواقع بالتركيز على الفلسفة الإسلاميّة أو الفلسفة العربيّة وإنّما غطى تاريخ الفلسفة تقريبًا في العالم كله».

وتابع غصيب: "كلنا نعرف أنّ غزّة مُحاصرة وظروفها قاهرة ولا تصدّق، لكنّ أبو جمال وهو يعيش في ذات هذه الظروف إلا أنّه وبرغم العدوان الإسرائيلي المتواصل على غزّة فلم تثنه هذه الظروف من انجاز هذا العمل الفكري الكبير، وأصرّ على ممارسة هذا العمل النضالي النبيل الذي يهدف من ورائه إلى بناء الوعي العلمي الثوري في الحركة الوطنية الفلسطينيّة والحركة الوطنيّة العربيّة».

وفي السياق، قال أمين عام الحزب الاشتراكي المصري الأستاذ أحمد بهاء شعبان، إنّ «المفكّر غازي الصوراني تربطه علاقة قويّة خاصة مع كل الفصائل الوطنيّة التقدميّة المصريّة نشأت وتوثّقت على مدى عقود طويلة من التفاهم والحوار المُستمر ونحترم كل آرائه وأفكاره التي نجد فيها ما يُفيدنا في عملنا الوطني في بلادنا، ونعرف تمامًا قيمة هذا العقل المُستنير والمناضل القوي الذي نثق في قدرته على قراءة الواقع المصري والعربي والفلسطيني والمساهمة المخلصة في الخروج من المأزق التي تعانيه كل قوانا في أنحاء الوطن العربي».

وبعد انتهاء شعبان من حديثه، تحدّث من لبنان الأديب الفلسطيني مروان عبد العال، إذ رأى أنّ «الأستاذ غازي الصوراني يدشن بمولوده الجديد قلعة أفكاره الأكثر إشراقًا وغزارة وفرادة ولنراه بهذا العمل كمعلم وليس فقط كمؤلف»، مُتسائلا: «لو عاش أرسطو اليوم هل كان ليكون أروسطيًا؟ هذا السؤال الذي فاجئني وأنا أنتهي من قراءة كتاب غازي الصوراني والذي يقدّم فيه تاريخا موسوعيًا ذا عمق معرفي ومنهجي في مكاشفة المفاهيمُ الفلسفيّة التي عبّر عنها الفلاسفة طوال التاريخ البشري القديم والحديث والمُعاصر».

وتابع عبد العال: «إنّ الثورة كما يحاجج الصوراني هي أساس ومنطلق رئيسي من أسس التفكير الفلسفي، وفي هذا لا يُشبه الصوراني الصورة التقليديّة لمُؤرخي الفلسفة، فهو عندما يكتب عن الفلاسفة نراه يُحاور مفكرين سياسيين مهتمين بقضايا مركزية في الفلسفة السياسيّة كطبيعة العدالة والديمقراطيّة والحريّة ولصالح نظرة تؤسّس لثورة معرفيّة ولنظريّة ثوريّة في ثقافتنا الراهنة»، مُتابعًا حديثه بالقول: «لماذا نعتبر أنّ الثقافة تمثّل خط الدفاع الأخير؟، إنما هي أولوية في حيوية الهويّة الثقافيّة، بل ولم تقم نهضة في أي أمة إلّا وكانت الثقافة في قلب مشروعها، ولا يمكن الخروج من الأزمة إذا كان سؤال الثقافة غائبًا».

فيما قال المفكّر التونسي د.فريد العليبي، إنّ «الكتاب الجديد للمفكر الصوراني له أهمية كبيرة لأنّه أرّخ وعرّف الفلاسفة وفلسفاتهم، بل تعدّى هذا الجانب بمعنى أنّه يحلّل وينتقد ويشتغل على الرهانات والاشكاليات الفلسفيّة، وصاحبه لم يأت من داخل الجامعات وأسوارها وإنّما هو هاوي فلسفة».

وأكّد العليبي أنّ «الصوراني أعاد الأمور إلى نصابها، خاصة وأنّه تحدّث عن وظيفة محدّدة للفلسفة وهي وظيفة التغيير بمعنى أنّه يُريد لكتابه أن يقوم بوظيفة ضمن واقع عربي يصفه بالانحطاط والاستبداد وسيطرة السلفيّة فكرًا وسيطرة وغلبة النقل على العقل»، لافتًا إلى أنّ «صاحبه لا يُخفي حزنه وقلقه مما آلت إليه الأوضاع العربيّة التي لا تشغل فيها الفلسفة الموقع التي يجب أن يكون لها».

ختامًا وقبيل توقيع الكتاب، كانت الكلمة للمفكر الفلسطيني الكبير غازي الصوراني، إذ استذكر في بداية حديثه «الدكتور الكبير حيدر عبد الشافي في ذكرى رحيله، وكل المثقفين الذين ساهموا بكلماتهم الخاصة في حفل مولوده الجديد، كتاب: موجز الفلسفة والفلاسفة عبر العصور».

وأكّد على أنّ «ثقافة الديمقراطيّة تنهض على ثلاث قيم أساسيّة: التعدديّة، الحرية، العدالة الاجتماعية، وهي قيم غائبة أو مُغيّبة مع مؤسساتها عن مجتمعاتنا عمومًا وعن مجتمعنا الفلسطيني خصوصًا بسبب استبداد الانقسام وأنظمة وسلطات الاستبداد في كل النظام العربي، ولذلك الوعي بضرورة امتلاك المعرفة الفلسفيّة العلميّة التقدميّة هو لا شك عندي تمهيد لمراكمة وتوليد عوامل الثورة على واقع الانحطاط القومي والوطني واجتثاثه صوب رؤية وبرامج وطنية وقومية ديمقراطية تقدّميّة تحقّق أهداف جماهيرنا الشعبيّة في تحرّرها من كافة مظاهر الاستبداد والاستغلال والفقر والمرض والأوبئة كطريق وحيد لإنهاء الوجود الصهيوني الإمبريالي من بلادنا».

وأكّد الصوراني في ختام حديثه خلال الحفل، على ضرورة «ممارسة النقد الجذري لكل ما هو قائم خاصة في مجابهة سلطات الانقسام، والاستبداد، وأنظمة الاستبداد والتخلّف والاستتباع والتطبيع العربي، والتحريض على هذه الأنظمة والسلطات من أجل اسقاطها وتحقيق أهداف الجماهير الشعبيّة في فلسطين والوطن العربي كله من أجل الحريّة والديمقراطيّة والعدالة الاجتماعيّة، وبما يضمن توفير مقومات النضال التحرّري لإنهاء الوجود الإمبريالي الصهيوني من بلادنا».

العودة إلى الفهرس

ناجي العلي

تحية لأبو علي مصطفى

أحمد م. جابر

19 عامًا مرت، على استهداف أبو علي مصطفى بصاروخ صهيوني غادر، لم يجد شارون وعصابته بديلًا عنه للتخلص من الفدائي الذي يؤرق مضاجعهم ويقف عقبة كأداء جبل لا يتزعزع في وجه مخططاتهم.

19 عامًا مرت، ودم أبو علي مصطفى ما زال ساخنًا، ورغم أننا أخذنا بثأره ووفينا العهد ولم نتأخر، غير أن هذا الثأر يطول ويطول، فالثأر ليس ثأر رجل عز نظراؤه، ولكنه ثأر شعب كامل، حمل الشهيد أوجاعه على كتفيه، وهي أحمال ناءت بحملها جبال، واستسلم أمام ثقلها كثير من الرجال؛ إلا أبو علي لم يستسلم.

عندما عاد إلى الوطن، لم يكن يغيب عن باله أبدًا إنه يعود إلى وطن محتل، ولكنه يعلم أن النضال هناك، وهناك حيث يجب أن تكون التضحية، ولم يكن هذا الفارس ليختار الراحة بعيدًا عن صوت الرصاص وهدير الانتفاضة «عدنا لنقاوم»؛ قالها بعزم وصدق أثبتته الوقائع، ولم يغب عنه الشهود.

إننا إذ نقف هنا لنحيي هامة أبو علي مصطفى ودمه العزيز، إنما نقف لنجدد العهد ونقسم ذات القسم: "نحمل جبهتنا للنصر وتبقى رايتنا حمراء"..

سنبقى مخلصين للهدف والغاية لفلسطين التي ما كان حزب أبو علي ليكون لولا النضال من أجلها، وما كان لنا اليوم أن نجرؤ على تذكر أبو علي؛ إن لم نكن على خطه وفلسفته ودرب كفاحه.